جامعة أبـــــــــــو بكـــــــــــر بلقايد / تلمسان

كلية الحقوق والعلـــــــــــــــوم السياسية

قسم العلـــــــــــوم السياسية

مطبوعة بيـــــــــــــــداغوجية حول موضـــــــــــــــــوع الأمن في المتوسط

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستار علوم سياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

مقياس: الأمن في المتوسط

إعداد الأستاذ(ة): عويشـــــــــة بوزيد

السنـــــــــــة الجامعية: 2021/2020

محتوى المادة (البرنامج السداسي الأول)

مدخل عام

المحور الأول: جيوبوليتيكا البحر المتوسط

تمهيد

أولا–الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية

1– المفهوم العام للجغرافيا السياسية

2– التعريف بمنطقة حوض البحر المتوسط

3– الأهمية الإستراتيجية والأمنية لحوض البحر المتوسط

أ– الأهمية الحضارية

ب–الأهمية الجيوسياسية

ت–الأهمية الاقتصادية

ثانيا–الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي والجزائر

1– الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي

2– الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر

المحور الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط

تمهيد

أولا– ماهية الأمن

1– تعريف الأمن

2– تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

3– مستويات الأمن

أ– مستوى الفرد

ب–مستوى الدولة

ت–مستوى المجموعة/ المجتمع

ث–المستوى الدولي

ثانيا– ماهية تهديدات الأمن

1– التعريف بمصطلح التهديد

2– تعريف التهديدات الأمنية

3– أشكال التهديدات الأمنية

- **حسب المجال**

أ– التهديدات العسكرية والسياسية

- الإرهاب
- الجريمة المنظمة

ب–التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية

- الهجرة
- الهجرة الغير شرعية

ت–التهديدات البيئية

- التلوث
- الاحتباس الحراري
- مشكلة المياه

- **من حيث درجة الخطورة**

أ– تهديدات فعلية

ب–تهديدات محتملة

ت–تهديدات كامنة

ث–تهديدات متصورة

- **من حيث درجة التماثل**

أ- التهديدات الأمنية التماثلية

ب-التهديدات الأمنية اللاتماثلية

ثالثا- واقع الأمن في المتوسط

1- طبيعة العلاقات بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط

2- تداعيات التهديدات على الأمن في حوض المتوسط

أ- آثار التهديدات السياسية

- مشكلة الأقليات
- الجريمة المنظمة
- المخدرات

ب-آثار التهديدات الاجتماعية

- الهجرة
- الهجرة الغير شرعية

ت-آثار التهديدات الايكولوجية

- التلوث
- الاحتباس الحراري
- مشكلة المياه

ث-آثار التهديدات العسكرية

- الإرهاب الدولي

المحور الثالث: آليات التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط

تمهيد

أولا- آليات فردية

1- السياسات العربية

أ- بخصوص مكافحة الإرهاب

ب-بخصوص قضايا البيئة

2- السياسات الأوروبية

أ- بخصوص مكافحة الإرهاب

ب-بخصوص ظاهرة الهجرة

ت-بخصوص قضايا البيئة

ثانيا- آليات جهوية

1- الشراكة الأورومتوسطية

2- الاتحاد من أجل المتوسط

3- تقييم مشروعي الشراكة الاورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط

أ- على الصعيد البنيوي

ب-على الصعيد الادائي

ت-على المستوى الإداري

ثالثا-آليات دولية

1- دور حلف شمال الأطلسي في التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط

2- الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المتوسطية

المحور الرابع: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

تمهيد

أولا- التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

1- الإجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي لمكافحة الإرهاب

أ- أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

ب-دور الجزائر على المستوى الإقليمي

ت-الدبلوماسية الجزائرية والقضايا الدولية

2- الاجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي لمكافحة التطرف والراديكالية

ثانيا– التجربة الجزائرية في مواجهة الهجرة والمشاكل البيئية

1– آليات مواجهة الهجرة من منظور السياسات الجزائرية

2– آليات مواجهة المخاطر البيئية من منظور السياسات الجزائرية

أ– مضمون السياسة البيئية في الجزائر (على المستوى المحلي)

- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة
- الاستراتيجية الوطنية للبيئة

ب– تطور دور الفواعل الخارجية في بلورة السياسة البيئية في الجزائر

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة **AMCEN**
- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **NEPAD**
- الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة

الخاتمة

مدخل عام:

يعد المتوسط موضوع رهان استراتيجي نظرا للخصائص العامة التي يتميز بها خاصة في المجال الجغرافي هذا الأخير الذي يعتبر موقعا فريدا من نوعه إذ أنه يعتبر نقطة التقاء بين قارات ثلاث وهي آسيا، إفريقيا وأوروبا، ونقطة التقاء محوري بين الشرق والغرب، كما يعد بمثابة شريان يربط اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية، وقد تم تعريف المنطقة المتوسطية بأنها تلك المنطقة ذات الإرث الحضاري والتاريخي الضارب في عمق التاريخ، وهي مكونة من حوالي عشرين دولة* منتمية إلى ثلاث قارات، المنطقة تزخر بموقع جغرافي استراتيجي تقطنه أزيد من خمسمائة مليون نسمة أي ما يربو عن سبعة بالمئة من ساكنة العالم، ولعل أهم ما يميز حوض المتوسط من خصائص هو غنى وتنوع مصادره الطبيعية رغم صغر حجمه فالبحر المتوسط مقارنة بباقي بحار ومحيطات الكرة الأرضية يؤوي من عشرة آلافإلى اثني عشرة ألف من الأصناف الحيوانية البحرية، وهو كذلك يعتبرخزانا متميزا للتنوع البيولوجي النباتي، ناهيك عن الغطاء الغابوي المعتبر والذي هو عبارة عن غابات ذات كثافة متباينة.

وإضافة لكل هذه المزايا فالمنطقة المتوسطية تعد قبلة للعديد من السياح ومن أكثر المناطق استقطابا لهم، لكن وعلى الرغم من الأهمية التي تزخر بها المنطقة إلاأنها أصبحت تواجه العديد من التحديات والأزمات التي برزت كمهددات جديدة للأمن عقب انتهاء الحرب الباردة، وللإشارة فقد شملت جميع المجالات والمستويات فمنها ما اعتبر تهديدات ذات طبيعة سياسية ومنها ما صنف ضمن التهديدات الاجتماعية الاقتصادية، ومنها ما اعتبرت تهديدات بيئية.

هذه التهديدات أصبحت تمثل نقطة ضعف بالنسبة لدول المنطقة سواء الشمالية أو الجنوبية لذلك عمد الطرفين على ضرورة دعم العمل التعاوني وتنسيق الجهود من خلال احتواء تلك الأزمات أو على الأقل الحد منها إن لم نقل القضاء عليها، وقد مثل الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي سياسي الطرف الرائد في هذا الجانب حيث ابتكر العديد من الخطط والبرامج والمشاريع من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية، وكذلك برز الطرف العربي بهذا الخصوص والذي يعبر عن دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ناهيك عن بروز استراتيجيات دولية بهذا الخصوص ممثلة في جهود الطرف الأمريكي والمنظمات الدولية، وقد اعتبرت الجزائر أيضا واحدة من الدول التي ساهمت في ذلك.

*دول حوض المتوسط هي: إسبانيا، فرنسا، موناكو، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، الجبل الأسود، إيطاليا، مالطا، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريا، قبرص، قبرص الشمالية، لبنان، إسرائيل، فلسطين، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

إذن سنركز من خلال هذا المقياس على مجموعة من المحاضرات التي سنعرج من خلالها على الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المتوسطية والتعريف بمفهوم التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط، مع التعريج على واقع الأمن في المتوسط وآثار تلك التهديدات على الأمن في المنطقة، وبعدها سنلقي الضوء على الاستراتيجيات الدولية في المنطقة وأهم السياسات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن بالمنطقة، وفي الأخير نتناول المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط من خلال التركيز على عرض أهم السياسات الجزائرية المتعلقة بهذا الشأن.

المحور الأول: جيوبوليتيكا البحر المتوسط

تمهيد:

لقد اعتبر البحر المتوسط واحدا من أكثر النقاط الجيوسياسية أهمية في التاريخ، حيث أن السيطرة على طرق الملاحة البحرية والهيمنة على الدول المطلة عليها كانت دائما جزءا من أهداف مختلف القوى ولعدة قرون، أما في الوقت الراهن فقد بدأت المنطقة تواجه تحديات مثل الهجرة والتغيرات المناخية والتوترات بين الدول المطلة عليه*، هذا الحوض المائي الضخم والممتد على مساحة تفوق **2.5مليونكيلومترمربع** يفصل بين جنوب أوروبا وشمال افريقيا وغرب آسيا، وبفضل هذا الموقع الجغرافي المتميز شهد البحر المتوسط حدوث تبادلات ثقافية، سياسية، اجتماعية واقتصادية عديدة عبر التاريخ، حتى أن بعض الحضارات سيطرتها عليه كانت السبب الرئيسي في صعودها ومن بينها الإمبراطورية الرومانية التي بسطت نفوذها في المتوسط من خلال رسم طرق الملاحة البحرية والسيطرة على الدول المجاورة، وحتى القرن الواحد والعشرين واصلت قوى دولية أخرى الصراع على البحر المتوسط.

من هنا ارتأينا التطرق إلى الجغرافيا السياسية كمفهوم في البداية مع التعريج على جانب من مسألة الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية، وبعدها ننتقل إلى إبراز الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة.

* من بين أهم المشاكل التي شهدتها المنطقة والتي لازالت أغلبها معلقة لم يتم إيجاد حل لها نجد:
الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر مشكلة إقليمية لها طابع دولي.
مشكلة إقليمية أخرى تهدد أمن ثلاث دول هي: إيران، العراق وتركيا وهي مشكلة الأقلية الكردية
مشكلة إقليمية تتعلق بمياه نهر الفرات الذي تتنافس كل من إسرائيل والأردن وتركيا وسوريا والعراق على تقسيم مياهه.
الحرب الأهلية في البوسنة والهيرسك بين الصرب مسلمي البوسنة والكروات
مشكلة المياه الإقليمية في بحر ايجا بين اليونان وتركيا.
مشكلة أخرى بين مصر والسودان حول منطقة حلايب الواقعة على حدودهما.
مشكلة الصحراء الغربية.

أولا- الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية

1- المفهوم العام للجغرافيا السياسية

لقد ظهرت بعض الأفكار المعاصرة والتي اجتهدت في تفسير مفهوم الجغرافيا السياسية، ومنها ما جاء به "**دوجلاس جاكسون**"**WADouglasJaxkons** والذي ساهم في تغيير تعريف الجغرافية السياسية عندما صرح قائلا في العام **1964**:

"**الجغرافية السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة السياسية Political Phenomena في أبعادها المساحية Aerial Context**"[1].

وبعد ذلك جاءت تعريفات جديدة منها ما قدمته الأكاديمية القومية للعلوم في العام **1965**في واشنطنهذه الأخيرة التي اعتبرتها:

"**العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية**"[2].

الجغرافية السياسية تختص بدراسة الارتباطبين المساحات الأرضية والدولة **(الأرض- الدولة)** ومن ثم بين الدولة وغيرها من الدول، وبما أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الارتباط بين الأرض والدولة والظواهر السياسية التي يكون أي من الاثنين طرفا فيها نجد أنها تهتم في ذات الوقت بالعلاقة بين الدولة وغيرها من الدول، وتتوقف صورة الأرض على مجموعة من المقومات والعوامل والخصائص التي تميزها، وتتوقف صورة الدولة على البشر الذين يعيشون في هذه الدولة وما يمكن أن يقدموه من طاقات فكرية وانتاجية وقدرة على إدارة أمور هذه الدولة من حيث آرائهم وقدرتهم على العمل ودوافعهم الجماعية.

وللإشارة فإن الجغرافيا السياسية هي مجال فكري في دراسات الجغرافيا عامة وهي مختصة بالأساس في التركيز على أثر دور الجغرافيا بكل معطياتها ومجالاتها على السلوك السياسي للدولة- بصفة عامة- على غرار فواعل العلاقات الدولية أفرادا كانوا أو منظمات دولية أو شركات متعددة الجنسيات وغيرها.

من أجل تفسير أهمية المنطقة المتوسطية **(الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية)** سنتطرق إلى نظريتي **الجغرافيا السياسية قلب العالم** و**القوة البحرية.**

---

[1]- محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، د.د.ن، 1997/1996، ص: 15.

[2]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

- أما بالنسبة **لنظرية قلب العالم**لصاحبها **ماكيندر Makinder** فهي تتلخص في أن جيوبوليتيكا العالم تتمثل في:

• **قلب الأرض:** وتشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والآسيوية.

• **الجزيرة العالمية:** وهي تشمل ثلاث قارات أوروبا، آسيا وإفريقيا، وللعلم فإن البحر الأبيض المتوسط يجمعهم.

• **الهلال الخارجي:**يضم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أمريكا، كندا، أستراليا.

• **الهلال الداخلي:** يضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين[1].

إذن وفق هذا التقسيم أشار "**ماكيندر**"**Makinder** إلى معادلته الشهيرة:

من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبناءا على هذا التصور فإن موقع البحر الأبيض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية[2].

- أما بالنسبة **لنظرية القوة البحرية** لصاحبها "**ألفريد ماهان**" **Alfred mahant** فهي تركزت حول ما يلي:

السيطرة على البحار والممرات البحرية ذات أهمية استراتيجية كبيرة، فالعامل البحري يعد أهم عامل جغرافي مؤثر في قوة الدولة، حيث أن حجم المساحة التي تشغلها هذه الأخيرة لا تؤثر في شيء إلا من خلال حجم سواحله، كما أكد "**ألفريد ماهان**" أن زعامة العالم في المستقبلستكون للدولة المتحكمة في البحار[3].

---

[1]– سهايلية سماح، "الجغرافية السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الاستراتيجيات الدولية"، في: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسيةوالاستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني: https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-، تاريخ الدخول: 2021/6/8، على الساعة: 17:52.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

يقول "**ألفريد ماهان**" البحر الأبيض المتوسط – وبحكم الظروف التي عرفها العالم – لعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر من أي مسطح مائي آخر، فقد سعت الأمم للسيطرة عليه ولا يزال الصراع قائما مستمرا، فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وأهم المعابر البحرية الدولية توجد بالمنطقة[1].

2- التعريف بمنطقة حوض البحر المتوسط

يَقع البحر الأبيض المُتوسّط جغرافياً في قلب العالم؛ إذ يتوسّط القارات الثلاث؛ قارة أوروبا، وقارة آسيا، وقارة أفريقيا، ويتصل من الجهة الغربية بالمحيط الأطلسي من خلال مضيق جبل طارق، ويتصل من الجهة الشرقية مع بحر مرمرة من خلال مضيق الدردنيل، ومن الجهة الشمالية الشرقيّة يتصل مع البحر الأسود من خلال مَضيق البوسفور، ويَرتبط من الجهة الجنوبيّة الشرقية مع البحر الأحمر من خلال قناة السويس المائية الاصطناعية.

أما بالنسبة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط فهي الدول التي يكون البحر الأبيض المتوسط جزءاً من حدودها، وتتوزّع على ثلاث قارات؛ أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، حيث تطلّ على ثلاث عشر دولة من قارة أوروبا، وخمس دول من قارة آسيا، وخمس دول من قارة أفريقيا على البحر الأبيض المتوسّط، كالآتي:

أ- قارة أوروبا

إسبانيا: وعاصمتها مدريد، وتبلغ مساحتها ما يقارب **505ألف كم²**، أما عدد سكانها فيبلغ **48.5 مليوننسمة** تقريباً، ويبلغ طول شواطئها كافةً حوالي **4964كم**.

فرنسا: عاصمتها باريس، وتبلغ مساحتها ما يقارب **644ألف كم²**، أمّا عدد سكّانها فيبلغ **67مليوننسمة** تقريباً، ويبلغ طول شواطئها كافة حوالي **4853كم**.

كرواتيا: تبلغ مساحتها ما يقارب **57ألف كم²**، أما عدد سكانها فيبلغ **4 مليون نسمة** تقريباً، ويبلغ طول شواطئها كافة حوالي **5835 كم**.

[1]- المرجع نفسه.

ألبانيا: عاصمتها **تيرانا**، وتبلغ مساحتها ما يقارب **29 ألف كم²**، أما عدد سكانها فيبلغ حوالي **ثلاثةمليون نسمة**، ويبلغ طول شواطئها كافة حوالي **362كم تقريباً**.

الجبل الأسود والمعروفة باسم **مونتينيغرو:** عاصمتها **بودغوريتسا**، وتبلغ مساحتها ما يقارب **14ألفكم²** تقريباً، أما عدد سكانها فيبلغ حوالي **645ألف نسمة**، ويبلغ طول شواطئها كافة حوالي **293.5 كم**.
الجمهورية الإيطالية: عاصمتها **روما**، وتبلغ مساحتها **300ألف كم²** تقريباً، أمّا عدد سكانها فيبلغ **61مليون نسمة**، ويبلغ طول شواطئها حوالي **7600 كم**.

تركيا: عاصمتها **اسطنبول**، وتبلغ مساحتها **784 ألف كم²** تقريباً، أمّا عدد سكانها فيبلغ حوالي **80ألفنسمة**، ويبلغ طول شواطئها كافة حوالي **7200كم**.

إمارة موناكو: عاصمتها **موناكو**، وتبلغ مساحتها **2كم²** فقط، أمّا عدد سكانها فيبلغ حوالي **ثلاثين ألفنسمة**، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **4.1كم**.

جمهوريّة البوسنة والهرسك: عاصمتها **سراييفو**، وتبلغ مساحتها ما يقارب**51ألف كم²**، أمّا عدد سكانها فيبلغ حوالي **3.8مليوننسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **20 كم فقط**.

جبلطارق: وهي منطقة حكم ذاتي تابعة للحكومة البريطانيّة، وتبلغ مساحتها **6.5كم²** تقريباً، أما عدد سكانها فيبلغ حوالي **29ألف نسمة**، وهي عبارة عن شبه جزيرة في البحر الأبيض المتوسط تحدّها إسبانيا فقط بمسافة تبلغ **1.2كم**.

مالطا: عاصمتها **فاليتا**، وتبلغ مساحتها ما يقارب **316كم²**، أمّا عدد سكانها فيبلغ **415ألف نسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **196.8كم**.

سلوفينيا: عاصمتها **ليوبليانا**، وتبلغ مساحتها **20ألف كم²** تقريباً، أمّا عدد سكّانها فيبلغ **2مليون نسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **46.6كم**.

اليونان: عاصمتها **أثينا**، وتبلغ مساحتها ما يقارب **132ألف كم²**، أمّا عدد سكانها فيبلغ **11مليوننسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **13676كم**.

ب- قارة آسيا

فلسطين المحتلة: عاصمتها **القدس،** ويُقدَّر طول شواطئها بـ **2450كم،** كما يُطل **40كم** تقريباً من قطاع غزة على البحر الأبيض المتوسط.

الجمهورية السورية: عاصمتها **دمشق،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **185ألف كم²،** أمّا عدد سكانها فيبلغ **17مليون نسمة** تقريباً، ويُقدَّرطول شواطئها حوالي **193كم.**

لبنان: عاصمتها بيروت، وتبلغ مساحتها ما يقارب **10آلاف كم²،** أما عدد سكانها فيبلغ **6 مليون نسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها بحوالي **225كم.**

جزيرة قبرص: عاصمتها **نيقوسيا،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **تسعة آلاف كم²،** أما عدد سكانها فيبلغ حوالي **مليون نسمة.**

قبرص الشمالية: تبلغ مساحتها **3355متراً مربّعاً.**

ت- قارة أفريقيا

جمهورية مصر: عاصمتها **القاهرة،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **مليون كم²،** أمّا عدد سكّانها فيبلغ **95مليون نسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **2450.**

مملكة المغرب: عاصمتها **الرباط،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **447ألف كم²،** أمّا عدد سكانها فيبلغ **34مليون نسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **1835كم.**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية: عاصمتها **الجزائر،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **مليوني كم²،** أمّا عدد سكانها فيبلغ **35مليون نسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول ساحلها حوالي **1200 كم².**

ليبيا: عاصمتها **طرابلس،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **1.7 مليون كم²،** أما عدد سكانها فيبلغ **6.5 مليوننسمة** تقريباً، ويُقدَّرطول شواطئها حوالي **1770 كم.**

تونس: عاصمتها **تونس،** وتبلغ مساحتها ما يقارب **164ألف كم²،** أمّا عدد سكانها فيبلغ **11مليوننسمة** تقريباً، ويُقدَّر طول شواطئها حوالي **1148 كم.**

الأقسام الفرعية للبحر الأبيض المتوسط ينقسم البحر الأبيض المتوسّط حسب المنظمة الهيدروغرافية الدولية إلى عددٍ من المسطّحات المائية الصغيرة؛ حيث إنّ لكل واحدة مُسمّى خاص بها، وهي:

مضيق جبل طارق الواقع في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط، والذي يفصل قارّة أفريقيا عن قارة أوروبا.

بحر إيجه الواقع بين الجمهوريّة التركية، ودولة اليونان.

بحر البوران الواقع بين دولة إسبانيا، ودولتي المغرب والجزائر.

بحر أدرياتيكي الواقع بين إيطاليا، وكرواتيا، وسلوفينيا، والهرسك والبوسنة، وألبانيا، والجبل الأسود.

بحر أيوني الواقع بين ألبانيا، وإيطاليا، واليونان. بحر بالياري الواقع بين جزر الباليار، ودولة إسبانيا.

بحر تيراني الذي يُحيط بصقلية، وسردينيا، وشبه الجزيرة الإيطالية، وكورسيكا.

بحر ليغوري الواقع بين شاطئ ليغوريا الإيطالي وكورسيكا[1].

[1]- معلومات متحصل عليها بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

3-الأهمية الإستراتيجية والأمنية لحوض البحر المتوسط

أ- الأهمية الحضارية

منطقة حوض البحر المتوسط اعتبرت من مناطق العالم المعروفة بأصالتها وعراقتها اعتبارا بأن العديد من الحضارات امتدت عبر قرون من الزمن على ضفتيها الشمالية، ومنها نجد **الحضارة البابلية، الفرعونية، مابين النهرين، الفينيقية، الرومانية***، **الحضارة العربية الإسلامية** و**الحضارة الأوروبيةالغربية المعاصرة**[1]. وللإشارة فإن هاته الحضارات شكلت فيما بينها ذلك النسيج الحضاري ميز العلاقات القائمة بين شعوب المنطقة بسمات إيجابية وسلبية في الوقت ذاته.

الأجناس البشرية الهائلة التي مرت وتعاقبت على المنطقة المتوسطية كان لها دور كبير في تحقيق انجازات هامة ذات طبيعة فنية، أدبية وعلمية مما جعل هذه الأخيرة تمثل وسيلة اتصال بين المعارف الإنسانية، كما سهلت تلك الانجازات إلى تحقيق عامل التقارب في الأفكار بين شعوب المنطقة في مجالات الثقافة، الفن، والسياسة مما أدى بالأخير إلى تبلور مفهوم "**حضارة البحر المتوسط**"[2].

ولربما كل هذا جعل من شعوب المنطقة وعلى مر الزمان أن تقتنع بمدى ضرورة حماية موروثها الحضاري وتراثها المتوسطي وفي مقدمته التراث الديني الذي يجمع الديانات السماوية الثلاث.[3]

---

* اعتبر البحر المتوسط بمثابة حلقة الوصل التي ربطت روما بالعديد من المناطق فقد مثل ممرا هاما للتجارة وبخاصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع التطور الحاصل في البلاد الرومانية احتاجت إلى المزيد من المواد الغذائية كالحبوب وغيرها من بلاد الشرق، وقد اعتبر البحر المتوسط الطريق الأمثل نحو تسهيل جلبها والحصول عليها في إطار علاقات روما الخارجية التجارية.

كما ربط البحر المتوسط روما مع أجزاء أخرى مهمة مثل مضيق البوسفور. محمد مروان، "أهمية البحر الأبيض المتوسط"، على الرابط الالكتروني: https://mawdoo3.com/أهمية_البحر_الأبيض_المتوسط ، تاريخ الدخول: 2019/09/27، على الساعة: 12:08.

[1]- أبو العلاء الزوي، السلم والأمن في البحر المتوسط، طرابلس: د. د. ن، 1989، ص: 09.

[2]- خير الدين العايب، "الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة "، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 1995/1994، ص: 26.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ب-الأهمية الجيوسياسية

يعتبر حوض المتوسط الممر المائي الهام الذي يتوسط العالم ومن ثم من بإمكانه السيطرة عليه فهو يؤثر على مناطق الحوض ككل، وللإشارة فإن مساحة البحر المتوسط تبلغ **969.100ميلمربع**، وقد اعتبر علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية أن الحوض يمثل وحدة حقيقة وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، وبالتالي أطلقت عليه تسمية البحيرة التي تربط ولا تفصل.

البحرالمتوسط يفتح على المحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق وهو مقفل تماما بالأرض عند نهايته الشرقية بجزء من جنوب غرب آسيا ويتصل بباقي البحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس، أما مضيق البوسفور والدردنيل فهما يربطان البحر المتوسط من خلال بحر مرمرة بالبحر الأسود الصغير المقفل، هذه المضايق ذات أهمية استراتيجية تسمى "**نقاط الخناق**" التي تسهل عملية المراقبة أو الهجوم والتصنت من خلال أجهزة تركب تحت الماء لمراقبة الغواصات.

ت- الأهمية الاقتصادية

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر المتوسط وأهميته الجيوسياسية فإنه يحتوي على ثروات استراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز الذين تزخر بهما منطقة المغرب العربي والخليج العربي وكذا منطقة بحر قزوين، وهنا يبرز دور البحر المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، ومن هنا يمكن اعتبار البحر المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية.

وهذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة وإنما حاز عليها البحر المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم*، وعلاوة على ما سبق فإن البحر المتوسط يجتذب سدس التجارة العالمية وثلثي

* البحر الأبيض المتوسط اكتسب أهمية ببالغة كونه منطقة حضارية وكونه أيضا طريقا عالمية للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم في العصر القديم والوسيط وفي العصر الحديث والمعاصر، وما زاد من أهمية هذه المنطقة هو وفرة الموانئ والموافق والمخابئ المنتشرة على طول سواحله حيث شكلت هذه الأخيرة مركزا هاما للتجارة والتبادل الاقتصادي.

الحركة التجارية في البحر المتوسط لم تتأثر بانتقال الحكم من دولة إلى دولة بقدر ما تفرضه الدولة الأخرى من نظم وقوانين تجارية ومدى تحكمها في هذه الحركة، وما توفره لها من مناخ وحماية وفي هذا الصدد صرح "**فرنان بروديل**"**F Braudel** قائلا:

تجارة النفط العالمية، وبالرغم من كل ما ذكرناه إلاأن المتوسط يبقى منطقة لا تعرف الاستقرار وهذا راجع لعدة عوامل منها: الانفجار السكاني، الأصولية الإسلامية، الإرهاب، الهجرة غير القانونية، الصراع العربي الإسرائيلي، ناهيك عن حوالي ثلاثين نزاع مفتوح، والتخلف والفقر.

ثانيا– الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي والجزائر

1– الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي يشكل كتلة واحدة تصل مساحتها إلى **3338252كلم**^{2}وهي تقع في المرتبة السابعة عالميا من حيث المساحة وهي تطل على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط وبحر البلطيق، وقد بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي عام **2002**إلى **380** مليون نسمة* وهو يحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا من حيث التعداد السكاني، وبالنسبة للعضوية فهذا الأمر تحكمة مجموعة من العوامل الداخلية للقارة الأوروبية والخارجية، ففي سنة **1986** ارتفع عدد الدول إلى **12** دولة داخل الاتحاد، وبعد التوقيع على معاهدة "**ماستريخت**" تم اعتماد الوحدة النقدية اليورو ليصل عدد الدول الأعضاء إلى **15** دولة سنة **1995**.[1]

"المتحكم في البحر دوما هو المتحكم في الثروة". للمزيد من التفاصيل حول الأهمية الاقتصادية للبحر المتوسط راجع: مريم زراق بعرة، "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط التجاري البحري الجزائري في العصر الحديث"، في: مجلة المعارف للبحوثوالدراسات التاريخية، العدد: 3، ص– ص: 155– 156.

* التعداد السكاني لدول الاتحاد الأوروبي:

أظهر أحدث تقرير لمكتب الاحصائيات الأوروبية "**يوروستات**"، تناقصا واضحا في عدد سكان الاتحاد الأوروبي، إذ بلغ تعدادهم **447,7 مليوننسمة** في العام **2020**.ويعود هذا التناقص، حسب التقرير، بشكل أساسي إلى انسحاب بريطانيا من الاتحاد والتي كان يشكل سكانها **13%** من مجموع سكان الاتحاد، وبحسب التقرير فإن "عدد سكان الاتحاد كان بداية عام **2019** يبلغ **513,5مليون نسمة**، وقد بدأ بالتناقص في العام **2012**، حيث بدأت زيادة الوفيات في دول الاتحاد عن عدد الولادات، وفي السياق ذاته سجل مكتب الاحصائيات الأوروبي **4,7** مليون وفاة في مجمل دول الاتحاد عام **2019** مقابل **4,2** ولادة للفترة نفسها.وأشار الإحصاء إلى أن الوضع يختلف من دولة إلى أخرى، فقد تم تسجيل زيادات في عدد السكان في دول مثل **مالطا**، **لوكسمبورغ** و**السويد**، قدرها على التوالي **41,7%**،**19,7%**و**9,5%**في حين سجلت كل من **بلغاريا**،**رومانيا**،**كرواتيا**و**إيطاليا** تراجعا في عدد السكان قدره **7%**، **5%**، **4,4 %**و**1,9** على التوالي.وتتصدر **ألمانيا** الدول الأوروبية من حيث عدد السكان بحوالي**83,2 مليون نسمة**، تليها **فرنسا67,1مليون نسمة** ثم **إيطاليا60,2 مليون نسمة**. أخبار العالم،"إحصائية جديدة : سكان دول الاتحاد الأوروبي في تناقص"، على الرابط الالكتروني: https://arabic.rt.com/world/1133137-%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-، تاريخ الدخول: 2021/8/23، ساعة الدخول: 12:08.

[1]– هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط.1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص– ص: 220– 221.

وبحلول سنة **2008** بلغ عدد دول أعضاء الاتحاد الأوروبي **27** دولة*، ولازال هناك مفاوضات جارية مع عدد من الدول الأخرى من أجل توسيع الاتحاد الأوروبي[1]،

2- الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الافريقية بين خطي طول **9** غرب غرينيتش و**12** شرقه، وبين دائرتي عرض **19** و**37** شمالا، مساحتها تقدر ب **2381714 كلم**^{2} يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي **1900كلم**، أما امتدادها الشرقي الغربي فيراوح بين **1200كلم** على خط الساحل، وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول **965كلم** وليبيا **982 كلم** ومن الغرب اللمملكة المغربية ب **1559 كلم**، وفي الجنوب النيجر ب **956 كلم** ومالي ب **1376كلم** وموريطانيا ب **463كلم** ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله **1200 كلم**^{2}.

---

* بالنسبة لنظام العضوية في الاتحاد الأوروبي لم يضه هذا الأخير في بداية الأمر أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ماعدا الشروط العامة، التي تمت الموافقة عليها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الشرقية والوسطى من جهة، ودول الاتحاد أي دول أوروبا الغربية الرأسمالية من جهة أخرى، وقد وضع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام **1993** ما عرف باسم "شروط **كوبن هاغن**" :

- **الشروط السياسية:**

وهنا وجب على الدول المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية ودولة الحق والقانون وأن تحترم حقوق الانسان وحقوق الأقليات.

- **الشروط الاقتصادية:**

أن يكون لها نظام اقتصادي فعال معتمد على إقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

- **الشروط التشريعية:**

على الدولة المترشحة للعضوية أن تعدل من تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

أما بالنسبة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي فقد نصت معاهدات الاتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظم إنسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في "**بندالانسحاب**" من المادة **50** في **معاهدة لشبونة** وبريطانيا طالبت بذلك بناءا على استفتاء شعبي نظمته يوم **23 يونيو 2016**. جمال قاسمية، "العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)، في: مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد: 15، ص- ص: 160- 161.

[1]- هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، : 222.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص: 219- 220.

هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي كفل للجزائر مكانة فريدة خصوصا في نظر الأوروبيين فهي تشكل نقطة اتصال مع كافة أنحاء الشمال الافريقي وبلاد الشرق الأوسط، ودول افريقيا جنوب الصحراء مما جعل البلاد طرفا مهما في لعب دور الوسيط وهمزة الوصل بين تلك الدول[1].

موقع الجزائر الاستراتيجي يتميز بأبعادهالفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول يتجلى في بعد الهوية والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية، ومازالت الجزائر تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة المتوسط، ومن بين أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية، ويتجسد هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر القريب من القارة الأوروبية ويتداخل معها، لأن المتوسط تاريخيا كان دوما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري الموجهة إلى اسبانيا وإيطاليا[2].

[1]– نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات افيان إلى تأميم البترول، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978، ص: 15.

[2]– هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص: 220.

المحور الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط

تمهيد

مفهوم الأمنمفهوم معقد ومتشابك فقد عد ضمن أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي، مركب ومتغير غير ثابت، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية والذي اتصف بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل بعد الحرب العالمية الأولى.

القضية الأمنية احتلت وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول والتي غالبا ما تعتبر الأمن هدفا من أهدافها يتم تحقيقه من خلال إتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية وهي تهدف من وراءه إلى تغيير البيئة المحيطة، كما أطلق على ذلك المنظر " **أرنولد وولفرز**" **Arnold Wolfers**بتسمية "**أهداف البيئة**" ولم يعد الأمن اليوم يقتصر على الفهم التقليدي للمعنى من خلال حماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري الضيق وإنما اتخذ أبعاداأشمل بكثير من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

أولا- ماهية الأمن

كما سبق وأشرنا الأمن مفهوم ديناميكي غير ثابت يتغير بتغير الظروف ولعل ما شهده العالم من تحولات بارزة أثرت في ذلك حيث أن الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى الحرب الباردة كان لها تأثير واضح على الأمن والتحولات التي شهدها، عموما سنعالج هذا الطرح من خلال العناصر الموالية.

1- تعريف الأمن

الأمن وحسب رأي المنظر "**أرنولد وولفرز**" **Arnold Wolfers** هو:

"**غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة من الناحية الموضوعية، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم**"[1].

[1]- نقلا عن: عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 01، جامعة الجزائر 3: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، سبتمبر 2011، ص: 62.

في الحقيقة محاولة تحديد تعريف محدد للأمن صعب لسبب واضح ألا وهو تعدد مستويات هذا الأخير من ناحية وكذلك ارتباطه بالعديد من المفاهيم وعلى رأسها "**القوة**"*، إذن من هنا يمكننا القول بأن الأمن يتحقق عند الحد الذي تتمكن الدولة فيه من مواجهة التحديات سواء تلك الصادرة من بيئة النظام السياسي الداخلية أو الخارجية، واليوم الأمن لم يعد كالسابق مقتصر على حماية الحدود الإقليمية وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تتضمن تطوير المجتمع وتحقيق جل أهدافه التي تضمن بالنهاية مصالحه.

إذن الأمن يعني قدرة الدولة الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي متميز بالفوضى مقارنة بالنظم السياسية وذلك نظرا لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جل الوحدات السياسية الدولية، تأسيسا على هذا رأى المنظر "**فريديريكشومان**" **FrederikChomahan** من خلال دراسة قام بعها العام **1933** بأن:

"**في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة**"[1].

هذا الطرح يؤكد بأن الدولة تعتبر المسئول المباشر عن تحقيق عوامل وشروط الأمن بمختلف مستوياته ودلك من خلال مراعاة جملة من الضوابط المرتبطة بحجم قوتها وقوة من يجاورها.

من هنا فقد ارتبط مفهوم الأمن بمفهوم الدولة التي تعد الوحدة الأساسية في النظام الدولي، وهناك العديد من الباحثين ممن اعتبروا أن الأمن هو أحد أسباب بروز الدولة ونشأتها، حيث أن **توماسهوبز**فرق بين حالتي المجتمع والطبيعة معتبرا أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، أما الدولة فهي

---

* القوة ما هي إلا أحد أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، وللإشارة فإن مفهوم القوة هو مفهوم شامل يستند إلى جملة من العوامل السياسية، الاقتصادية العسكرية والبشرية هذه الأخيرة التي تؤثر في بعضها البعض لذا فهي تعد عاملا فاعلا في تحقيق سياسات الدولة على مستوى العلاقات الدولية، وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات ما بين الدول أهمها التدخل المباشر كالحرب العسكرية واستخدام القوة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك عن طريق اعتماد أسلوب المؤامرات وحرب العصابات والتحالفات الجماعية، وتحالفات سياسية كالحلف الأطلسي، وتحالفات ذات طبيعة اقتصادية وسياسية كالاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك نمط آخر من التدخلات والممثل بالتدخلات غير المباشرة كالعقوبات الاقتصادية والسياسية أو ما يسمى بأسلوب الحرب الغير معلنة، ولعل من أهم الصفات الأساسية المميزة لظاهرة استخدام القوة على المستوى الدولي هو استخدام القوة الجماعية أي التنظيم الجماعي لظاهرة استخدام القوة هاته الأخيرة التي بدأت تظهر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا في حقبة الحرب الباردة التي أفرزت عامل تشكيل المنظمات الجماعية المختلفة بغرض تنظيم كل ما يتعلق بمسالة القوة من مجالاتها وحدود استخدامها وشروط الاعتماد عليها. للمزيد من التفاصيل حول مظاهر استخدام القوة في العلاقات الدولية انظر: محمد وليد إسكاف، "حق استخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية"، على الرابط الالكتروني: https://achr.eu/old/art575.htm#:~:text=1%2D%20%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%85%20%D8%A ، تاريخ الدخول 2013/09/17، ساعة الدخول: 00:07.

[1]– نقلا عن: المرجع نفسه.

تعيش حالة الطبيعة في العلاقات الدولية[1]، وبما أن الأمن مطلب ضروري في الحياة فإن الأفراد انخرطوا في تجمعات من خلال ما يسمى بالعقد الاجتماعي حيث يتخلون بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية هذه الأخيرة التي هي في نظر توماس هوبز قد أسست من أجل ضمان أمن الشعب وحمايته من أي عدوان خارجي، من هنا فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسؤولية حماية أمنهم[2].

يعرف الدكتور "**حامد ربيع**" الأمن بأنه:

"الحالة التي يكون فيها الانسان محميا ضد أي عدوان، أو بعيدا عن خطر يهدده، والواقع أن الأمن قبل أن يكون في تلك الحالة هو إحساس يتملك الإنسان بالتحرر من الخوف، الخوف من أي خطر يواجهه"[3].

وكإضافة جوهرية في هذا السياق يمكن القول بأن مفهوم الامن يتجلى أكثر من خلال تحديد أهم الركائز التي يقوم عليها، وقد حددت كما يلي:

- ادراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الجهاز الأمني الممثلة في الشرطة.
- إعداد احتمالات للتهديدات الداخلية والخارجية واتخاذ إجراءات لمواجهتها[4].

مما سبق نلمس جيدا بأن الأمن لا يقتصر على الجانب المتعلق بقوة الدولة العسكرية وإنما على كافة مستويات ومجالات الحياة بدءا بالمستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والحضاري، وتوفيره يعد من المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى.

على العموم فكرة الأمن هي فكرة نسبية بحتة غير أن لها أبعادا مادية تتمثل في مجمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لمنظومة الأمن ذاته[5]، وللأمن عدة أبعاد تتجلى في النقاط التالية:

---

[1]– ياسين حشوف، "إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2017/2016، ص: 22.

[2] - المرجع نفسه، المكان نفسه.

[3]- ثائر خليل حمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص:27.

[4]- المرجع نفسه، ص: 28.

[5]- السيد أبو عطية، سياسات الأمن الدولي في عالم متغير نحو مجتمع دولي آمن. ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص: 33.

- أمن عام أو داخلي مفاده مجموعة الإجراءات أو النشاطات التي تتخذها الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي.
- الأمن القومي وهو يتضمن حماية كيان الدولة ونسيجها الداخلي ضد أعمال العدوان وعدم تعرضها للحرب الدعائية أو أي عمليات إرهابية قد تعرقل التنمية الشاملة، وللإشارة فإن الامن القومي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقف عند البعد العسكري بل إن لها أبعادا جيوبوليتيكية وسياسية واقتصادية واجتماعية.
- البعد الاقتصادي يتركز حول مدى توافر الموارد الاقتصادية وأثر ذلك على المركز الاقتصادي للدولة وأثر علاقات الدولة اقتصاديا على تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة، وأثر علاقات الدولة اقتصاديا على تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة في زمن السلام وزمن الحروب على حد سواء.
- البعد الاجتماعي يتجلى من خلال مجموعة المؤشرات الاجتماعية من حيث توزيع السكان والمتوسط العمري والتعليم والخدمات الصحية والتركيب العرقي والطبقي والديني، وأثر ذلك على الإمكانات التنموية والقدرات الدفاعية للدولة ومدى تماسكها الاجتماعي والسياسي[1].

[1]- المرجع نفسه، ص: 34.

2- تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

من أجل معالجة هذه النقطة سننطلق من التعريف الذي قدمه "**ارنولدوولفرز**" **Arnold Wolfers**حول الأمن في جانبه الموضوعي، "**هو غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة**" وفي جانبه الذاتي يعني، "**غيابالخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم**" وبإسقاطه على فترة الحرب الباردة فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم اللبرالية، وبهذا فقد آلت إلى دراسات أوروبية غربية وهذا ما ساهم في بناء تصور عنصري للأمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد غلب عليها الطابع التقني بسبب ميلها إلى الجوانب العملية وتنافس الباحثين على إصدار دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الشيوعية[1].

في هذه الحقبة ظهرت مجموعة من الدراسات النقدية التي رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية وقد تزعمها **Johan Galtung**بدعوته إلى السلام الإيجابي بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب أو العنف المباشر بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر، ومن أمثلة ذلك نجد: العنف البنيوي والممثل في تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية[2].

وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن تدعمت ببروز تقرير **Egon Bahr**المقدم في عام **1982** والذي عنون كما يلي: **الأمن المشترك Common Security** ، وقد رأى فيه أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، حيث أن سعي الدول لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى، كما أن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي حيث توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية وبيئية وحتى ثقافية، كما يكون وراءها فواعل أخرى غير الدول مثل: المافيا، الشبكات الإرهابية إلى غير ذلك[3].

---

[1]- زقاغ عادل، المرجع السابق الذكر، ص: 62.

[2]- المرجع نفسه، ص: 63.

[3]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

وقد أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن اطلقت عليه تسميات متعددة ومنها: **الأمن المتكامل، الأمن المتبادل، الشراكة الأمنية، الأمن التعاوني،** لكن وعلى الرغم من تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم أين تلعب الدولة دورا حصريا[1].

انطلاقا من المتغيرات الجديدة التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة* ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي والذي يعتبر من الاتجاهات الأكثر مناهضة للاتجاهات التقليدية حيث دعا هذا الاتجاه إلى إعادة النظر – ليس فقط في وسائل التهديد ومصادرها– بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز أمنها ورفاهيتها بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاهيتهم.

كخلاصة عامة حول تطور مفهوم الأمن يمكننا القول بأن هذا الأخير أخذ صيغا ومدلولات جديدة وأصبحأكثر اتساعا وشمولية من خلال دخولأبعاد جديدة تحوي الأمن بمفهومه الصلب والناعم، وعلى الرغم من أن المنظر "**باري بوزان**" **Barry Buzan**قدم مفهوما للأمن مفاده أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة على عدة مستويات وهي الفرد، الدولة والنظام الدولي والمرتكز بشكل أساسي على أمن الدولة إلاأن "**باري بوزان**" **Barry Buzan**أكد على ضرورة تجاوز المفهوم التقليدي للأمن، مبرزا أن هناك قطاعات عديدة للأمن والدول القوية حسب رأيه هي شرط بقاء الفرد والدولة، ومع تنوع وتزايد التهديدات الأمنية انتشرت فكرة التجمعات الإقليمية ذات الطابع الأمني، فقد أصبح من المستحيل أن نجد

---

[1]– المرجع نفسه، ص– ص: 63– 64.

*المتغيرات الجديدة التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة اشتملت على كافة المستويات والجوانب فعلى الصعيد السياسي حدث تحولا على مستوى هياكل النظام الدولي وهنا ظهر ما يعرف بالنظام الدولي الأحادي، وكذلك بروز ما يعرف بأنصار نظام المشاركة وأنصار تعدد الأقطاب، والتحول الآخر البارز عقب انتهاء الصراع الأيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي هو التحول على مستوى ترتيب وتوزيع عناصر القوة، وكذلك التحول على مستوى الأدوار التي تقوم بعها هيئة الأمم المتحدة.

أما على الصعيد الاقتصادي برزت مجموعة من التحولات تلخصت فيما يلي:

– تزايد أهمية العامل الاقتصادي بعد الحرب الباردة.

– مؤشرات تنامي القوة الاقتصادية وبروز ظاهرة العولمة.

– ظهور الإقليمية والحاجة الى التكتلات الاقتصادية.

– أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية.

– المنظمة العالمية للتجارة.

– صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

– الشركات المتعددة الجنسيات.

منطقة في العالم تخلو من مثل هذه المنظومات الأمنية الإقليمية وعلى هذا الأساس أصبح مستوى تحليل أساسي في الدراسات الأمنية.

3- مستويات الأمن

هناك ثلاث مستويات أساسية للأمن هي:

الأفراد، الدول والنظام الدولي، وللإشارة فإن الأمن على أي واحد من هاته المستويات ضروري لتوافر الأمن على باقي المستويات الأخرى، وفيما يلي سنتعرض لهذه المستويات بنوع من التفصيل.

أ- مستوى الفرد

والمقصود به هو تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته، أو عائلته أو ممتلكاته والعمل على تحقيق الرفاه له والحياة الكريمة.

ب-مستوىالدولة

وهنا يقصد بهذا المستوى من مستويات الأمن تأمين سيادة الدولة، وتأمينها من أيه أخطار قد تواجهها سواء من الداخل أو من الخارج وهذا ما يعبر عنه ب "**الأمن القومي**"* أو "**الأمن الوطني**"[1].

---

* الأمن القومي هو عبارة عن اصطلاح للتعبير عن مجموعة من السياسات المتخذة من أجل ضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها قفي مواجهة الأعداء سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني ليشمل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وذلك بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان والمهددات الخارجية، مثل صراع الفروق الطبقية وسوء توزيع الدخل، وغياب العدالة الاجتماعية، ومن هنا شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة لها خصائصها التي ترابطها وتكاملها وهي:

- **البعد السياسي:** والممثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة داخليا وخارجيا.
- **البعد الاقتصادي:** وهو يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، فمجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية **(التقدم التكنولوجيوالنموالاقتصادي** يمثلان وسيلتان رئيسيتان لتحقيق المصالح الأمنية).
- **البعد الاجتماعي:** يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فالأمن القومي يتعرض للخطر عند الحد الذي تغيب فيه أسس إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات.
- **البعد العسكري:** تتحقق مطالب الأمن والدفاع والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها.
- **البعد الثقافي:** ويقوم على حماية الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم، وهو الذي يعزز ويؤمن مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقي درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

ت-مستوى المجموعة/ المجتمع

المقصود هنا هو العمل على تأمين الجماعة القاطنة داخل إقليم معين من أية مخاطر تمس كيانها أو هويتها أو ثقافتها أو حتى العقيدة والأيديولوجية التي تؤمن بها.

ث-المستوى الدولي

أعتبر هذا المستوى من أهم مستويات الأمن وقد سمي ب: "**الأمن العالمي**" أو "**الأمن الشامل**"**Globalsecurity** وهو الذي يخص الأفراد في جميع أنحاء العالم، وهذا حسب المنظور التقليدي لمدرسة كوبنهاغن حسب المفكر "**باري بوزان**"[2]**BarryBuzn** .

لذلك يمكن القول بأن الدور الثقافي هو بالغ الأهمية بالنسبة لتحصين الوطن من الاطروحات الثقافية وصراع الحضارات، إذ أخذناه بالمفهوم الشامل متضمنا الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والأدب فالأمن القومي يعني:

"**تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة**".

وأمام هذا التعدد في الأبعاد يمكن القول أن الهدف الرئيس للأمن القومي هو التركيز على قيمة الإنسان فالقاعدة الشعبية العريضة هي ركيزة الأمن، وبالرغم من أن القوة العسكرية مهمة ومطلوبة إلاأن هناك أيضا القوة الاقتصادية ونصيب الفرد من الدخل القومين ودرجة نمو المجتمع والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتيح لكل قوى الشعب التعبير عن نفسها، ومستوى التنمية والمعادلة بين مستوى المعيشة ونفقات الدفاع، وتحديد المصالح الحيوية في الداخل والخارج. عبد المعطي زكي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد"، من الموقع الالكتروني:-https://stgcenter.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/item/440، تاريخ الدخول: 2021/3/12، على الساعة: 11:19.

[1]- نعيمة خطير، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية....إشكالية التعريف والتوظيف"، جامعة الجزائر3، ص: 246.

[2]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

ثانيا- ماهية تهديدات الأمن

1- التعريف بمصطلح التهديد

معجم المعاني الجامع وهو معجم عربي- عربي عرف التهديد من الناحية اللغوية على النحو التالي:

تهديد اسم، تهديد مصدر هدد، أي وجه إليه تهديدا وهو يعبر عن الوعيد والانذار[1]، ويقال: هدد، يهدد، تهديدا/ والمفعول مهدد.

هدد فلانا: تهدده، خوفه، وتوعده بالعقوبة.

الابتزاز التهديدي معناه انتزاع المال من شخص عن طريق التهديد بكشف عمل اجرامي أو معلومة ضارة بالسمعة[2].

2- تعريف التهديدات الأمنية

هناك الكثير من الدارسين ممن تعرضوا إلى تحديد تعريف محدد للتهديدات الأمنية وفي هذا السياق تعددت الرؤى والاتجاهات بخصوص ذلك، ومن بين تلك الاسهامات نجد التعريف الذي قدمه "**ريتشارد أولمن**"**Richard Olman**حيث اعتبرها:

"تهديد الأمن القومي هو عمل، فعل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير وعلى فترة زمنية قصيرة نسبيا إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة وتساهم بشكل كبير في تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات الغير حكومية **(الأشخاصالمجموعات، والشركات)** داخل الدولة"[3]

---

[1]- المعاني الجامع، تعريف ومعنى تهديد في معجم المعاني الجامع/ معجم عربي- عربي، من الموقع الالكتروني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF ، تاريخ الدخول: 2021/1/29، ساعة الدخول: 10:36.

[2]- نقلا عن: المرجع نفسه.

[3]- تعريف التهديدات الأمنية والمصطلحات المشابهة لها، على الرابط الالكتروني: https://www.elsiyasa-online.com/2019/11/blog-post_68.html، تاريخ الدخول:2021/1/29 ، على الساعة: 11:34.

قدم "**باري بوزان**"**Barry Buzan**تعريفا للتهديد مفاده:

تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج[1].

أما الباحث التشيكي "**جان إيشلر**" **John Ichller**فقد عرفه كما يلي:

التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (**الفرد، جماعة، دولة...**) ويشترط فيه توافر العناصر التالية:

- التهديد لا بد أن يسبب حالة من الخوف والهلع.
- توفر شرط القدرة على الاستهداف سواء من خلال استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا نستطيع القول بأن التهديد يكون له تأثير جيوسياسي.
- درجة الخطورة أي طبيعة الخطورة (**محتملة، فعلية، كامنة**) فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب دلك رد فوري فعال من الطرف المهدد[2].

3- أشكال التهديدات الأمنية

هناك مجموعة من المعايير تصنف حسبها التهديدات الأمنية ومن أهمها:

- **حسب المجال**

(تهديدات سياسية، تهديدات اقتصادية اجتماعية، تهديدات بيئية)

أ- التهديدات العسكرية والسياسية

التهديدات السياسية تعبر عن كل ما يرتبط بأمن الدولة وأمن المجتمع فبمجرد وجود كهكذا تنظيم ممثل في الدولة بما تحتويه من مؤسسات وتنظيم إيديولوجي وسياسي فإن هدا ينجر عنه حدوث مخاطر في

[1]- جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، في: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد: 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2017.

[2]- المرجع نفسه.

شكل تهديدات وتحديات، وللإشارة فإن التهديدات السياسية تتضمن انتشار النزاعات المسلحة سواء داخل نطاق الدولة الواحدة أو بين الدول وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونمو العنف والإرهاب والجريمة المنظمة[1]

إذن يعتبر كل من الإرهاب والجريمة المنظمة والنزاع المسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعنف أنماط من أنماط التهديدات الأمنية ذات الطبيعة السياسية وفيما يلي سنتطرق للتعريف بكل واحدة منها على حده.

- **الإرهاب**

يعرف الإرهاب على أنه – حسب رأي "**هانز بيتر**"**Haines Pitter**– :

"**ظاهرة اجتماعية ذات متغيرات عديدة للغاية لذا لا يمكن وضع تعريف علمي دقيق محدد لها**".

إذن اعتبارا من هذا السياق يمكن القول بأن وصف الإرهاب أسهل من تعريفه، فهو ظاهرة دوليةيحيط بها الكثير من الغموض وليس له مفهوم متفق عليه لدى الفقهاء، كما أن الإرهاب وبسبب مفهومه الغامض ونطاقه الواسع فإنه من المستحيل إيجاد تعريف محدد له بحيث يسع لجميع أنواع وأشكال الإرهاب التي حصلت عبر التاريخ، وهذا ما أكد عليه مجلس الشيوخ الفرنسي عام **1984**[2].

وعلى الرغم من أنه كان هناك شبه اتفاق على صعوبة وعدم إمكانية تعريفه تعريفا محددا جامعا مانعا يصلح لجميع الأمكنة والأزمنة،إلا أن هناك محاولات عديدة في هذا السياق، وفيما يلي سنتعرض لبعضها.

"**حسين خليل**" عرفه كما يلي:

"**العنف المنظم بمختلف أشكاله موجه نحو مجتمع ما أو حتى التهديد بهذا العنف سواء أكان هذا المجتمع دولة أو مجموعة من الدول أو جماعة سياسيةأو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد هو إحداث حالة من الفوضى وتهديد استقرار هذا المجتمع لتحقيق السيطرة عليه**"[3].

---

[1]– وسام ميهوب، "أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية"، (رسالة ماجيستير غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم ألسياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2014/2013، ص: 107.

[2]– أكرم زاده الكوردي، "إشكالية تعريف الإرهاب دراسة قانونية"، من الرابط الالكتروني: https://portal.arid.my/Community/bf19a277-4696-4b58-a5e8-6267bfa40710.pdf، تاريخ الدخول: 2021/2/14، على الساعة: 18:30.

[3]– نقلا عن: حسين خليل، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012، ص: 38.

يقوم الإرهاب على مجموعة من العوامل تتلخص فيما يلي:

العامل النفسي

وهنا يعتبر العمل المنفذ صورة لما دار في عقل الفرد المنفذ، فدرجة التأثر بذلك العمل هي التي تحدد درجة شدة العمل الإرهابي.

العامل الاجتماعي

وهو يعني أن العمل الإرهابي لا يقصد به الضحية ذاتها بل المجتمع ككل، فالهدف من أعمال العنف المسلح هو فرض الخوف والرعب لدى المجتمع من أجل أن يأخذ دوره إزاء السلطة، فالخوف والرعب أمور ليست مقصودة لذاتها بل أن المقصود بذلك هو المجتمع ككل.

العامل المادي

وهو أن العمل الإرهابي يقوم على استخدام القوة المسلحة وهو ما يطلق عليه العنف السياسي، وقد يكون استخدام السلاح للقتل، أو لاختطاف الرهائن أو الطائرات أو تدمير ممتلكات.

العامل السياسي

وهذا ما يميز العمل الإرهابي عن غيره من أعمال العنف المسلح فيكون الهدف منه تحقيق أغراض سياسية كدفع السلطة للقيام بعمل ما، أو الامتناع عن عمل، وبالتالي إذا انتفى العامل السياسي خرج العمل من دائرة الإرهاب[1].

إذن كخلاصة عامة نستطيع القول بأن الإرهاب هو عمل سياسي يتم توجيهه إلى هدف محدد وهو يشمل استخدام التهديد المبالغ فيه ويتم تنفيذه للحصول على التأثير المادي ويكون ضحاياه مجرد رموز وليس بالضرورة معنيين بشكل مباشر، والإرهاب يفرض الاستخدام المقصود للعنف أو للتهديد باستخدامه وهو بذلك يهدف إلى إثارة القلق الداخلي والخوف.

- **الجريمة المنظمة**

قدم الباحث "**أبا دينسكي**"**Aba Dinsky** تعريفا للجريمة المنظمة مفاده أن:

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، ط.2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص: 19.

"الجريمة المنظمة هي مشروع غير عقائدي يشترك به عدد من الأشخاص ضمن علاقة اجتماعية قوية منظمة على شكل هرمي يشمل على الأقل ثلاث مستويات بهدف تأمين الربح والسلطة من خلال نشاطات قانونية أو غير قانونية، وتوزع المناصب في هذا التنظيم الهرمي والمناصب المرتبطة بالاختصاص الوظيفي على أساس القرابة أو الصداقة، أو بشكل عقلاني على أساس المهارة، ويعتمد بقاء هذا المنصب للعضو على ميزة النشاط الإجرامي وإبقاءهنشطا لتحقيق أهدافه، كما تتجنب المنظمة الإجرامية التنافس وتكافح من أجل الاحتكار على أساس إقليمي أو صناعي وقد يستخدم التنظيم الإجرامي العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافه وتكون العضوية فيه محصورة ومقيدة مع أنه قد يشترك غير الأعضاء عند الحالات الطارئة وتوجد بالتنظيم أنظمة داخلية شفوية أو مكتوبة تطبق العقوبات التي قد تصل إلى القتل"[1].

ما يمكن استنتاجه من هذا التعريف هو أن الجريمة المنظمة لها خصائص تتجلى بشكل أساسي في التنظيم، التخطيط والإمتداد إلى ما وراء الحدود الوطنية والإقليمية، كما تمتاز بالسرية المطلقة.

وقد أصبحت الجريمة تقترف بشكل أكثر احترافية من ذي قبل ولم تعد تهدد أمن الأفراد وإنما تعدى الأمر إلى تهديد دول وتنظيمات، بحيث تجاوز العمل الاجرامي الحدود وأصبحت تهدد التنمية والاقتصاد.

يعتبر مفهوم الجريمة المنظمة مفهوم معقد ومتشابك فهي ذات طبيعة خاصة بالنظر لأنواعها وخصائصها، ومن الجزائم المنظمة نجد: الجرائم المعلوماتية المتصلة أساسا بالتكنولوجيا مثل سرقة الحسابات البنكية وجرائم الاتجار بالأطفال والنساء والأعضاء البشرية، الاعتداء على البيئة ونقل النفايات السامة، غسيل الأموال وتبييضها الرشوة والفساد المالي، ترويج المخدرات والاتجار بالأسلحة، الاتجار في الأيدي العاملة المهاجرة[2].

ب-التهديدات الاقتصادية والاجتماعية

المقصود بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية مجموع الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدولة وفي مقدمتها نجد: الفقر، الأمراض المعدية الفتاكة، تدهور البيئة والمناخ[3]

[1]- محمد نصر محمد، مكافحة الإرهاب الدولي دراسة تطبيقية على مكافحة غسيل الأموال، ط.1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، ص: 227.

[2]- بن عمارة محمد، "مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا"، في: مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، د. ت. ن، ص- ص: 3- 4.

[3]- الصادق جراية، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، في: مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد:8، الوادي: جامعة حمة لخضر، جانفي 2014، ص: 23.

- **الهجرة والهجرة الغير شرعية**

يقصد بها انتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى، وقد اعتبرها "**جونار ريني**"**JonnarRennie**بأنها:

"ترك البلد والالتحاق بغيره سواء منذ الولادة أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة، وغالبا بقصد تحسين وضعية العمل"[1].

أما الهجرة الغير قانونية والمعروفة باسم الهجرة الغير شرعية أو السرية فقد نظر إليها على أنها:

"الهجرة التي تقوم خارج النظم القانونية المعمول بها بين الدول ويطلق على هؤلاء المهاجرين بالمهاجرين غير الموثقين أو غير المسجلين والمهاجرين السريين"[2].

من هنا نستنتج بأن الهجرة هي عملية انتقال شخص من بلده الأصلي الى بلد اخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وللإشارة فإن أنواع الهجرة تختلف باختلاف دوافعها، فهناك هجرة عمالية ذات دوافع اقتصادية، وهجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية.

ومن أحدث أنواع الهجرة – والتي باتت تشكل خطرا مهددا للأمن – الهجرة السرية الغير شرعيه والتي اعتبرت في نظر الطرف الأوروبي مصدر أساس لباقي التهديدات الأمنية الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة والمساس بالهوية والثقافة ...

[1]– زروقي إبراهيم، الجرائم العابرة للحدود الجزائرية مظاهرها وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2016، ص: 85.

[2]– المرجع نفسه، ص: 93.

ت-التهديدات البيئية

تعتبر مشاكل التصحر والجفاف وندرة المياه والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي خاصة المخلفات الصناعية الثقيلة من أهم التهديدات البيئية التي أصبح يواجهها العالم، حيث أصبحت المشكلات البيئية إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط بيئي سليم للحياة البشرية، وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن فالضغط البشري على البيئة يشكل أحد القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدولة[1].

كما يضاف لما تم ذكره مشاكل بيئية أخرى مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الامطار الحمضية وتلوث التربة والهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه المحيطات بالإضافة إلى الاستهلاك الغير عقلاني لموارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي، وتكمن خطورة التهديدات البيئية بارتباطها باستمرار الحياة البشرية ككل وهي تهديدات عالمية مشتركة لا يسلم منها أحد على مستوى الكرة الأرضية[2].

إذن يمكن القول بأن التهديدات البيئية هي تلك التهديدات الناجمة عن التلوث البيئي وعدم التزام المصانع والمنشآت بقواعد البيئة بالإضافة إلى عدم الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للحفاظ على الصحة العامة الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الأمراض الفتاكة، مع عدم نسيان التدهور البيئي وازدياد درجة حرارة الأرض، وما ينتج عنها من أعاصير وكوارث طبيعية.

- **من حيث درجة الخطورة**

أ_ تهديدات فعلية

وتعبر عن تلك التهديدات التي تتعرض من خلالها الدولة لخطر استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

ب_ تهديدات محتملة

التهديدات المحتملة تعبر عن وجود أسباب فعلية والتي يمكن أن تعرض الدولة للخطر إلا أنها لا تصل للحد الذي تستخدم فيه القوة العسكرية لحل النزاع والخلاف الدائر بين طرفين.

---

[1]- وهبي صالح، قضايا عالمية معاصرة، ط.1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص: 97.

[2]- المجع نفسه، المكان نفسه.

ج- تهديدات كامنة

هذا النمط من التهديد يعبر عن وجود أسباب فعلية للخلاف بين دولتين أو أكثر إلا أنها لا تكون ظاهرة وملموسة.

د- تهديدات متصورة

هي تلك التهديدات التي لا تكون ظاهرة.

- **من حيث درجة التماثل**

أ- التهديدات الأمنية التماثلية

هذا النوع من التهديدات يطلق على النمط التقليدي للتهديدات والمتميز بالطابع العسكري ولن يطلق عليه هاته التسمية إلاإذا تشابهت الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة **(أ)** ودولة **(ب)**، وبالتالي فإن التهديد العسكري هو لجوء إحدى الدول إلى حشد جيوشها على حدود الدولة المستهدفة والقيام بمجموعة من عمليات الاستطلاع واستعمال جميع التظاهرات العسكرية والتي من خلالها يتم القاء الرعب إزاء تلك الدولة وتهديدها بشن الحرب وذلك بغرض الرضوخ لبعض المطالب[1]

ب- التهديدات الأمنية اللاتماثلية

توسع مفهوم الأمن يرجع بالدرجة الأولى إلى ظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية تجاوزت التهديدات ذات الطبيعة ألعسكرية وبالتالي فإن التهديد انتقل من كونه تهديدا تقليديا إلى تهديد غير تقليدي، وللإشارة فإن هذه التهديدات تعتبر غير واضحة المعالم لا تصدر من وحدات سياسية **(دول)** بل هي تهديدات مجهولة المصدر[2]

ومن أبرز مميزات التهديدات الأمنية اللاتماثلية نجد ما يلي:

---

[1]- الموسوعة السياسية، "التهديدات الأمنية"، من الموقع الالكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%، تاريخ الدخول: 2021/2/6، على الساعة:21:7.

[2]- المرجع نفسه.

- هي من طبيعة غير عسكريةبرزت بشكل متصاعد في الفترة التي تلت الحرب الباردة، وقد هددت بشكل كبير الدول الصناعية.
- هذا النمط من التهديدات هو صادر من فواعل غير دولية وهذا ما يجعلها غير واضحة المعالم.
- تؤثر هده التهديدات على جميع الفواعل من أقاليم، دول، أفراد ومجتمعات.
- التهديدات الأمنية اللاتماثلية ترتبط الجنوب أي تعتبر بأنها آتية من دوله، فبعد ما انقضى الصراع الأيديولوجي القائم بين الشرق والغرب بحلول العام **1989** ظهر انقسام جديد في عالم ما بعد الحرب الباردة إلا وهو دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة السائرة في طريق النمو.
- هذه التهديدات عادة ما تأخذ شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا[1].

كخلاصة عامة لما تم عرضه حول التعريف بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية يمكن القول بأنها غير تقليدية تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث حجم القوة التي يمتلكها كليهما، لهذا يطلق عليها أيضا تسميات: **التهديدات اللاتناضرية**أو **الغير متكافئة**، وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أن التحولات التي مست موضوع الأمن قد أحدثت تغيير على مستوى مفهوم التهديدات الأمنية حيث انتقلت التهديدات من تهديدات عسكرية صلبة تمس الدول كوحدات تحليل إلى تهديدات لينة تمس القطاع الاقتصادي، البيئي، المجتمعي والسياسي مما يستدعي بالمقابل إيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها حيث أن التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون مجديا إلا إذا تم تحديد مصدر التهديد، طبيعته، بنيته وكذا درجته، وتختلف طريقة التعامل مع التهديدات حسب قدرات الدولة ومكانتها في النظام الدولي.

ثالثا–واقع الأمن في المتوسط

كما سبق وأشرنا يعد الأمن مفهوما مركزيا في العلاقات الدولية وبحكم حدوث تطورات وتحولات دولية عقب انقضاء الصراع الأيديولوجي القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي تأثر مفهوم الأمن بتلك التحولات ومن أهم ما طرأ عليه هو أنه لم يعد منصبا على أمن الوحدة الدولية المرتبط بالعامل العسكري بل أصبح يشتمل على مختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية الانسانية والبيئية بعبارة أدق أطلق عليه تسمية الأمن الشامل وهذا بطبيعة الحال إلى جانب العامل العسكري **(القوة العسكرية)** التي لا زالت تعتبر

[1]– المرجع نفسه

عاملا من عوامل قوة الدولة في عديد الجوانب والتي لا يمكن التخلي عنها، لكن – وبحكم طبيعة التهديدات الجديدة الفوق قومية– لم تعد كافية وحدها لمجابهة المخاطر والتحديات الصادرة خصوصا من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، وهنا ظهرت مفاهيم جديدة حول الأمن وفي مقدمتها نجد ما يعرف ب الأمن اللين **Soft Security**الذي يعني التهديدات المباشرة أو غير العسكرية.

منطقة حوض المتوسط من أبرز مناطق العالم التي أصبحت مهددة بهذا النمط الجديد من التهديدات الأمنية والتي أثرت على مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط وعلى مختلف الأصعدة والميادين إذن من هنا نثير التساؤلات التالية:

ماهي طبيعة العلاقات السائدة بين دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط ودول الضفة الجنوبية؟ وكيف أصبحت في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة؟ وما هي المتغيرات الجديدة المهددة لأمن حوض المتوسط؟

1-طبيعة العلاقات بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط

اتصفت علاقات بلدان منطقة حوض البحر المتوسط بالتعاون أحيانا وبالصراع أحيانا أخرى، ففي الفترة الممتدة من عام **1648** حتى **1995**شهد حوض البحر المتوسط ازدهار العديد من الحضارات وبالرغم من أن شعوب هذه الحضارات عاشت حالتي الصراع والتعاون إلاأنه يمكن التأكيد على أن الشعوب المتوسطية قد تفاعلت مع بعضها البعض منذ القدم بغض النظر عن طبيعة العلاقات السائدة بينهما.

فبعد بروز مفهوم الدولة الحديثة عقب التوقيع على معاهدة **وستفاليا** عام **1648** حيث ساد ما يعرف بعصر الاستعمار الاستطاني التقليدي الذي خلف تراكمات سلبية وأزمات متعددة الأشكال في العالم العربي أهمها:

- استمرار حالة التجزئة في العالم العربي.
- عدم الاستقرار السياسي.
- التبعية السياسية والاقتصادية للغرب.
- التخلف الاجتماعي والاقتصادي[1].

وكنتيجة من نتائج انتهاء الحرب العالمية الثانية (**1939- 1945**م) تم إقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها هذا الأخير الذي مثل دافعا قويا بالنسبة للدول العربية المستعمرة لاسترداد حريتها واستقلالها، وبالفعل تم ذلك حيث حصلت العديد من الأقطار العربية على الاستقلال السياسي من الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا، فرنسا باستثناء فلسطين التي تعرضت لاستعمار استطاني من قبل المهاجرين اليهود بحجة أنها أرض الميعاد، فقد لعبت دول أوروبا بزعامة بريطانيا دورا أساسيا في إقامة دولة إسرائيل عن طريق نما يعرف بوعد بلفور وتزويد إسرائيل بكافة المساعدات بعد قيامها عام **1948**وتأييدها على كافة المستويات الدولية[2].

وللإشارة فإن الواقع أثبت مدى نجاح الدول الأوروبية قاطبة على التغلب على آثار الحرب العالمية الثانية من خلال عديد الاستراتيجيات والبرامج التنموية وفي مقدمتها "**مشروع مارشال**"، أما الدول العربية –وعلى

---

[1]- أبو القاسم خشيم عبد الله مصطفى، الشراكة الأوروبية المتوسطية (النتائج وردود الأفعال)، ط.1، لبنان: معهد الإنماء العربي، 2002، ص: 28.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص: 28- 29.

الرغم من تحقيقها لمكسب هام ألا وهو الاستقلال- إلا أنها لم تحقق شروط النهضة والتقدم الاقتصادي وبالتالي بقيت الهوة واسعة بين الطرفين الأوروبي والعربي[1].

إذن وعلى الرغم من أن العلاقات بين الطرفين الأوروبي والعربي- وكما قمنا بوصفها سابقا - هي علاقات صراع وتعاون إلا أن المصلحة تبقى حاضرة في أولويات السياسة الخارجية للدول بما فيها دول الضفة الجنوبية للمتوسط والشمالية، وبالتالي نستطيع تسميتها بعد نهاية الحرب الباردة والى غاية اليوم على أنها علاقات تفاعل فهذه الأخيرة أقرب للواقع أكثر، لأن التعاون يطلق على العلاقة التي يكون فيها توازن أكثر بين الطرفين ولا يكون فيها تغليب للمصلحة على حساب الطرف الآخر.

ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في إيجاد علاقات التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض المتوسط نجد العامل الاقتصادي الذي هيمن ولازال يهيمن على العلاقات الأوروبية- متوسطية، حيث أن اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة هو من حدد معالم هذه العلاقة.

فبالرجوع إلى الإحصائيات المتعلقة بالموارد نجد أن **50%** من احتياطي النفط يتركز في ليبيا، و**65%** من احتياطي الغاز يتركز في الجزائر، فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز والنفط في مصر وسوريا وتونس، فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياطيات الاتحاد الأوروبي وحوالي **10%** من احتياجاته من الغاز الطبيعي والمستورد أساسا من الجزائر، كما تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق امداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة باعتبارها معبرا إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق البحر المتوسط وجنوبه، وإلى أضخم مستودعات احتياطي النفط في العالم في منطقة الخليج العربي التي تمثل المصدر الرئيسي للطاقة النفطية، وفي ضوء اعتماد الاتحاد الأوروبي أساسا على منطقة البحر المتوسط كمصدر للطاقة فإن أول نشاط تم التركيز عليه في أعقاب مؤتمر برشلونة في خضم الشراكة الأورو- متوسطية هو قطاع الطاقة[2].

وبالحديث عن مشروع برشلونة فقد حدد الإعلان المتمخض عنه ثلاث أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي: البعد السياسي والأمني*، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 29.

[2]- توفيق سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21م، ط.1، جامعة بغداد، 2003، ص: 161.

* على الصعيد السياسي والأمني نقول أن الاعلان اعتبر أن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بيع دول الحوض، وجدد التزام الدول المشاركة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهمها: تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، وعدم جواز

وبما أن اهتمامنا ينصب حول تحليل واقع الأمن في المتوسط وسبل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة سنحاول الإلمام بكل ذلك من خلال العناصر اللاحقة.

2-تداعيات التهديدات على الأمن في حوض المتوسط

أ- آثار التهديدات السياسية (مشكلة الأقليات، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات)

- **مشكلة الأقليات**

الساحة الدولية شهدت -جراء التحولات الحاصلة- تصاعد الأفكار القومية المتطرفة حول المطالبة بحقوق الأقليات واعتبارها فئات هشة ضعيفة في مجتمعاتها وبالتالي أصبحت مسألة الأقليات مشكلة وتحدي يواجه بعض الدول وقد صنف باعتباره تهديدا من نوع جديد للأمن، وللإشارة فإن منطقة حوض المتوسط تعاني من هذا المشكل، فكما هو معلوم هناك العديد من الدول المتوسطية التي تتواجد بها الأقليات الدينية والعرقية، ومنها منطقة المغرب العربي ودولة تركيا.

أما بخصوص منطقة المغرب العربي فهي الأخرى مهددة بهذا المشكل، ففي الجزائر توجد الأقلية المعروفة باسم الأمازيغ أو القبائل والتي غالبا ما تطلق عليها تسمية سكان شمال افريقيا والذين يشكلون حوالي **30** إلى **40%** من السكان حسب الباحثين والمهتمين بالشأن العرقي في البلاد، ويعتبر بربر الجزائر من أكثر فروع البربر نشاطا سياسيا حيث كانت لهم مطالب عديدة تتعلق أساسا بحقوقهم الحضارية والثقافية، والمطالبة بضرورة الاعتراف بهم باعتبارهم جزء جوهري وعميق في المجتمع الجزائري، ويمكن تقسيمهم إلى أربع فئات رئيسية[1]:

- مجموعة بربر القبائل.

الاستلاء على أراضي الغير بالقوة، واحترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أكد على ضرورة التزام الدول على المستوى القطري بترسيخ قيم الديمقراطية والحرية ودولة القانون، وقد وضع الإعلان كذلك خطة عمل وآليات لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال آليات محددة حددها على النحو التالي:

- حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة.
- وضع جهاز للإنذار المبكر يسعى لتشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب اجهاضها من خلال مواجهتها وعلاجها.
- ابتكار صيغ ملائمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسلح.
- مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال.
- التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية وباقي الأخطار الطبيعية. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص: 495.

[1]- ساسة بوست، "ماذا تعرف عن الأقليات في الجزائر وعلاقة الدولة بها؟"، من الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com/minorities-in-algeria/، تاريخ الدخول: 2021/3/12، على الساعة: 10:18.

- مجموعة بربر الشاوية.
- مجموعة بربر الطوارق*.
- المذهب الاباضي.

أما بالنسبة لتركيا يمكن القول بأن العقيدة الأمنية للدولة اعتبرت أن الموضوع الكردي يعد أم مصادر التهديد الداخلية والخارجية منذ مرحلة تأسيس الجمهورية الكمالية وحتى اليوم، وقد كان للمسألة الكردية أهمية خاصة في ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها وصولا إلى اعتقال "**عبد الله اوجلان**" في فبراير **1998** ولها أهمية حيوية كبيرة بالنسبة إلى السياسة التركية نظرا لما يتسم به الموضوع الكردي من راهنية مستمرة واحتمالية تفجر نزاع شديد بين تركيا وأكرادها، وقد تأسست السياسات الأمنية والدفاعية على المبادئ التالية:

- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف الداخلي.
- احتواء مصادر التهديد الداخلية بجميع أبعادها الأيديولوجي **(اليساري)**، والقومي **(الحركةالكردية)**، والديني **(الراديكالية الإسلامية)**.
- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقات العسكرية والاستراتيجية مع المناطق والأقاليم المحيطة، أو ما يسميه الأتراك ب:"**العمقالاستراتيجي**"[1].

مشكلة الأقليات في تركيا اعتبرت من المشاكل الممتدة جهويا فقد اعتبرت مدخلا من مداخل فرض حق التدخل الإنساني في المنطقة بحجة حماية الأقليات المضطهدة، وهذا ما زاد من قلق الدول الأوروبية حول هذه القضية فهي تتخوف من انتقال موجة المطالبة بحق الانفصال والاستقلال اعتبارا بأنها مجتمعات هجينة غير متجانسة فهي مزيج لخليط من القوميات والأعراق.

*الأقلية الترقية في الجزائر حقيقة لا تشكل تحديا يهدد سلامة وأمن البلاد بسبب عدم ظهور مطالب تدعو إلى حق الانفصال وبناء كيان مستقل لها من قبل قادة القبائل الترقية، لكن ومع نشوب الأزمة في شمال مالي مع حلول العام 1990 تحولت النظرة لهذه المسألة من قبل صناع القرار في الجزائر، بحيث أن هناك إمكانيات لوصول العلاقات بين طوارق الجزائر والحكومة المركزية إلى مرحلة التوتر أو الانسداد لأي سبب من الأسباب قد يؤدي كما أدى في الجارتين مالي والنيجر إلى ازدياد روح العداء تجاه السلطة المركزية بسبب قوة الإحساس بالتهميش وعلى هذا الأساس تتأسس المخاوف الجزائرية في هذا المستوى من إمكانية ظهور حركات مسلحة ذات مطالب انفصالية بين طوارق الجزائر. سفيان ريموش وحكيمة علالي، "السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي" في مرجع: بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الافريقية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2016، ص:650.

[1]– عقيل محفوظ، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟"، في: دورية دراسة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص– ص: 21– 22.

- **الجريمة المنظمة**

التطور التقني في وسائل الاتصال وتطور وسائل النقل والاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول وانتشار الأسواق العالمية كلها عوامل ساهمت في سهولة تنقل الأفراد، البضائع والخدمات بين مختلف الدول، كما اعتبرت من أهم العوامل المساعدة على اتساع نشاطات أعضاء المنظمات الاجرامية حيث انتقلت هذه النشاطات من النطاق المحلي- الوطني الى النطاق العالمي- الدولي، فظهر ما يعرف باسم الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وبالتالي هذه التجاوزات التي أفرزتها العولمة*أصبحت تمثل خرقا واضحا للسيادة الوطنية للدولة فهي تدخل الدولة دون موافقتها فتلحق أضرارا كثيرة ومتعددة المجالات فهي تفتك الاقتصاد الوطني وتدمره وتستخدم أسواقها وتعتبر تهديدا على درجة كبيرة من الخطورة على أمنها، ولعل خطورة هذا النوع من الجريمة يكمن في كونه لا يتوقف عند حدود بلد معين بل يستمر في الانتشار من بلد لآخر وفقا للمصلحة.

* تعتبر الوظيفة الأمنية للدولة من الوظائف المرتبطة بقوة بمفهوم الوظيفة السياسية والسيادة، وحتى وقت قريب سيطر التصور الواقعي على هذه الوظيفة حيث اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هوالبقاء، وعليه فهذا المنظور للأمن ركز على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها) اعتبارا بأنها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، أما القوة العسكرية فهي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن لكن التحولات العالمية الكبرى التي تجري في العالم دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة تعريفه بما يستلزم أيضا إعادة تعريف الوظيفة الأمنية للدولة، ولم يكن اضفاء البعد الاقتصادي والوظيفي على الامن من طرف "**روبرت ماكنمار**" منذ السبعينات في كتابه **(جوهر الأمن)** إلا البداية، فقد وضح مضمون الأمن القومي على أنه التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن والدولة التي لا تنمو بالفعل لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من ان ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه يشتمل عليها، فالأمن هو التنمية ومن دون هذه الأخيرة لا محل للحديث عن الامن،

التحولات المفصلية جاءت بها تموجات العولمة التي فرضت هذه المرة على الدول أخطارا ومخاطرات وليس أعداء، فمفهوم العدوان المخيم على أجواء الحرب الباردة فقد تغير من كونه العمل العسكري الغير مبرر الذي تقوم به دولة أو أكثر ليصبح أكثر تعقيدا نحو لايمكن قياسه، فقد يؤدي التلاعب بأسواق المال الدولية أو إلقاء نفايات مضرة بالبيئة إلى الاتهام بالعدوان، ومن ناحية أخرى فإن الجرائمالاقتصادية ومنها غسيل الأموال والمضاربة على العملة الوطنية والتلاعب في البورصة وتهريب الأموال إلى الخارج والفساد الإداري أصبحت كلها تحمل تهديدات خطيرة لأمن الدولة الداخلي، ولم تعد الوسيلة العسكرية هي الأجدى في مواجهة هذه الجرائم، لأنه من الممكن ارتكاب الجريمة دون التواجد المادي أو البدني في موقعها، ومازاد الامر تعقيدا أن المواجهة لم تعد بين دولة ودولة فقط، بل داخل المسرح لاعبين غير دوليين ليست لهم أي قاعدة أرضية **(إقليمية)** خاصة، وبدت سلطة الدولة غير فاعلة في مواجهة هذا المشهد الدولي الذي اختفت منه معايير الحدود أمام شبكات العنف، وتهريب المخدرات وتدفق اللاجئين والشبكات الاقتصادية والمالية، هذا الانفصام المتنامي على المستوى الدولي بين الدفاع أي **(الحماية والأمن)** وبين الأرض **(المكان)** أدى إلى هذا التبدل في مفهومي الأمن والسيادة .

الخوف والتهديد في هذا العالم الجديد – عالم العولمة – يأتي من ذلك التغير السريع، ومن عدو لا تستطيع أن تراه أو تلمسه أو تحسه.للمزيد من التفاصيل حول تأثيرات العولمة على الوظيفة الأمنية راجع في ذلك: زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013، ص- ص: 223 – 230.

أصبحت الجريمة المنظمة تهدد كيان الدول واستقلالها، ففي الواقع اعتبرت الجريمة المنظمة وكأنها شبكة علاقات تجمع مجموعة من الأفراد ممن تتوفر لهم قوة من شأنها التأثير في مؤسسات الدولة ذاتها، فالأموال الطائلة التي تحققها من وراء أنشطتها الغير مشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة مما يولد فكرة أن الجريمة المنظمة هي دولة داخل دولة.

كما أن الجريمة المنظمة قد تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، حيث ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية مما تؤثر على العلاقات بين الدول[1].

إذن يمكن القول بأن الجريمة المنظمة هي عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم تتجلى أهم نشاطاتها في عملية غسيل الأموال، وتهريب ألمخدرات الأسلحة، المعادن، التحف الأثرية، وللإشارة فإن المحيط المساعد والمسهل لنشاطاتها هو المحيط المتميز بالنشاط الاستهلاكي الدائم والتطور والتنوع في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وهو ما ينطبق على الدول الأكثر تقدما.

- **المخدرات**

المخدرات هي مشكلة ذات أبعاد متعددة منها ما يتعلق بالإنتاج والعرض، ومنها ما يتعلق بالتسويق والنقل، ومنها ما يتعلق بالعرض والاستهلاك ومن أجل مواجهة هذه الابعاد من كامل جوانبها لا بد من تبني سياسة عامة وخطة عمل محلية ممنهجة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع الجهود الدولية.

لقد راجت المخدرات رواجا كبيرا في عصر العولمة، حيث أن اقتصادياتها أصبحت مصدرا للرزق والعمل والمقايضة والتجارة، كما أصبح لها نظامها الخاص لكونها خارجة عن النظام وغير شرعية أولا، ومتغيرة بتغير الزمان ثانيا، وصارت أكثر تنظيما وذكاءا ثالثا، وتستخدم تكنولوجيا المعلومات رابعا[2].

ب-آثار التهديدات الاجتماعية (الهجرة والهجرة الغير شرعية)

يقول المؤرخ الإيطالي **برونوانتن Brounwantin** :

إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين[1].

[1]- نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص: 81.
[2]- إبراهيم زروقي، المرجع السابق الذكر، ص: 77.

الهجرة ظاهرة موجودة في منطقة حوض المتوسط سواء تلك التي جاءت في شكل فتوحات إسلامية، أو تلك التي جاءت في شكل حركات استعمارية من الشمال إلى الجنوب*، وبالعودة إلى أوروبا فإن الهجرة اليها كما أكد "**آلان مينك**"**AlainMinc**هي في كل الأحوال حقيقة مؤكدة في الثلاثين سنة المقبلة تقريبا

---

[1]– مراد مقعاش، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري"، من الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=42040، تاريخ الدخول: 2021/2/12، على الساعة: 23:42.

*يعتبر القرن التاسع عشر قرن التوسع الاستعماري في القارة الإفريقية، التي تسابقت إليها البلدان الأوربية لكسب الأراضي واستغلال مواردها لخدمة بلدانها التي كانت تشهد تطورا ملحوظا في مختلف مجالات الحياة. ومن أجل التخفيف من الصراع بينها عقدت مؤتمر برلين الذي انتظمت بعده الحركة الاستعمارية في القارة الإفريقية، انعقد **مؤتمر برلين** في الفترة الواقعة بين شهري **نوفمبر1884 وفيفري1885**، بمدينة **برلين** عاصمة **ألمانيا** بهدف تنظيم استعمار القارة الإفريقية بين البلدان الاستعمارية الأوربية، وتتمثل أسباب انعقاد المؤتمر في أسباب غير مباشرة وأخرى مباشرة: **أولا– الأسباب غير المباشر تتمثل فيما يلي:**

الصراع العلني بين الدول الأوربية حول القارة الإفريقية. وسعي الأوربيين إلى بناء إمبراطوريات أوربية واسعة، ناهيك عن الرغبة في تحقيق الأمجاد القومية، وأخيرا وليس آخرا تطبيق نظريات التمييز العنصري لسيادة الرجل الأبيض.

ثانيا– الأسباب المباشرة:

يعود السبب المباشر لعقد مؤتمر برلين إلى الأطماع البلجيكية بزعامة ملكها "**ليوبولد الثاني**"، الذي كانت له طموحات واسعة في التوسع والاستعمار منذ كان أميرا وعضوا في مجلس الشيوخ البلجيكي**(1860)**، إلا أنه لم يجد دعما من أي جهة بلجيكية، لأن البلجيكيين كانوا يرون أن موارد بلادهم لا تكفي لسد نفقات الحملات الموجهة لكل من إفريقيا وآسيا، وأنه لا يمكن لبلجيكا أن تكون لها مكانة أكبر مما هي عليه، فاعتمد على نفسه في تحقيق حلمه، وواصل محاولاته بعد أن تقلد مهام العرش سنة **1865**، ومن بين محاولاته قيامه بالاتصال ببعض الرحالة الأوربيين في إفريقيا. أولهم "**ستانلي**"، الذي كان صحفيا ورجل أعمال، وكانت رحلاته إلى القارة الإفريقية عبارة عن مشروعات تجارية. وقد اهتم "**ليوبولدالثاني**" ملك بلجيكا بمشروعات ستانلي. فكر أولا في بلاد فرموزا ثم الفلبين ثم المغرب والكامرون والصين، وأخيرا اتجه نظره إلى الكونغو. ففي سبتمبر من سنة **1876** قام بجمع مؤتمر في بروكسل للجغرافيين الدوليين، شارك في المؤتمر سياسيون ومستكشفون إلى جانب الجغرافيين، بهدف تسهيل استكشاف القارة وحماية أهلها من تجارة الرقيق. حاول "**ليوبولد الثاني**" بهذه الطريقة تحقيق أهدافه الشخصية في السيطرة مُظهرا اهتمامه الإنساني، وقد حمل اسم "**المؤتمر الجغرافي العالمي**" ثم تألفت "**الجمعية الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة إليها**" هذه الجمعية التي أرسلت عدة بعثات إلى شرق إفريقيا في بحيرة **تنجانيقا** تحديدا، حيث تم إنشاء محطة بلجيكية في كريما على بحيرة **تنجانيقا**، لكن سرعان ما صرفوا النظر عنها.

كان من أبرز الموظفين في الجمعية السير" **هنري مورتون ستانلي**" –وهو إنكليزي الأصل– دعاه ليحضر أحد اجتماعات اللجنة في **1878/11/25**، وعلى إثر ذلك تكونت "**لجنة دراسة الكونغو الأعلى**" ثم أصبحت تدعى"**جمعية الكونغو الدولية**" وتكلف الملك بدفع رأسمالها البالغ **40 ألف جنيه** من ماله الخاص، وأصبح رئيسها لمدة سنة. وعمل على أن تعترف بها دول العالم، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من اعترف بالجمعية في نوفمبر **1882** ثم تلتها دول أخرى مثل**(بريطانيا)**، باعتبارها دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة باسم دولة **الكونغو الحرة** سنة **1885** لها علمها الخاصويقوم بإدارتها الملك "**ليوبولد**"، سافر "**ستانلي**" عدة مرات إلى الكونغو وعقد **500** معاهدة مع الشيوخ والرؤساء المحليين. وأرسل الملك حملات عسكرية إلى أبعد مسافة ممكنة وفي كل الاتجاهات، **(وتأسست مدينة ليوبولد فيل عام 1882)**، وقد تم إنشاء عدة محطات تجارية**(22 محطة على نهر الكونغو وفروعه)** بعد عقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين بغرض استغلال خامات حوض الكونغو الغنية**(المطاط)**. نقلا عن: خليفي عبد القادر، "مؤتمر برلين 1885/1884 وتقسيم القارة الإفريقية "، محاضرات مقياس: الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا، السداسي السادس، وهران: جامعة أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، السنة الجامعية: 2020/2019.

أو كليا مثل قانون الجاذبية، فبينما أوروبا تعاني من الانخفاض الديمغرافي وبلدان جنوب المتوسط تفيض بالسكان فإن حدوث التدفق السكاني ظاهرة لا بد منها لا يمكن تفاديها[1].

على الرغم من أن الفترات التي سبقت أعوام السبعينات والثمانينات تميزت بالحاجة الماسة لدول أوروبا للمهاجرين إلا أن هذا الأمر تغير بتغير الظروف والمعطيات وللتذكير فإن موجات الهجرة الأولى نحو أوروبا بدأت بعد فترة الاستعمار لأن هذا الأخير ترك وراءه مخلفات سلبية،فتحقيق الاستقلال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ليس بالأمر الهين لهذا وجد أولئك الافراد ملاذهم في الهجرة إلى أوروبا الثرية المتقدمة.

أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هي أعوام الانبعاث الديني للإسلام في العالم الإسلامي هذا الأخير الذي يحتل الصدارة في أعداد المهاجرين نحو أوروبا، وفي نفس الفترة ظهر الجيل الثاني للمهاجرين في القارة العجوز، وفي الوقت ذاته ظهرت صحوة سياسية اعتبرت أن التخلف الذي تعانيه دول إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية راجع بالأساس إلى الأنظمة الحاكمة المتسلطة التي خلفتها الدول الاستعمارية خدمة لها وليس الاستعمار الذي زال، وهنا تدفقت أعداد هائلة من فئات المعارضين السياسيين نحو الغرب خوفا من السجن والتعذيب[2]،

وهكذا اعتبرت الموجة الأولى للهجرة اقتصادية ولكن الثانية تعتبر سياسية نظرا لفرار العديد من الناشطين السياسيين والمنفيين من اوطانهم الاصلية خوفا من القمع الذي قد تمارسه السلطات السياسية الحكومية عليهم بسبب معارضتهم لها[3].

إذن يلاحظ بأن مناطق الضفة الجنوبية لحوض المتوسط عرفت تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي ويعود هذا إلى عدة اعتبارات سياسيه واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية أهمها ارتفاع معدلات البطالة وعدم العدالة في التوزيع وعدم التكافؤ في فرص الشغل، وتتجلى الأسباب الاجتماعية في ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية.

---

[1]- ادريس بوسكين، أوروبا والهجرة الإسلام في أوروبا، ط.1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص: 19.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص: 20- 21.

[3]- المرجع نفسه، ص: 21.

الهجرة هي قضية حساسة في أوروبا في القرن الواحد والعشرين فقد صنفت كإحدى المشاكل العليا الجوهرية التي تواجه القارة، وحسب رأي "**ديدي بيغو**"**DidiBigou**أن:

الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا[1].

إذن الهجرة ظاهرة من أخطر الظواهر وتعد من التهديدات الجديدة ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تستهدف أمن منطقة المتوسط (دول الضفة الشمالية) والقارة الأوروبية ككل، وذلك انطلاقا من مجموعة من المعايير:

معيار سوسيو اقتصادي

بما أن البطالة تعد من الأسباب الجوهرية للهجرة من الجنوب نحو الشمال فإن المهاجرين الغير الشرعيين هدفهم من وراء الهجرة هو الحصول على مناصب عمل بالدرجة الأولى وقد استغل أرباب العمل ظروفهم ففضلهم على غيرهم اعتبارا بأنهم يقبلون العمل بأجور زهيدة، فالإشكال هنا يكمن في مدى تخوف الدول الأوروبية من تزايد أعدادهم وغزوهم لمجتمعاتهم، وكذلك أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين الغير شرعيين تشكل عبئا على خزينة الدول الأوروبية.

معيار أمني

هناك نوع من التزاوج بين مفاهيم سيادة الحدود، الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

معيار هوياتي

وهنا يتم التركيز على مسألة في غاية الأهمية تتعلق بالهوية التي ستفتقد في إطار الغزو الثقافي الناتج عن ظاهرة الهجرة.

معيار سياسي

حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية[2].

[1]– مراد مقعاش، مرجع سبق ذكره.

[2]– المرجع نفسه.

ت-آثار التهديدات الإيكولوجية (التلوث، الاحتباس الحراري، مشكلة المياه)

إن الكوارث والمشاكل في عالمنا المعاصر ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على كافة الدول والشعوب بعدما كانت في السابق ذات تأثير محلي- داخلي، وهذا راجع بالأساس الى التطور الكبير في وسائل الاتصال، ففيما سبق مثلت الحروب الأهلية مصدرا للمخاطر الأمنية بينما اليوم - وبالتحديد خلال الفترة التي أعقبت الحرب الياردة - أصحت الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والمشاكل البيئية تعتبر تهديدات حقيقية للأمن العالمي، كما أن التنافس المتصاعد نحو الاستحواذ على المواد الطبيعية من قبل القوى الصناعية بغرض تعزيز البرامج التنموية ببعدها الاقتصادي من شأنه إحداث نزاعات وحروب مهددة للأمن الدولي.

منطقة حوض المتوسط هي من بين أبرز المناطق في العالم التي تعاني من المشاكل البيئية المرتبطة بالأمن وهي تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت ذاته رهانا باعتبار البيئة مسألة عالمية، بمعنى أدق ما قد يحدث في منطقة معينة من العالم سيكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم.

وفيما يلي سنتعرض إلى أهم التهديدات البيئية في حوض المتوسط:

- **التلوث**

عبارة تلوث البيئة تشير الى:

"كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابها دون ان يختل توازنها"[1].

التلوث أدى إلى تغير وفساد وتدني في التركيبة الطبيعية الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للمياه والأرض والهواء وهذا ما الحق الضرر بحياة الانسان أو مجمل الكائنات الحية وأتلف الموارد الطبيعية[2]، وقد اعتبر العامل السكاني القوة المحركة الأساسية التي تتسبب في الضغط على الموارد البيئية وقد ازداد تعداد سكان الأرض وتضاعف خاصة في النصف الثاني من القرن

[1]- نقلا عن: عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلاتالتنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012، ص: 345.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص: 345- 346.

العشرين ويتوقع بلوغ معدلات قياسية خلال الأعوام اللاحقة، والى جانب هذه الزيادة فقد برزت فجوة كبيرة بين المناطق الفقيرة والمناطق الغنية، حيث يتمتع خمس سكان العالم بمستويات معيشية عالية الرفاهية، بينما يعيش بقية مليارات العالم مستويات معيشية جد متدنية[1].

بلغ عدد سكان حوض البحر المتوسط **450** مليون نسمة في عام **1996** ومن المتوقع أن يصل من **520** إلى **570** مليون بحلول العام **2030**، إلى جانب هذا الضغط السكاني المتزايد بشكل مستمر يزداد الوضع تفاقما بسبب السياحة، إذ أن المناخ المعتدل والتراث الطبيعي والحضاري يجذب أعدادا هائلة من السياح، فالجدير بالذكر هو أن السياحة المتوسطية تستحوذ على نحو ثلث حجم السياحة العالمية، وتتركز السياحة على المناطق الساحلية خاصة شواطئ الحوض الشمالي الغربي[2].

لقد تم تحديد **131** منطقة شديدة التلوث على طول الساحل **(ساحل البحر المتوسط)** في إطار خطة العمل الاستراتيجية **(SAP)** التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP)** تلك المناطق التي يطلق عليها بؤر التلوث هي مصادر للتلوث وقد تؤثر على صحة الإنسان أو النظم البيئية أو التنوع البيولوجي أو الاستدامة البيئية أو الاقتصاد[3].

التطور الصناعي والتكنولوجي أيضا أدى إلى إحداث مشكلة التلوث البيئي، حيث أدى ذلك التقدم التقني لهذه الدول إنتاج وإدخال عدد كبير من المواد الكيميائية، وكذلك قضية السباق نحو التسلح والحروب وتداعياتهما على البيئة انطلاقا من التجارب النووية باعتبارها أخطر الملوثات في حوض المتوسط ، وأجل مثال على ذلك ما قامت بعه فرنسا في الجزائر.

- **الاحتباس الحراري**

يعبر الاحتباس الحراري عن الزيادة التدريجية في درجة حرارة ادنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض كنتيجة لعدة عوامل من أهمها زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية وهي غازات اما كطبيعية توجد أصلا في الطبيعة مثل: بخار المياه، ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، والأوزون، أو

---

[1]– المرجع نفسه، 346.

[2]– وكالة البيئة الأوروبية، "القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط"، تقرير وكالة البيئة الأوروبية، كوبنهاغن: وكالة البيئة الأوروبية، 2006، ص: 13.

[3]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

كيميائية ناتجة عن التفاعلات الكيميائية مثل الكلور وفلوروكربون، وكلها تلعب دورا هاما في تدفئة سطح الأرض، حيث تقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء التي تنبعث من سطح الأرض فانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس، وتحتفظ بها في الغلاف الجوي لتحافظ على درجة الحرارة في معدلها الطبيعي[1].

تعمل غازات الاحتباس الحراري على احتجاز الحرارة التي تتزايد نتيجة لامتصاصها الأشعة تحت الحمراء مما يسبب تزايد مستمر في درجة حرارة الأرض وذلك لأن ثاني أكسيد الكربون من الغازات الثقيلة ويوجد في طبقات الجو السفلى فعند وصول أشعة الشمس إلى الأرض تكون في شكل موجات قصيرة، ولكن عندما تسقط على الأرض تتحول إلى موجات طويلة يقوم ثاني أكسيد الكربون بامتصاصها مما يسبب ارتفاع حرارة الأرض[2].

هذه الزيادة المتوقعة في درجة حرارة الأرض ستخلق حالة من الفوضى البيئية المدمرة ومنها ذوبان القمم الجليدية، ارتفاع مستويات البحار، توسع المحيطات واندثار آلاف الجزر، وللإشارة فإن هناك علاقة تسمى بالعلاقة الدائرية بين الاحتباس الحراري وثقب الأوزون، حيث أن الاحتباس الحراري يساهم في وجود ثقب لطبقة الأوزون وبالعكس عند وجود ثقب ما بطبقة الأوزون فهذا بدوره يحدث تسرب للأشعة فوق البنفسجية إلى داخل الأرض، ما يؤدي إلى احتقان أكبر واحتباس للحرارة وهي باختصار كالتالي:

- تنبعث الغازات الدفيئة داخل الجو.
- تظل تصعد حتى تبلغ طبقة الأوزون.
- عند اصطدامها بالأوزون تؤثر سلبا في آلية وعمل جزئيات الأوزون.
- مع الوقت يسبب هذا التأثير السلبي خلل في أداء غاز الأوزون.
- بمرحلة معينة يصبح هناك ثقب في طبقة الأوزون فيحدث تسرب للأشعة فوق البنفسجية.
- يساهم دخول الأشعة فوق البنفسجية إلى جونا بزيادة الحرارة داخل غلاف الكرة الأرضية.
- تزيد من حرارة اليابسة.

[1]- أزاهر حسن عبد الرحمن، "ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب، التداعيات، ومقترحات الحلول"، على الرابط الالكتروني: http://41.67.44.46/handle/123456789/806?mode=full، تاريخ الدخول: 2021/3/19، على الساعة: 20:09.

[2]- المرجع نفسه.

- يساعد ارتفاع حرارة اليابسة بارتفاع الغازات الدفيئة أكثر فتصل إلى مدى أعلى وأعمق داخل طبقة الأوزون.
- تزيد من نسبة ذوبان القطبين[1].

هذه التغيرات المناخية ستؤثر على العديد من الجوانب ففقدان الأوزون تدريجيا تحت تأثير تلوث الجو يؤدي إلى تزايد في ارتفاع الحرارة وقد أجمع علماء البيئة أن تمزق الأوزون يهدد بزوال عدة مدن كبرى على الكرة الأرضية، وتفيد دراسات علماء الفيزياء المقدمة إلىالأممالمتحدةأن الأرض ستزداد حرارتها بمعدل خمس درجات كل عشرين سنة مما سيؤدي في حال حصولها إلى تمدد المحيطات بعد ذوبان ثلوج القطبين الشمالي والجنوبي، وهذا يعني اجتياح مياه البحار والسواحل المنخفضة ودخولها لكثير من المدن، ويتوقع أن تبدأ عملية تسارع واضحة للتيارات البحرية بين منطقتي **قادش** الاسبانية و**وهران** الجزائرية عبر **مضيق جبل طارق** وأيضا في سواحل تشيلي بأمريكا[2].

وكغيرها من مناطق العالم المنطقة المتوسطية هي الأخرى تواجه هذا التحدي البيئي الخطير الذي له انعكاسات سلبية كثيرة ومن أبرزها فقدان الثروة السمكية في بحيرات شمال الدلتا في مصر، ومساحات كبيرة للزراعة والتأثير على الأمن الغذائي خصوصا بالنسبة لدول المتوسط الساخنة حيث أن هذه الأخيرة ستواجه مشكلة تراجع الأراضي الزراعية سواء من جراء الفيضاناتأو بسبب تراجع كميات الأمطار التي تؤدي إلى الندرة في المياه ومن ثم التأثير بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي.

- **مشكلة المياه**

المياه هي عبارة عن موارد استراتيجية من شأنها أن تدفع إلى بروز نزاعات دولية وتعتبر منطقة حوض البحر المتوسط من المناطق التي تشكل فيها الموارد المائية مصدرا لتهديد أمنها.

فمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجهان أزمة خطيرة في المستقبل المنظور تتمثل في ندرة الموارد المائية وقد حذر المعهد الدولي لإدارة المياه من أن التغيرات المناخية في منطقة شمال افريقيا والشرق

[1]– "طبقة الأوزون: العلاقة بين الاحتباس الحراري وبين ثقب الأوزون"، من الموقع الالكتروني:
https://montadamahdi.net/essaydetails.php?eid=2766&cid=43، تاريخ الدخول: 2021/3/19، على الساعة: 20:55.

[2]– مقري عبد الرزاق، المرجع السابق الذكر، ص– ص: 357– 358.

الأوسط ستتسبب في مزيد من الاجهاد المائي* لتلك المنطقة لذلك وفي حين أن ندرة المياه ليست قضية جديدة يجب أن يولي المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام بها، حيث تشير العديد من الهيئات الدولية إلى أن هذه الأزمة من المرجح أن تسوء إذا لم يتم اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الوضع[1].

سوء استخدام المياه واهدارها يعتبر من أكثر المسببات لندرة المياه ففي الغالب ما نجد أن ثقافة ترشيد استهلاك المياه غائبة عند الكثير من المواطنين، لذلك المسؤولية الأكبر ها هنا تقع على حكومات دول المنطقة التي لا بد أن تتخذ جملة من الإجراءات القانونية الردعية لكل من لا يتقيد بمبدأترشيد استهلاك المياه.

ولعل الزيادة الهائلة في عدد السكان يؤكد لنا مدى احتمالية زيادة اندلاع "**حروبالمياه**" في المنطقة في المستقبل القريب وقد تجلى ذلك في الأزمة المستمرة بين مصر والسودان من جانب، وإثيوبيا من جانب آخر بسبب بناء هذه الأخيرة لسد النهضة،** وعدم الوصول إلى تسوية مع طرفي النزاع بشأن قواعد ملئ السد[2].

أما في ليبيا فقد انخفض مخزون المياه الصالحة للشرب من حوالي **143** إلى **101** قناة توزيع مياه نتيجة تعرضها للتدمير بفعل التوترات الأمنية مما جعل هيئة الأمم المتحدة تحذر من استخدام المياه كسلاح للصراع بين الأطراف المتقاتلة هناك[3].

---

* النباتات معرضة في محيطها لعدة أنواع من الاجهاد أهمها: الحرارة، الملوحة، البرودة، فائض الماء في التربة (الاختناق)، العجز المائي، الاشعاعات، المواد الكيميائية، وللإشارة فإنه يصعب تحديد معنى الاجهاد في البيولوجيا، أما Kramer و Turner فقد عرفا الاجهاد على أنه: "كل عائق خارجي يخفض الإنتاجية إلى حدود أدنى مما يفترض ان تحققه القدرات الوراثية للنبات".
كما يعتبر الاجهاد "كل قوة أو كل تأثير ضار يعطل النشاط المعتاد لأي جهاز نباتي"، إذن فمتى أصبح الماء عاملا محددا للإنتاج فإننا نتكلم عن الاجهاد أو العجز المائي. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد الأمين، "استجابات النبات للإجهاد المائي"، الهندسة الزراعية، على الرابط الإلكتروني: https://agronomie.info/%D8%A5%D8%B3%، تاريخ الدخول: 2021/3/14، على الساعة: 19:55.

[1]– عمرو سليم، "أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجنب حروب المياه المحتملة"، من الموقع الالكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy، تاريخ الدخول: 2021/3/14، على الساعة: 7:00.

** تم الشروع في بناء سد النهضة على النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية الأثيوبية عام 2011، وقد قدرت تكاليف بناءه بحوالي 4.6 مليار دولار، وعند اكتمال عمليات الانشاء سيصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الافريقية بطاقة توليد تصل إلى 6 الاف ميغاوات، وتخشى مصر من تراجع حصتها من مياه النيل على ضوء ضخامة المياه اللازمة لتعبئته خصوصا وأنه استحوذ على مساحة مقدرة ب 246 كيلومتر مربع وتتسع الى اكثر من 74 مليار متر مكعب، ولعل أهم مخاوف الطرفين المصري والسوداني حول هذا السد تتركز في مدى تأثيره على حصتهما من مياه النيل الأزرق الحيوية للبلدين. الرئيسية سياسة واقتصاد، "سد النهضة"، من الموقع الالكتروني:https://www.dw.com/ar/%D8%B3%D8%AF-%D8%A7، تاريخ الدخول: 2021/3/14، ساعة الدخول: 7:43.

[2]– عمرو سليم، مرجع سبق ذكره.

[3]– المرجع نفسه.

بالحديث عن أزمة المياه في المنطقة المتوسطية والتي باتت تشكل تهديدا أمنيا وشيكا تجدر بنا الإشارة في هذا السياق إلى الخلاف القائم بين تركيا واليونان على المياه الإقليمية في **بحر إيجا** وعلى جزر يونانية تقترب من السواحل التركية، وقد طالب مجلس الأمن طرفي النزاع بحل الخلاف بينهما بالمفاوضات وبالفعل وافقا الطرفان على ذلك واستمرت تلك المساعي الدولية الى غاية العام **1981** هذا التاريخ الذي أعاد الخلاف الى عهده السابق[*].

[*]تحول حوضا إيجا وشرق البحر المتوسط مؤخرًا، إلى بؤرة ساخنة بسبب تحركات تركية يونانية متضادة أتت في إطار تنافس إقليمي محموم وصراع على مصادر الطاقة الموجودة في أعماقهما، عند الحديث عن أهمية الثروات الطبيعة في البحر المتوسط، يطغى السؤال الجوهري على طاولة البحث: هل تكون هذه الثروات ثروات الصراع أم ثروات السلام؟

يتمتع حوض المتوسط بثروات من أهمها الغاز، إلا أنه أصبح منطقة نزاع متعدد الأشكال بشأن حدود كل دولة متشاطئة، نزاع يشمل النزاع التركي اليوناني بما يشمل ليبيا ومصر و"إسرائيل" ولبنان وسوريا وقبرص اليونانية، بل ودول من خارج الحوض كفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا.

يحتوي شرق البحر المتوسط على **122مليار متر مكعب** من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى **107مليارات برميل** من النفط الخام، بحسب هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، وهذا ما يلخص سبب الصراع القائم والمحتدم بين هذه الدول.

مرت العلاقات التركية اليونانية، بفترات من المد والجزر منذ استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام **1832**، تتبع هذه الخلافات التاريخية بينهما بسبب الحدود البحرية وملف جزيرة قبرص، بالإضافة إلى خلافات جديدة تتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في منطقة حوض شرق البحر المتوسط وإيجا، حصلت اليونان، بموجب**معاهدة لوزان** عام **1923**، على مجموعة من الجزر في منطقة إيجا لا تبعد هذه الجزر عن الحدود التركية في منطقة إيجا سوى كيلومترين، بل امتد الصراع إلى منطقة حوض البحر المتوسط الموجود فيها جزيرة قبرص، وذلك مع سيطرة تركيا على **37%** من الجزء الشرقي لجزيرة قبرص عام **1974**، التي أصبحت عقبة أمام تحسن العلاقات بين البلدين منذ عقود.

تواصل تركيا كفاحها للدفاع عن حقوقها النابعة من القانون الدولي في المنطقة، وقد اشتد الصراع شرقي البحر المتوسط، اعتبارًا من عام **2000**، في أعقاب اكتشاف حقول الغاز، لتشرع دول المنطقة في تحديد نفوذها البحري، بيد أن الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها قبرص اليونانية مع كل من مصر عام **2003** وإسرائيل عام **2005** ولبنان عام **2007**، هي بداية الصراع الحقيقي في حوض البحر المتوسط، حيث تجاهلت حقوق القبارصة الأتراك، رغم عدم التوصل إلى حل لأزمة الجزيرة القبرصية، الأمر الذي عارضته تركيا وقبرص التركية بشدة، بل واعتبرته أنقرة انتهاكًا صارخًالجرفها القاري، لقد اعتمدت قبرص اليونانية في هذه الاتفاقيات التي عقدتها مع دول المنطقة بشأن تحديد الحدود على مبدأ "**المسافة المتساوية**"، المعتمد لدى بلدان اليابسة، إلا أن هذا المبدأ ليس قاعدة معتمدة في تحديد حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدان، في المقابل ينص القانون الدولي وقانون البحار التابع للأمم المتحدة على مبدأ "**التقاسم المتساوي**"، في تحديد الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة، وعلى أن الجزر تنال مساحات أقل من بلدان اليابسة بحسب مبدأ "**الإنصاف**"، تحاول اليونان السيطرة على جميع الموارد الاقتصادية في حوض البحر المتوسط، وحصار تركيا في شريط ضيق رغم أنها أكثر الدول إطلالًا على بحر إيجا والمتوسط، متذرعة بجزيرة "**كاستيلوريزو**" باليونانية و"**ميس**" بالتركية، وتبلغ مساحتها **10 كيلومترات مربعة**، وتبعد عن البر اليوناني نحو **580 كيلومترًا**، وتتبع لها عمليًا بموجب اتفاقيات دولية، وعن البر التركي نحو كيلومترين، وتطالب اليونان بجرف قاري لهذه الجزيرة **40ألف كيلومتر**، لكن تركيا ترى أنه من غير المنطقي المطالبة بجرف قاري **40ألف كيلومتر** لهذه الجزيرة، وأن هذا الأمر مخالف للقانون الدولي، كانت شركة "**تويلإينرجي**" ومقرها تكساس أول من أعلن عام **2011** اكتشاف الغاز قبالة قبرص في حقل "**أفروديت**" الذي يقدر احتضانه **4.5 تريلونقدم مكعب** من الغاز الطبيعي، واستمرت قبرص بالاتفاق مع دول عدة دون الرجوع لتركيا، عام **2014** أعلنت تركيا "**قواعد الاشتباك**" في حوض المتوسط، وأشارت من خلالها إلى استعدادها للتصدي لأي محاولة للتنقيب في جرفها القاري والمياه الإقليمية لقبرص اليونانية دون توافق معها، وإثر ذلك اعترضت سفن حربية تركية سفينة التنقيب التابعة لشركة "**إني**" الإيطالية المتعاقدة مع قبرص اليونانية في حوض البحر المتوسط، بحجة أن البوراج تقوم بمناورات عسكرية في المنطقة عام **2018**.

ازداد الصراع في حوض البحر المتوسط، مع ظهور التحالفات بين الدول المعنية، حيث تأسس منتدى غاز البحر المتوسط في **يوليو/تموز 2019**، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يضم مصر والأردن وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، علمًا بأن بعض هذه الدول

كما لا يفوتنا التطرق أيضا لمشكلة إقليمية أخرى تتعلق بمياه نهر الفراتالتي تتنافس على تقسيم مياهه كل من **العراق، تركيا، الأردن، سوريا** و**إسرائيل** وهذا بعد أن شرعت إسرائيل في حفر قناة تمتد على طول **45ميلا** في الضفة الغربية، منها **20ميلا** في أنفاق تحت الأرض تصل في النهاية ما بين البحر المتوسط والبحر الميت[1]، وليس هذا فحسب فلإسرائيلأطماع أخرى تتعلق بالحصول على العديد من المصادر المائية في مناطق أخرى غير فلسطين المحتلة[**] .

ليست مصدر غاز إنما مستهلك له كالأردن، في حين تغيبت دول معنية عن هذا المنتدى أهمها: لبنان وتركيا وسوريا، في المقابل كان موقف تركيا مختلفًا، حيث عمدت إلى التحرك نحو خطوات عملية، ووقعت مُذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة "**فايز السراج**"**27 من نوفمبر/تشرينالثاني 2019**، الأولى بخصوص التعاون الأمني والعسكري، والثانية بشأن تحديد مناطق النفوذ البحرية، لتوقف التحركات القبرصية عند جزيرة **كريت**، التي سيمر منها خط نقل الغاز والموارد النفطية إلى أوروبا، عبرت اليونان عن غضبها من اتفاق مُذكرتي التفاهم بطرد السفير الليبي، ومن ثم وقعت اتفاقًا مع إسرائيل وقبرص اليونانية لمد خط الغاز "**إيست مد**" في **2منيناير/كانون الثاني 2020** نحو إسرائيل، الذي جاء ردًا على اتفاق مُذكرتي التفاهم التركي الليبي، بعد فشل اليونان في حشد الموقف الدولي ضد التحركات التركية في المنطقة.

تُعتبر الاتفاقية التركية الليبية، مكسبًا سياسيًا وقانونيًا مهمًا لتحركات تركيا في البحر المتوسط، رغم أنها لا تعتبر الحل النهائي للخلافات القائمة بشأن مناطق النفوذ البحرية في المنطقة، في الآونة الأخيرة وصلت العلاقات بين البلدين، إلى التصادم المباشر في المنطقة، إثرإعلان تركيا إخطارًا يُعرف باسم "**نافتكس**" لإجراء مسوح اهتزازية في منطقة من البحر بين جزيرتي قبرص وكريت في **21 من يوليو/تموز** من العام الحاليّ، تحت إطار مُذكرتي التفاهم التركية الليبية، اعتبرت اليونان هذه التحركات محاولة للتعدي على جرفها القاري، أي الجرف القاري التابع لجزيرة "**ميس**"، وترى أنقرة أن هذا مخالفًا للقانون الدولي وقانون البحار. نقلا عن: نشأت الشوامرة، "الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط .. تاريخه وأبعاده"، من الموقع الالكتروني: https://www.noonpost.com/content/38106، تاريخ الدخول: 2021/8/25، على الساعة 23:56.

[1]– جمال مظلوم، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1990، ص: 15.

[**]أطماع إسرائيل المائية خارج الحدود تتمحور حول ما يلي: لقد باتت الأهمية الكبرى للمياه واضحة في الاستراتيجية الصهيونية التي انبثقت منها سياسة تعمل ضمن مخطط الكيان الصهيوني الذي يعمل ضمن إطار عقائدي يعتقد بموجبه ضرورة العمل على تحقيق حلم إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات، ومن هنا بدأت المياه تظهر جنباً إلى جنب مع الحدود منذ بدء التفكير في إنشاء الكيان الصهيوني، ومن هنا انصبت الجهود الصهيونية في محاولة توسيع حدود فلسطين الشمالية حتى تضمن السيطرة على نهر الليطاني ومنابع نهر الأردن مثل الحاصباني والدان وبانياس، ولم تتوقف هذه الأطماع حتى بعد إقامة دولة إسرائيل، فعلى الرغم من سيطرتها على الموارد المائية الفلسطينية، إلا أنها ما زالت تتطلع إلى المياه العربية القريبة منها والبعيدة .

وقد انصبت جهودها لتحقيق أطماعها في اتجاهين رئيسين تمثل الأول في محاولاتها الدائبة للسيطرة على الموارد المائية القريبة من الحدود الفلسطينية كنهر الأردن ومنابعه ونهر الليطاني في لبنان ومياه نهر النيل في مصر، أما الثاني فعبر عنه التنسيق المائي الإقليمي مع كل من تركيا ودول حوض النيل مثل أثيوبيا في أفريقيا، وذلك في محاولة لسحب كميات كبيرة من المياه إلى إسرائيل خصوصاً من تركيا، وتهديد بعض الدول العربية في المنطقة من خلال التأثير على إمكانياتها المائية المتاحة من أجل الابتزاز السياسي، وعدم تصديها للمشروع الصهيوني في المنطقة.

الصراع حول مياه نهر النيل: لنهر النيل تأثيره الرئيسي في السياسة الخارجية المصرية منذ فجر التاريخ , حيث كان له دور أساس في صياغة ما يمكن تسميته بدبلوماسية المياه , وما تفرضه من ضرورات المرونة والمهادنة بشكل معين في عقل القرار المصري وتعاملاته مع الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية بمنطقة حوض النيل وما حولها وكل خروج عن هذه الصياغة هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة , فأي تحرك في الدول الواقعة جنوب مصر قد يغير من طبيعة مجري النيل , أو حركة وحجم تدفق المياه فيه يسبب حالة من التوتر في مصر , لأنة يذكرها بنقطة الضعف في

جغرافيتها السياسية , ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه لتلبية مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فيها , لمواجهة مشكلة استيرادها لما يزيد علي 70% من حاجتها الغذائية , ومعاناتها من ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها.

تطور الصراع الدولي حول نهر النيل:حددت الاتفاقات أسس العلاقة بين الدول الكائنة حول حوض النيل ومنها مصر والسودان وأثيوبيا , وقد أصبحت معظم هذه الاتفاقات مثيرة للجدل لأنها أبرمت مع السلطات الاستعمارية قبل حصول هذه الدول الأفريقية علي استقلالها ومن بين هذه الاتفاقات الاتفاقية الانجلو – أثيوبية في 15 مايو 1902م لتعيين الحدود بين أثيوبيا والسودان , التي تعهد فيها حاكم أثيوبيا بان لا يقيم أو يسمح بإقامة أية منشأة عبر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو السوباط يكون من شأنها أن توقف تدفق مياهها الي نهر النيل الا بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا والسودان , كما تم التأكيد علي مبدأ عدم عرقلة الأنهار التي تنبع من أثيوبيا واريتريا في معاهدة عام 1906م الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.(وهناك أيضا اتفاقية عام 1929م بين مصر والسودان , التي وضعتها اللجنة الثلاثية الدولية المكونة من ممثل من بريطانيا وأمريكا والهند في أعقاب نزاع الدولتين – مصر والسودان – حول نصيب كل منهما من مياه نهر النيل , ثم استقرت الدولتان علي اتفاقية عام 1959م التي أبرمت بمناسبة البدء في بناء السد العالي ورتبت حقوق الدولتين المائية فيها، ولكن الحكومة الأثيوبية قدمت عام 1957م مذكرة إلي كل من مصر والسودان، أشارت فيها إلي حقها الطبيعي في مياه نهر النيل النابعة من أراضيها ، وبالتالي معارضتها لاتفاق عام 1902م ، وإنها تتمسك بمبدأ ممارسة السيادة علي منابع النيل الأزرق وعطبرة ، وتزامن مع رفض الحكومة الأثيوبية لهذه الاتفاقية الإعلان عن نتائج دراسة لتنمية الأراضي الزراعية الأثيوبية ، اقترح فيها ردا علي مشروع السد العالي في مصر ، إقامة 36 سدا وخزانا من شأنها أن تنقص 5.4 مليار متر مكعب من تدفق مياه النيل الأزرق . ورغم أن هذه المشاريع لم تر النور إلا أن التقرير الاستراتيجي العربي المنشور عام 1988م يعدها تذكرا أمريكيا لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتيكي ، كما إنها تظل تهديدا لمصر كلما توترت العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا، ومن ذلك يظهر انه ما لم يتم تدعيم التعاون بين دول حوض نهر النيل ، من خلال وجود كيان قوي لتنمية المشاريع المائية الجماعية فيها ، فإن بذور الصراع ستظل كامنة ، ولن يهدأ لأعداء المنطقة بال حتى يستغلوها من جانب أخر نجد أن معالم الرؤية الإسرائيلية الجديدة للسلام في المنطقة تتضح من خلال طرحها نماذج للتكامل الإقليمي بين دول المنطقة في صيغ مشابهة للسوق المشتركة ، واحد مجالات ذلك التكامل هو مجال الزراعة ، وتصدير تكنولوجيا الري لمصر ، واستخدام نظام فعال للمياه بهدف دعم التنمية الزراعية في مصر، وترتبط هذه الرؤية الإسرائيلية بالرؤية الأمريكية التي تربط بين ضرورة استغلال الثروات المائية في المنطقة وإعادة توزيعها ، مع عمليات التسوية السياسية في المنطقة ومشاكل نقص المياه في الكيان الإسرائيلي ، وبالتالي فإن قضية المياه ستدخل في إطار قضايا التسوية وإعادة صياغة بناء الوحدات المكونة للنظام الإقليمي في المنطقة.

إن من أهم المخاطر الاقتصادية والاستراتيجية التي يمثلها مشروع نقل مياه نهر النيل إلي الكيان الإسرائيلي ما يلي : تأثر الأمن القومي المصري مائيا وغذائيا بسبب هذا المشروع الذي سيكون علي حساب الاحتياجات الحقيقية للشعب المصري.
أن المشروع سيسهم في حل عدد من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الكيان الإسرائيلي كأزمة المياه ، وعدم القدرة علي التوسع الزراعي ، ومحدودية القدرة علي استيعاب المهاجرين ، وهذه عوامل من شأنها وببساطة أن تدعم القوة الإسرائيلية بوجه عام ، وتدعم بالتالي توجهاتها العدوانية والتوسعية.

أ ن نجاح هذا المروع يعني نجاح الكيان الإسرائيلي في إرساء أمر واقع وجديد في المنطقة ، يعد من اخطر أشكال فرض الأمر الواقع علي الإطلاق ، لأنه سيأخذ نوعا من المشروعية والبعد القانوني في ظل التسوية الإسرائيلية – المصرية.
من ناحية أخري هناك تخوف من أن يعمد الكيان الإسرائيلي إلي ممارسة ضغوطه بشكل غير مباشر لتحقيق أهدافه ، وذلك بالإسهام في مشاريع أثيوبية لإنشاء سدود علي نهر النيل الأزرق ، وعندئذ لابد أن يؤدي الأمر إلي توتر في المنطقة بشكل يحقق توقع الدكتور بطرس غالي– وزير الدولة المصري السابق للشئون الخارجية – عندما قال : "إن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط بسبب مياه النيل وليس بسبب الاختلافات السياسية.

وقد أوضحت الأنباء في الصحف الغربية والإسرائيلية بعض أبعاد التعاون بين الكيان الإسرائيلي وأثيوبيا في مجالات المياه والمجالات العسكرية والأمنية والفنية ، كما أظهرت الزيارات بين عدد من كبار المسئولين في الدولتين ، وجود إدارة ووعي سياسيين – خاصة لدي الكيان الإسرائيلي –

لتطوير وبلورة تعاون مستقر ودائم بينهما ، مما يشكل أساسا لقيام ارتباط استراتيجي بين كل من الدولتين المحيطتين بالنظام العربي ، فأثيوبيا كانت أخر الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي تنفيذا لقرارات الوحدة الأفريقية في أكتوبر 1974م ، كما أنها ظلت بعد ذلك محتفظة بعلاقات معه في مختلف المجالات ، إلي أن عادت العلاقات بينهما في أكتوبر 1989م، ومن أهم المؤشرات السلبية لهذا التعاون علي الوطن العربي أنه يشكل في تطوره تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا علي 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلي مصر ، وإن كانت قدرة أثيوبيا علي التحكم في تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الأثيوبية شبة منعدمة ، بسبب نقص التمويل والخبرة الفنية ، ونظرا لطبيعة انحدار الهضبة نفسها ، إلا أنها تظل مصدر التهديد الرئيسي لحصة مصر من المياه ، فإذا توفر طرف قادر وراغب في مساعدة أثيوبيا – كالكيان الإسرائيلي– علي القيام ببعض المشروعات التي تؤثر علي هذه الحصة ، فإن ذلك سيشكل تهديدا واضحا للأمن القومي المصري في المستقبل ، وزيادة في الضغط علي مصر وإمكاناتها إقليميا ودوليا من هاتين الدولتين.

والحقيقة إن إقامة أثيوبيا لأية مشروعات مائية لتوليد الطاقة واستصلاح الأراضي فيها ، ستحد من كمية المياه التي تصل إلي السودان ومصر ، كما أن إقامة أية دولة من دول حوض نهر النيل الأخرى لأية مشروعات مماثلة أو تغيير نظام الحكم فيها – بما لا يتفق مع السياستين السودانية والمصرية – سيخلق جوانب رئيسية لتهديد الموارد المائية للسودان ومصر علي نهر النيل.وقد كشف وزير الموارد المائية المصري عصام راضي في جلسة خاصة لمجلس الشورى في نهاية عام 1989م عن تفاصيل الأزمة بين مصر وأثيوبيا حول مياه نهر النيل ، معلنا أن مصر تدخلت لإقناع مؤسسات التمويل الدولية بوقف تمويل مشاريع أثيوبية علي نهر النيل الأبيض ، بسبب عدم أخذ رأي مصر لدي إصدار أثيوبيا قرارها بتنفيذ المشاريع ، مؤكدا أن مصر ترصد كل حركة وكل نقطة مياه في حوض نهر النيل، وأن لديها مهندسين موجودين في أوغندا – وهي أحدي دول منابع نهر النيل ، لمراقبة ومراجعة حصتها في المياه ، كما أعلن السودان من جهته علي لسان يعقوب موسي وزير الري ، أن قيام هذه المشاريع الأثيوبية سيؤثر علي كمية المياه المتدفقة إلي السودان ومصر ، وأكد الدعوة للتفاوض مع أثيوبيا لتقسيم مياه نهر النيل، إن التحالف الإسرائيلي – الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع نهر النيل ، يرتكز في الجانب الإثيوبي منه إلي عوامل عدة في مقدمتها الأوضاع الاقتصادية المنهارة ، والهزائم المتلاحقة التي مني بها الجيش الأثيوبي في إقليم التيغراي وفي ارتريا ، ووقوع أثيوبيا تحت ضغط احتياجها للأسلحة والكوادر الإسرائيلية لمواجهة هذه الهزائم ، وملء فراغ انسحاب القوات السوفيتية من أثيوبيا ، في مقابل أن يحقق الكيان الإسرائيلي أهدافه البعيدة المدى ، ومحاولة ابتزاز مصر ، والضغط عليها لإعاقة أي دور يمكن أن تؤديه علي صعيد القضية الفلسطينية وتطوراتها ، وكذلك إعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الأثيوبية – الإسرائيلية المشتركة، من جانب أخر تذكر التقديرات أن استثمار مياه نهر النيل محدود لانخفاض مستوي النهر إلي ادني معدل له خلال هذا القرن ، مما سبب العديد من المشاكل لدول حوضه خاصة مصر ، كمشكلة انخفاض معدل السياحة المصرية ، وانخفاض مخزون المياه في بحيرة ناصر ، الذي هدد مولدات الطاقة الكهربائية فيها وذلك عام 1989م. مما يشير بقوة إلي أن الحرب المقبلة في شمال شرق أفريقيا ستكون حول المياه وليس حول السياسة ، لتأثيرات النقص فيها علي الجوانب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول حوض نهر النيل.

الصراع حول مياه نهر الليطاني: بعد إعلان قيام الكيان الإسرائيلي مباشرة ، أثار مندوبها في الأمم المتحدة قضية نهر الليطاني لدي لجنة التوفيق الدولي – التي كانت تعالج القضية الفلسطينية بتكليف من الأمم المتحدة – وقد أوصت اللجنة آنذاك بتأجير سبعة أثمان مياه نهر الليطاني للكيان الإسرائيلي.وفي مؤتمر القدس الذي عقده الكيان الإسرائيلي عام 1953م لدراسة احتياجاته المستقبلية من المياه ، وضع في الحسبان حصوله علاي مياه نهر الليطاني لمواجهة التوسع المقبل لهذا الكيان خلال الستينات، وزاد وضوح مطامع هذا الكيان في مياه نهر الليطاني في المشروع الذي قدمه عام 1954م تحت مسمي مشروع كوتون ، الذي يطالب فيه بتحويل 400 مليون متر مكعب من مياه النهر إليه ، مستوليا بذلك علي نحو 55% من مياه نهر الليطاني ولا يترك لدولة لبنان صاحبة النهر إلا حوالي 45% منها فقط. وبعد حرب عام 1967م أكد بن جوريون – رئيس وزراء إسرائيل الأسبق – أمنيته بجعل نهر الليطاني حدودا شمالية للكيان الإسرائيلي ، كما صرح ليفي أشكول رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي لمندوب جريدة لوموند الفرنسية بقوله : "إن هناك نصف مليار متر مكعب من مياه نهر الليطاني تضيع سنويا في البحر ويجب استغلالها لصالح شعوب المنطقة ،

ولا يسع إسرائيلي الظامئة أن تقف مكتوفة الأيدي وهي تري مياه نهر الليطاني تتدفق إلي البحر ، وإن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال مياه نهر الليطاني المحولة".(2(

وعندما احتل الكيان الإسرائيلي جنوب لبنان في عام 1978م ووصل بقواته إلي نهر الليطاني ، ارتفعت أصوات إسرائيلية تطالب بالبقاء في جنوب لبنان ، حيث تقدمت مجموعة "أرض إسرائيل التوراتية" بطلب إلي الكنيست الإسرائيلي لإقرار هاذ الاحتلال وعدم الانسحاب باعتبار أن نهر الليطاني يمثل الحدود الشمالية لهذا الكيان ، وكذلك تقدم عضو الكنيست بيج عزوفر إلي لجنة الخارجية والأمن بطلب لإعادة 3300 دونم من أراضي مرجعيون اللبنانية إلي الكيان الإسرائيلي ، مدعيا أن أصحاب هذه الأراضي من الإسرائيليين وقد سلبها اللبنانيون منهم في إطار اتفاقية الهدنة عام 1949م.

وعندما قام الكيان الإسرائيلي عام 1982م بغزو لبنان ثبت مواقعه حول نهر الليطاني باحتلاله الإسرائيلي لجنوب لبنان ، وبحكم أن كمية المياه الجارية في النهر عند موقع الاحتلال الإسرائيلي محدودة نظرا لوجود سد في اعلي مجراه ، فإن ذلك لم يحل دون أن يسارع هذا الكيان إلي استغلال المتبقي من مياهه ، فبعد أن منع مزارعي الجنوب اللبناني من ضخ مياه النهر لري المزروعات ، قام بنقل المياه بالصهاريج إلي الكيان الإسرائيلي ومن ثم قام بشق نفق طوله 3-4 كيلومتر ليصل النهر بحدود الكيان الإسرائيلي الشمالية.

الصراع حول نهر الأردن وبحيرة طبرية: لا تتعدي كمية المياه المناسبة للاستخدام في نهر الأردن نسبة 2% من مياه نهر النيل أو 7% من مياه9 نهر الفرات ، لكن هذه الكمية التي لا تزيد علي نصف مليون متر مكعب سنويا ، ذات أهمية حيوية لكل من الأردن والكيان الإسرائيلي حيث تقدم للأولي ثلاثة أرباع حاجتها المائية سنويا ، وتقدم للأخيرة أكثر من ربع حاجاتها المائية سنويا(1) ، وبحكم أن مصادر مياه نهر الأردن العلوية – نهري الحصباني وبانياس – تقع في الأراضي العربية باستثناء مصدر واحد منها – نهر الدان– وذلك بعد حرب عام 1948م ، فقد أصبحت المياه مصدرا للنزاع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية المجاورة له ، إضافة إلي أن الأراضي التي تقع مباشرة علي النهر كانت مناطق منزوعة السلاح ولا يستطيع الكيان الإسرائيلي الدخول إليها ، في الوقت الذي زاد فيه عدد المهاجرين الإسرائيليين من 650.000 ألف عام 1948م إلي 1.600.000 ألف عام 1952م ، مما أدي إلي زيادة الطلب علي المياه وذلك لعدة أسباب أهمها:

–أن المهاجرين اليهود الغربيين قد تعودوا علي مستوي مرتفع من الاستهلاك المائي يفوق غيرهم من سكان المنطقة العربية.

–محاولة الكيان الإسرائيلي القيام بمشاريع متقدمة مما تطلب المزيد من المياه، أما بالنسبة للأردن فقد ازدادت نسبة استهلاكه للمياه ، بسبب لجوء الفلسطينيين إليه بعد حرب عام 1948م ، وضم الضفة الغربية اللي أراضيه بعد حرب عام 1967م ، مما أدي إلي ارتفاع تعداده السكاني إلي أكثر من مليوني نسمة ، مع كون معظم اللاجئين الفلسطينيين مزارعين مما يجعل المصدر المائي مهم لأعمالهم الزراعية.وقد عقد الكيان الإسرائيلي مؤتمر القدس عام 1953م الذي أقر فيه مشروعا لاستغلال مياه نهر الأردن بسحب مياه النهر شمال بحيرة طبرية في مجري صناعي يمتد إلي المستعمرات اليهودية في النقب.

وفي عام 1953م وضع جوردن كلاب – رئيس هيئة وادي تينسي الأمريكية – مشروعا لاستخدام مياه نهر الأردن بناء علي تكليف من الحكومة الأمريكية ، قام بنقله إلي الدول العربية والكيان الإسرائيلي أريك جونسون كمبعوث خاص من قبل الرئيس الأمريكي أيزنهاور، وكان يتعلق بتقسيم مياه النهر بين الدول الثلاث – سوريا ، الأردن ، الكيان الإسرائيلي – المطلة علي بحيرة طبرية ، وجعل البحيرة منطقة التخزين لمياه النهر. وبحكم أن البحيرة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية خاصة مخرج المياه منها ، والذي سيتم عن طريقه – وفق المشروع – توزيع المياه في المناطق العربية ، مما يجعل الأراضي الزراعية العربية خاضعة للسيطرة الإسرائيلية ، ويسهل القضاء عليها وقد رفض العرب المشروع ، بعكس الإسرائيليين الذين قاموا بتنفيذه من جانب واحد ، مع تعهدهم النظري بعدم سحب كميات مياه زيادة عما خصص لهم في المشروع ، ولكنهم من ناحية عملية حاولوا استغلاله إلي أقصي حد علي حساب الحق العربي ، خاصة في المناطق المنزوعة السلاح حول بحيرتي الحولة وطبرية ، واتجهوا إلي إقامة مشروع تحويل مياه النهر إلي صحراء النقب، ولم يكن هذا الموقف مرضيا للعرب الذين عملوا علي إجراء الدراسات وطرح المشاريع حول الوضع المائي في المنطقة ، فاتجه الأردنيون لبناء نظام سدود علي نهر اليرموك من اجل تحويا مياهه ، وجعل تخزين المياه في داخل الأراضي العربية بعيدا عن

ث-آثار التهديدات العسكرية (الإرهاب الدولي)

تفشي ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في **11سبتمبر 2001**، وقد أدت هذه الأحداث إلى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية، أي إرهاب عابر للأوطان والحدود، فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر المتوسط بصفة خاصة.

في إطار الحديث عن التهديدات الأمنية في منطقة حوض المتوسط نجد أن هناك عوامل بيئية تغذي الإرهاب واعتبرت القاعدة والمنطلق لهذه الظاهرة. فعند الرجوع إلى مسألة عجز الأمم المتحدة عن تحقيق العديد من الأهداف والمبادئ المتفق عليها من قبل المجموعة الدولية* هذا العجز يعتبر حجة تخدم أصحاب الفكر المتطرف من خلال قناعتهم التامة بنظرية المؤامرة التي يمارسها الغرب على الإسلام والمسلمين، ومن بين أهم العوامل المساهمة في زيادة التطرف والإرهاب هو قبول بعض الدول بأن تكون ملجأ لأصحاب الفكر المتطرف اعتبارا بأن ذلك يخدم مصالحها.

السيطرة الإسرائيلية ، وبدأ السوريون في تحويل منابع نهر الأردن النابعة من أراضيهم بمجموعة من السدود والقنوات ، مما أدي إلي توترات حدودية مع الكيان الإسرائيلي ، عمد خلالها الجيش الإسرائيلي أكثر من مرة القيام بأعمال عسكرية للحيلولة دون بناء هذه المشاريع العربية ، مما دفع الدول العربية لعقد أول مؤتمر قمة عربي عام 1964م ، وعد الإجراءات الإسرائيلية عدوانا عليهم واتخذوا قرارهم بعم المشاريع العربية لتحويل مياه نهر الأردن واستثمارها، وبالتالي نجد المحصلة النهائية لهذه المشاريع إن الكيان الإسرائيلي يعمل للوصول إلي ما يلي:

-رعاية بحيرة طبرية وجعلها خزان مائي إسرائيلي يسهل التحكم فيه لسيطرة هذا الكيان علي المنطقة حوله.

-تحويل مياه نهر الأردن من مياه عذبة صالحة للشرب إلي مياه مالحة ، مما يحقق ضغوطا اقتصادية واستراتيجية لصالح الكيان الإسرائيلي ، لتأثير هذا التحويل علي الجانب العربي من النهر. نقلا عن: حسين خلف موسى، "قضايا المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي الرؤى والاشكاليات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، من الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=882 ، تاريخ الدخول: 2021/3/19، ساعة الدخول: 12:54.

*مناهضة الاستعمار بجميع أشكاله والقضاء عليه، حقوق الانسان، مناهضة الظلم والاستبداد، احتواء الأزمات التنموية الاقتصادية في دول الجنوب وتقليص للفجوة بينها وبين دول الشمال المتقدمة، العجز أمام إيجاد تسوية عادلة للمشاكل الدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

أيضا يعتبر انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية التي حظيت بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية[1].

إذن بعد أن تواجدت هذه العناصر في أفغانستان اكتسبت خبرة بخصوص ممارسة النشاطات الإرهابية وهذا ما جعل منها تهديدا خطيرا للأمن في المنطقة المتوسطية وللإشارة فإن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق والمغرب كان هدفها الأساس هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن تحقيق ما طمحت إليه غيرت الوجهة وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أنها تساند وتدعم معظم الأنظمة الفاسدة في الكثير من بلدان الجنوب[2].

هناك أسباب كثيرة أدت إلى زيادة انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة المتوسطية خاصة في دول الضفة الجنوبية منها ما ارتبط بالجوانب الاقتصادية ومنها ما ارتبط بالجوانب الاجتماعية، فالفقر، الحرمان، غياب العدالة الاجتماعية، عدم احترام حقوق الإنسان كلها عوامل فعلت من زيادة حدة الظاهرة، ناهيك عن العديد من الأسباب السياسية التي تراكمت مع باقي الأسباب المذكورة لتشكل دافعا قويا لظهور الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة،ومن بين هذه الأسباب نجد: استبداد أنظمة الحكم، غياب الديمقراطية ورشادة الحكم، فعند توفر مثل هذه الأزمات يتم اللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة حكم هذه الدول التي عجزت عن الحفاظ علىأمنها الوطني[3].

إذن الجماعات المتطرفة عند هذا الوضع استغلت الفرص لتسويق أفكارها المناهضة للغرب في مجتمعات دول الجنوب على أساس ديني، حيث وجدت في هذه الدول البيئة الملائمة لتحقيق أهدافها، وهذا واضح من خلال ما شهدته العديد من العواصم الأوروبية من اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة وأبرز تلك الاعتداءات تفجيرات باريس، لندن، مدريد، وواشنطن[*].

---

[1]– محمد الصغير بوسبتة، "التهديدات الأمنية في المتوسط واثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو– جزائري"، في: مجلة العلوم القانونيةوالاجتماعية، العدد: 5، الجلفة: جامعة زيان عاشور، ص: 230.

[2]– المرجع نفسه، ص: 231.

[3]– المرجع نفسه، ص: 231.

[*]هجمات باريس **نوفمبر 2015** هي سلسلة هجمات إرهابية منسقة شملت عمليات إطلاق نار جماعي وتفجيرات انتحارية واحتجاز رهائن حدثت في مساء يوم **13 نوفمبر 2015** في العاصمة الفرنسية باريس، تحديداً في الدائرة العاشرة والحادية عشرة في مسرح **باتاكلان** وشارع **بيشا** وشارع

المحور الثالث: آليات التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط

تمهيد

التهديدات الأمنية في حوض المتوسط تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المنطقة، خصوصا تلك التي بدأت في الظهور عقب الحرب الباردة وهي لا تهدد دولة أو فرد أو فاعل من الفواعل بحد ذاته وإنما هي مهددة للكل، لذلك وجب مواجهتها من خلال تكثييف آليات وسبل التعاون بخصوص ذلك، وفيما يلي سنتعرض إلى أهم السياسات التي اتخذت بخصوص هذا الشأن.

أليبار وشارع **دي شارون**، حيث كان هناك ثلاثة تفجيرات انتحارية في محيط ملعب فرنسا في ضاحية باريس الشمالية وتحديداً في **سان دوني** بالإضافة لتفجير انتحاري آخر وسلسلة من عمليات القتل الجماعي بالرصاص في أربعة مواقع.

حيث اقتحم مسلحين مسرح **باتاكلان** واطلقوا النار بشكل عشوائي، واحتجزوا رهائن، ومن ثم داهمت الشرطة المسرح وأنهت عملية الاحتجاز في المسرح، بعد تفجير ثلاثة من المهاجمين أنفسهم، كانت الحصيلة الأعلى للخسائر البشرية في مسرح **باتاكلان** حيث قام المهاجمين باحتجاز رهائن قبل دخولهم في مواجهة مع الشرطة حتى **00:58** يوم **14 نوفمبر**. أسفرت الهجمات عم مقتل **130** شخص**89** منهم كانوا في مسرح **باتاكلان** وجرح **368** شخص سبعة من المهاجمين لقوا حتفهم، في حين واصلت السلطات البحث عن أي من المتواطئين معهم.

تعتبر الهجمات الأكثر دموية في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانيةوالأكثر دموية في الاتحاد الأوروبي منذ تفجيرات قطارات مدريد عام **2004**.

في منتصف يوم **14 نوفمبر**، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام **داعش** مسؤوليته عن الهجمات وقال الرئيس الفرنسي **فرانسوأولاند** بأن الهجمات كانت "**عمل حرب**" نفذته **داعش**، خطط له في سوريا، جرى تنظيمه في بلجيكا، ارتكب على ترابنا بتواطؤ فرنسي وكانت فرنسا قد شنت غارات على أهداف مختلفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك سوريا، منذ **أكتوبر 2015**، كان دافع **داعش** المعلن هو انتقاملمشاركة الفرنسية في الحرب الأهلية السورية، وقد كانت فرنسا في حالة تأهب قصوى منذ هجمات **يناير 2015** في باريس التي قُتل فيها **17** شخص من بينهم مدنيين وضباط شرطة.

رداً على الهجمات تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد للمرة الأولى منذ أعمال شغب **2005**،وضعت ضوابط مؤقتة للحدودأبدى العديد من الأشخاص والمنظمات والحكومات تضامنهم، البعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي .أطلقت فرنسا يوم **15 نوفمبر** أكبر سلسلة ضربات جوية ضمن عملية الشمال وهي العملية التي تساهم فرنسا من خلالها في حملة قصف أهداف **داعش** في سوريا والعراق، حيث ضربت فرنسا أهدافاً للتنظيم في **الرقة**، انتقاماً للهجمات، في **18 نوفمبر** تم الإعلان عن مقتل المشتبه به المدبر للهجمات **عبد الحميد أبا عو**د في مداهمات شنتها الشرطة الفرنسية في ضاحية **سان دوني**.

أولا–آليات فردية

1– السياسات العربية

بالحديث عن المجهودات التي قام بها الطرف العربي بخصوص مواجهة التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط نستطيع القول بانها محاولات جادة اشتملت على إيجاد حلول بخصوص المخاطر البيئية، و مسألة الهجرة وقضايا مكافحة الإرهاب.

أ– بخصوص مكافحة الإرهاب

في عام **1988** تم عقد اجتماع مكون من أعضاء لجنة خبراء العرب بتونس من أجل وضع تصور عربي أولي عن مفهوم الإرهاب حسب ما توفر من معطيات ومؤشرات وذلك أساسا بغرض تمييزه عن نضال الشعوب من أجل التحرر وقد تمخض عن هذا اللقاء تعريفا للإرهابمفاده أن الإرهاب هو:

فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به، يسبب فزعا ورعبا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المباني والمنشآت العمومية، وبالتالي خلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، وللإشارة فإن هذا الفعل يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد وذلك في حالة الكفاح المسلح الوطني غير المشروع.

حسب رأي "**صالدانا**" **Saldana** :

"كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام"[1].

هذا حسب المفهوم الواسع، أما بالنسبة للمفهوم الضيق فهو يعبر عن:

"الأعمال الاجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب – كعنصر شخصي– وذلك باستخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الخطر العام – كعنصر مادي–"[2].

أما حسب ما توصل إليه الباحث "**صلاح الدين عامر**" فهو يشير إلى:

[1]-Sottile A, Le Terrorisme International, R. C. A . D .I ? Vol, 65, 1938, p: 96.
[2]- Ibid

"الاستخدام المنظم للعنف الذي يرمي إلى تحقيق هدف سياسي، وتقوم بممارسته منظمة سياسية ضد المواطنين لخلق جو من عدم الأمن"[1].

أيضا وفي إطار المجهودات العربية المبذولة بخصوص مكافحة الإرهاب تم التوقيع على اتفاقية عام **1997**.

وبتاريخ **1998/4/22** تم التوقيع على اتفاقية أخرى أطلقت عليها تسمية **الاتفاقية العربية لمكافحةالإرهاب***.

اتفاقية الجزائر المنعقدة عام **1999** والتي نظمت في إطار منظمة الوحدة الافريقية.

اتفاقية مكافحة الإرهاب المنعقدة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

ب-بخصوص قضايا البيئة

لقد تمثلت الاسهامات العربية بخصوص قضايا البيئة والمشاكل التي تهدد الأمن البيئي في استراتيجيتين هامتين أولها اعتماد سياسة خفض الضرائب مقابل قيام مشاريع البيئة، وسياسة تشجيع المصادر الطاقوية غير الملوثة.

---

[1]- عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003، ص: 51.

*مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 1998/4/22 وبعد اطلاع الأعضاء على مجموعة من المقررات والملفات قررا:

أولا: اعتماد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بالصيغة المرفقة وعودة الدول الأعضاء الى سرعة المصادقة عليها.

ثانيا: دعوة الدول المتعاقدة لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق ما يلي:

1- تشديد عقوبات الجرائم الإرهابية.

2- المعاقبة على الشروع في الجرائم الإرهابية بعقوبة الجريمة التامة.

3- تجميد ومصادرة الأدوات والأموال المستعملة في الجرائم الإرهابية او المتعلقة بها.

ثالثا: تطبيق الاحكام الأكثر تحقيقا للتعاون القضائي والأمني واغراض الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب اذا تعارضت احكامها مع احكام أي اتفاقية ثنائية بين دولتين من الدول المتعاقدة. للمزيد من التفاصيل حول نصوص مواد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب راجع: منظمات دولية واقليمية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، من الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%، تاريخ الدخول: 2021/2/17، ساعة الدخول: 11:45.

2- السياسات الأوروبية:

أ- بخصوص مكافحة الإرهاب

معاهدة **أمستردام**[*] الموقعة في **2 أكتوبر 1997** والتي كان الهدف من وراءها هو وضع الأطر القانونية الداعمة للسياسة الخارجية بقدرات عسكرية، وللإشارة فإن الاتفاقية لم تكن محل إجماع أوروبي إلا بعد انعقاد مؤتمر "**سان ريمو**" عام **1998**، حيث تم الاجماع الأوروبي حول الدفاع المشترك وهو ما تعزز بدخول بريطانيا للصف الأوروبي.

تبلور التقرير الأوروبي للتهديدات الجديدة بشكل مكتمل وواضح بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، حيث تم تلخيص التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كل من:

- **الإرهاب.**
- **الجريمة المنظمة.**
- **الهجرة الغير الشرعية.**
- **انتشار أسلحة الدمار الشامل.**
- **الصراعات الإقليمية.**

ب-بخصوص ظاهرة الهجرة

لقد أولت الدول الأوروبية أهمية خاصة لمكافحة ظاهرة الهجرة وفيما يلي سنذكر بعض أهم التشريعات الأوروبية بخصوص ظاهرة الهجرة والممثلة فيما يلي:

دولة اسبانيا في عام **2005** قامت بحملة دبلوماسية لمدة ثلاث سنوات في دول المغرب العربي بغرض وقف تدفق المهاجرين اليها بصفة خاصة وإلى دول أوروبا بصفة عامة.

كذلك وفي نفس السياق قامت الدولة الفرنسية بإصدار قانون جديد يتعلق بالهجرة الانتقائية وحددت صلاحيته بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

معاهدة أمستردام تهدف إلى تهيئة وخلق المناخ السياسي والهيكلي والمؤسسي المناسب حتى يستطيع الاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المستقبلية مثل التطور السريع على الساحة العالمية والعولمة وتاثيرها على العمالة والتنافسية وتوفير فرص العمل، مكافحة الإرهاب والجريمة، وتجارة المخدرات والمشاكل البيئية وتأثيرها على الصحة العامة.[*]

ت-بخصوص قضايا البيئة

من أهم السياسات الأوروبية المتخذة بخصوص مواجهة التحديات البيئية هو عملية دمج البيئة ضمن المنظور الثقافي لبلدان المتوسط. وذلك من خلال إنارة الرأي العام لبلدان المتوسط بمدى أهمية البيئة من خلال النهوض بها والعمل على تحسين ظروف معيشة المواطن وحسن استغلالها للموارد بما يضمن تلبية حاجات الأجيال الحالية من دون الاخلال بحق الأجيال المستقبلية وهذا ما من شأنه تحقيق التنمية المستدامة.

أيضا عمدت الدول الأوروبية إلى استعمال تقنيات جديدة أقل تكلفة وأكثر نجاعة في المجال البيئي وهو السبيل الوحيد لتحقيق الغاية وهي حماية البيئة، كما أنه الضمان الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث استعملت الضفة الشمالية تقنيات أكدت نجاعتها ولا سيما في مجال استغلال المياه في السقي وكذا استغلال مياه البحر بواسطة اعتماد عمليات التحلية.

ثانيا– آليات جهوية

نستطيع إجمال تلك الآليات في حوالي أربع مبادرات أساسية أولها **المؤتمر حول الأمن والتعاون**[*]، و**اجتماع 5+5**[**] و**مشروع برشلونة**أو ما أطلق عليه تسمية **الشراكة الأورومتوسطية** وأخيرا وليس آخرا مشروع **الاتحاد من أجل المتوسط.**

---

[*]المؤتمر حول التعاون والأمن انعقد بأوروبا في **3 جويلية 1973بهلسنكي** وتواصل **بجنيف** في **18 سبتمبر 1973** إلى غاية **21 جويلية 1975** لينتهي **بهلسنكي** في **1 أوت 1975** والعقد النهائي الذي يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي.
Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe, Act Final , HELSINKI 1975, p 2, http://www.osce.org

[**]جاءت فكرة **5+5** انطلاقا من مبادرة سياسية على هيئة مقترح تقدمت به **فرنسا** عام **1983** خلال عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميتران ،و استمرت الفكرة في التبلور و حتى تقرر عقد اجتماع بين أربعة دول أوروبية **(اسبانيا ، فرنسا ،إيطاليا والبرتغال)** و دول المغرب العربي الخمس **(المغرب ،تونس ،الجزائر،ليبيا وموريتانيا)** في **روما** خلال الدورة الوزارية الأولى المنعقدة في **أكتوبر 1999** ،مهد له اجتماع انعقد يوم **29مارس1999** بروما بين نفس الدول حيث ستطلب دول المغرب العربي بعدها الاستمرار في مشروع **5+5** وتقدموا في ذلك بطلب لرئيس الاتحاد **(المغرب العربي)** في الدورة التاسعة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول المغاربية المنعقدة بالرباط **يوليو 1991** وفي **أكتوبر** من نفس السنة سيتم عقد الدورة الثانية من الحوار في الجزائر الذي بموجبه تم إحداث فرق عمل وزارية للبحث في عدة قضايا، لكن ثالث اجتماع على مستوى القمة و المفروض انعقاده **بتونس1992** تعطل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا في نفس السنة.

وبعد عشرية كاملة بالتوقف من **(1991 إلى 2001)**عاد اجتماع وزراء خارجية الدول العشر بتاريخ **25 يناير 2001** لتتحرك آليات الحوار في اتجاه عقد أول اجتماع على مستوى الرؤساء و الملوك في قمة تونس يومي **5 و6 ديسمبر 2003** ،حيثراهن قادة الدول على ثلاثة تحديات كبرى:

–التحديات السياسية والاستراتيجية.

– التحديات الاقتصادية والتنموية.

–التحديات الأمنية والعسكرية.

وتهدف سياسات دول جنوب أوروبا المتوسطية إلى محاولة إيجاد أرضية مشتركة مع دول المغرب العربي بغرض مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ، وحوار الأديان والحضارات وإقامة عدد من المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية ، وصولا إلى إعادة إحياء الاتحاد المغاربي.
وينبغي الإشارة في هذا المقام إلى الأبعاد الاستراتيجية الكامنة وراء تفعيل حوار **5+5** من قبل دول جنوب أوروبا المتوسطية ، والتي تنطوي في جزء كبير منها على تنافس بين القوى الأوروبية على دول المغرب العربي ، ولا سيما التنافس الفرنسي /الإيطالي على الاستثمارات البترولية الليبية بالإضافة إلى الصراع الإيطالي /الاسباني /الفرنسي على الاستثمارات في تونس والمغرب والجزائر.
ويعتبر حوار **5+5** بالنسبة للبعض ،إطارا للحوار السياسي الخاص بالمغرب العربي وأوروبا الجنوبية ، دون أن يشكل مزاحمة لمسيرة برشلونة الأورومتوسطية ،الشاملة لقضايا المنطقة المتوسطية ، في إطار أكثر حداثة مع سياسة الجوار الأوروبية الجديدة رغم أنه جاء كفكرة سابقة عنها.
و إن عددا من المحللين العرب يرجع هذه الحالة إلى العجز الاقتصادي و الأمني الذي يعيشه العرب، والذي جعلهم مطمعا لقوى النفوذ الدولي. فحالة التخلف السياسي العربي و عدم وجود نظام ديمقراطي ، أدى إلى تكوين حالة خاصة من الاغتراب السياسي نتيجة للتسلط والديكتاتورية التي مارستها الدولة في عالمنا العربي لعقود طويلة.
كل هذا يعطي مسوغات للغرب عموما و لأوروبا خاصة ،في أن تتبنى أنظمة و سياسات تروم من وراءها ضبط حركة الدول التي تريد الخروج عن عباءتها الاستراتيجية ، فظهرت توجهات فكرية و سياسية وثقافية ، لتوثيق العلاقات بين جانبي البحر المتوسط تجسدت في "**مؤتمر الأمنوالتضامن في البحر المتوسط**" وبما أن الإنسان كان دوما – بفعل حب الاستطلاع والحاجة الملحة وإرادة الهيمنة – تواقا للسيطرة على مياه البحر ،لأنه بامتلاكه حرية الحركة و أسباب القوة فيها سيسهل عليه بالتالي المحافظة على مصالحه الحيوية.
والبحر الأبيض المتوسط هذا كان يعتبر مهدا للحضارات لمدة ألاف السنين لازال يحتفظ بكونه ملتقى استراتيجيا لا يوازيه بحر آخر في هذا المقام سواء بالنسبة للضفة الشمالية أو بالنسبة لمثيلتها الجنوبية.

1- الشراكة الأورومتوسطية

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر المتوسط سواء كانت أوروبية أو اسيوية أو افريقية، إضافة لدول الاتحاد الأوروبي سواء كانت متوسطية أو غير متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل.

بالنسبة لأوروبا تعني الشراكة على أنها عبارة عن مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة وقد عبر عنها على أنها تدعيم أوروبي لحكومات دول تعاني من مشاكل عديدة، كما أنها تعد دعوة للتفتح، هذه المبادرة تعرف كذلك بعملية برشلونة التي بدأت عام **1995** المقترحة من قبل اسبانيا وقد أشرف الاتحاد الأوروبي على تنظيمها لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال إفريقيا وعبر آسيا كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط وكذلك تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الانسان مع التركيز على الجوانب التجارية في هذا السياق بما يخدم مصالح جميع الأطراف.

الأعضاء المشاركون في المؤتمر الأوروبي المتوسطي ببرشلونة بتاريخ **28/27نوفمبر1995** اتفقوا على إقامة شراكة شاملة فيما بين المشاركين عبر حوار سياسي منتظم، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، مع إيلاء أهميةأكبر للبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني، وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاث للشراكة الأوروبية المتوسطية والمتمثلة في إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار حيث بأنهم يعتقدون بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يلتزمون بتوطيده وتعزيزه بكل ما لديهم من وسائل، وفي إطار هذه القناعة فإنهم التزموا بجملة من المبادئ الرامية إلى تحقيق الأبعاد التالية:

- العمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدةوالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك تبعا للتوجهات والأحكام المتمخضة عن قواعد القانون الدولي.
- تعضيد سيادة القانون والديمقراطية في نظمهم السياسية مع الاعتراف ضمن هذا الاطار بحق كل منهم في حرية اختيار وتطوير نظامه السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والقضائي.

- احترام سلامة أراضي ووحدة كل من الشركاء.
- الامتناع طبقا لقواعد القانون الدولي عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر، وتسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية.
- المواجهة الجماعية لانتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومشكلة المخدرات بكل جوانبها.
- تعزيز الأمن الإقليمي وذلك بالعمل لصالح عدم الانتشار النووي والكيميائي والبيولوجي من خلال الانضمام والامتثال لمجموعة من اتفاقيات الحد من التسلح وتنزع السلاح[1].

بالإضافةإلى الاهتمام بجوانب الأمن والسلم هناك قضايا أخرى اكثر أهمية كالجوانب الاقتصادية – والتي بدورها تعد مدخلا من مداخل الحدة من انتشار وتفاقم التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تواجه بلدان ضفتي المتوسط على حد سواء–وذلك عن طريق بناء منطقة ازدهار مشتركة، حيث ركز المشاركون عن الأهمية التي يعلقونها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة في تحقيق هدفهم.

وللإشارة فإن الأطراف المشاركة تعترف بالصعوبات التي قد تنجم عن مشكلة المديونية على التنمية الاقتصادية لبلدان منطقة المتوسطتحديدا بلدان الضفة الجنوبية، ونظرا الى أهمية العلاقات التي تربط بينهم فقد اتفقوا على مواصلة الحوار من أجل تحقيق تقدم في هذا المجال وقد خلصوا إلى أنهم يواجهون تحديات مشتركة، وانطلاقا من هنا تم تحديد جملة من الأهداف التي لا بد أن تتحقق وفق استراتيجية محكمة وعلى المدى البعيد:

- تسريع خطوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتركيز على بعد الاستدامة.
- تحسين ظروف الحياة لشعوبهم ورفع مستوى التشغيل وخفض فوارق التنمية في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

وإضافةإلى كل هذا قد تم التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والحوار بين الثقافات المتباينة في المنطقة[2].

---

[1]– علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص– ص: 358– 359.

[2]– المرجع نفسه، ص– ص: 360– 361.

الجوانب الأمنية كان لها حظا وافرا من خلال هذا المشروع على اعتبار أن ضمان الأمن في المنطقة هو السبيل نحو تحقيق جل الأهداف الأخرى، وقد توضح ذلك من خلال **القمة الأورومتوسطية** لعام **2005**بمشاركة**35** دولة أوروبية و**25** دولة متوسطية على رأسها الجزائر وقد تصدرت قضية الإرهاب والهجرة الغير شرعية أعمال القمة حيث خلصت القمة إلى التأكيد على إدانة الإرهاب ومكافحته بجميع صوره على اعتباره تحدي عالمي يتطلب تعاونا دوليا من أجل تفكيك الشبكات الإرهابية.

وقد أخذ هذا الحيز اهتمام الشراكة الجزائرية المتوسطية وذلك بالرغم من أن الجزائر لم توقع على مؤتمر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في ببروكسل بتاريخ **19ديسمبر 2007**، حيث كان الهدف منها إنشاء منطقة تبادل حر، وقد تضمنت المجالات الرئيسية الثلاث التي أدرجت ببرشلونة عام **1995**.

وفي ختام هذا العنصر سنوضح تواريخ أهم الأحداث في إطار العلاقات الأورومتوسطية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1)

أهم الأحداث في العلاقات الأورومتوسطية[1]

التاريخ	الحدث
نوفمبر 1995	انعقاد المؤتمر الاورومتوسطي الأول اطلاق الشراكة الاورومتوسطية **(عملية برشلونة)** تبني اعلان برشلونة
أفريل 1997	انعقاد المؤتمر الاورومتوسطي الثاني / **مالطا**
يوليو 1997	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة المؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية
مارس 1998	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الالوروبي وتونس
أفريل 1999	انعقاد المؤتمر الاورومتوسطي الثالث/ **شتوتجارت**
مارس 2000	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص- ص: 164-167.

يونيو 2000	بدء تنفيذ الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
نوفمبر 2000	انعقاد المؤتمر الاورومتوسطي الرابع/ **مرسيليا**
مارس 2002	انشاء آلية بنك الاستثمار الأوروبي للاستثمار والشراكة الاورومتوسطية
أفريل 2002	انعقاد المؤتمر الاورومتوسطي الخامس / **فالنسيا** تبني خطة عمل فالنسيا
ماي 2002	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن
مارس 2003	اعلان سياسة الجوار الأوروبية
ديسمبر 2003	انعقاد المؤتمر الاورومتوسطي السادس/ **نابلس** الاتفاق على انشاء الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية
مارس 2004	انعقاد الجلسة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية/ **أثينا**
يونيو 2004	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر
أكتوبر 2004	اختتام مفاوضات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، التوقيع معلق
مارس 2005	انعقاد الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية/ **القاهرة**
أفريل 2005	إطلاق برنامج عمل لخمس سنوات لدعم الشراكة الأورومتوسطية
أفريل 2005	بدء تنفيذ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر
ماي 2005	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السابع/ **لوكسمبورغ**
نوفمبر 2005	القمة السنوية العاشرة لعملية برشلونة
أفريل 2006	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان
ماي 2007	البنك الدولي يقدم الدعم لإصلاحات القطاع المالي في المغرب
ماي 2007	لقاء بين وزراء خارجية كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية
يونيو 2007	الجلسة العامة لبرلمان الشباب الاورومتوسطي
يونيو 2007	أول مؤتمر وزاري للدول الاورومتوسطية لشؤون التعليم العالي والبحث العلمي
يوليو 2007	وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط يناقشون قضايا الشرق الأوسط وسياسة الجوار الأوروبية
أفريل 2008	كبار خبراء لجنة "**يوروميد**" يبحثون مسيرة برشلونة
يونيه 2008	افتتاح الجامعة الأورومتوسطية في سلوفينيا يوم 9 يونيو
يونيه 2008	ورشة عمل "**يوروميد**" بحثت مواجهة الإرهاب
يوليه 2008	الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط
أكتوبر 2008	اجتماع وزراء المال للبلدان الأوروبية والمتوسطية

نوفمبر 2008	أول لقاء وزاري أوروبي متوسطي من أجل التشغيل ومناقشة البعد البشري للشراكة
نوفمبر 2008	وزراء الصحة للبلدان الأوروبية والمتوسطية يضعون برنامج التعاون الإقليمي
نوفمبر 2008	المفوضية الأوروبية وسورية تتفقان حول تحديث اتفاقية الشراكة
ديسمبر 2008	اجتماع المنتدى الأوروبي المتوسطي حول التعليم والتدريب المهني
يناير 2009	"**فيميب**" الذراع المالية للشراكة المتوسطية في البنك الأوروبي للاستثمار تمنح سورية قرضا بقيمة **275مليون يورو** لتمويل مشروع محطة الكهرباء

2-الاتحاد من أجل المتوسط

قدم "**نيكولا ساركوزي**" – وهو فرنسي من أصل مجرى – مبادرته بإقامة "**الاتحاد من أجل المتوسط**" ضمن القضايا التي أثارها في حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة الفرنسية في عام **2007**، من ضرورة إنشاء اتحاد من أجل المتوسط يتكون من دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط ودول جنوب وشرق البحر المتوسط وهى: **تركيا – سوريا – لبنان – إسرائيل – مصر – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب**، وكان من رأيه أنه لابد من إقامة "**اتحاد**" بين هذه الدول وليس فقط "**اتفاقياتمشاركة**"، من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا تتخذ كل منها ما تراه من سياسات خارجية، كما كان على يقين من أن اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول ثبت أنها ليست كافية ولا حتى مجدية، وأن "**ترقيعها**" بسياسة الجوار الأوروبي والطنطنة بأنها ستأتي بالمعجزات، لم يأت بنتيجة ايجابية، وانتشر الحديث عن جدوى كل هذه الضجة التي يحدثها الاتحادالأوربي بلا طحين، وسارع "**ساركوزي نيكولا**" بمنتهى الحزم والشجاعة والجدية ووضع خطة عمل طموحة لمبادرته الجديدة المستحدثة – التي لم تلفت الأنظارفي البداية – والتي لم يسبقه أحد في التفكير فيها للخروج من المأزق، والقضاء على التصريحات الجوفاء من المسئولين بالمفوضية الأوروبية بأن كل شيء على ما يرام خلافا للحقيقة[1]، لقد استلهم "**ساركوزي نيكولا**" المقولة الشهيرة لـ "**بول هنرى سباك**" وزير خارجية بلجيكا المرموق، وأحد مؤسسي الوحدة الأوروبية، حين قال:

"**إن أوروبا الغربية لديها رئتانللتنفس، الأولى هي حوض الراين حتى شمال الإسكندنافي** (وقد سارع ساركوزي إلى الانفتاح على الولايات المتحدة)، **والثانية هي المتوسط شرقا وجنوبا** (وقد بادر باقتراح إقامة الاتحاد من أجل المتوسط)[2].

[1]– أحمد مختار الجمال، "الاتحاد من أجل المتوسط بداياته، تطوراته، ومستقبله"، في: قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية. ديسمبر 2008،

[2]– المرجع نفسه.

هدف هذا المشروع الى تحقيق مجموعة من الأبعاد المتركزة حول قضايا الأمن، الطاقة، الإرهاب والهجرة الغير شرعية وتلوث مياه البحر ما إلى ذلك من التحديات الكثيرة التي باتت تهدد أمن المنطقة المتوسطية.

لكن هناك مجموعة أخرى من الأهداف الرئيسية الغير معلن عنها بشكل صريح وقد تمثلت فيما يلي:

- العمل على وضع موقع خاص لتركيا ضمن هذا المشروع ومنع انضمامها للاتحاد الأوروبي، والذي يؤثر سلبا على الوجود المسيحي في الاتحاد الأوروبي.
- التوجه الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه قضايا الشرق الأوسط – وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية– من خلال التركيز على إيجاد تسوية للصراع العربي –الإسرائيلي، وقد اعتبر المشروع فرصة للجمع بين تركيا وإسرائيل.
- التخطيط لدمج السوق المغاربية في السوق الأوروبية، وكذلك جزء من المشرق العربي بعد أن تم طرح صيغة التعاون مع دول الخليج العربي من خلال الشراكة الخليجية_ الأوروبية، وهذا ما من شأنه الوقوف أمام أي مشروع عربي وحدوي مستقبلا **(تقويض أسس السوق العربية المشتركة)**، ناهيك عن ضرورة العمل الجاد على قطع منابع الهجرة السرية لأوروبا، وقطع الطريق أمام الاختراق الصيني للأسواق الافريقية التي تعتبر المستثمر الثاني أمام فرنسا[1].

إذن هذا المشروع الجديد "**الاتحاد من أجل المتوسط**" **UPM** نستطيع القول بأنه جاء على أنقاض ما بقي من مشروع "**مسار برشلونة**" الأورو– متوسطي الذي انطلق – وكما أسلفنا الذكر– في سنة **1995** في إطار ما سمي بمشروع سياسة الجوار وإعادة بعثه من جديد وتحيينه عبر بعض المشاريع التي سنذكر منها ما يلي:

- إزالة تلوث **130** موقع من البحر المتوسط.
- إنشاء طريق سريع بحري من طنجة إلى الإسكندرية.
- إنشاء مركز متوسطي للحماية المدنية.
- وضع مخطط شمسي متوسطي.
- تلبية الحاجات من الماء الشروب.
- تفعيل فضاء علمي متوسطي **(برنامج SUMSAREE)**[2].

وما هو مستجد في هذه المشاريع هو مشاركة القطاع الخاص وإشراك الجنوب والشمال في اتخاذ القرارات، وقد كان الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" يعمل على اقحام ومشاركة جميع القادة العرب ومنهم الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" والرئيس السوري "**بشار الأسد**" والرئيس الفلسطيني "**محمود**

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية"، في: المجلة السياسية والدولية، ص– ص: 8 – 9.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق الذكر، ص– ص: 46– 47

عباس" في الاجتماعات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "**إيهودأولمرت**" وعلى نفس الطاولة، وقد كانت فرنسا من قبل تحاول إنشاء تجمعات مماثلة مثل تجمع "**الحوار الأورومتوسطي**" لكنه لم ينجح وباء بالفشل، ثم جاء الاتحاد الجديد إحياءا لتلك المسارات، بما فيها "**مشروع الشرق الأوسط الكبير**" الذي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق بدعوى نشر الديمقراطية ودحر الاستبداد في الوطن العربي[1].

3-تقييم مشروعي الشراكة الأورو متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط

مختلف الجهود الجهوية بخصوص حماية المنطقة المتوسطية لم تخلو من الانتقادات خصوصا وأنها في ظاهرها تبدو أحادية الجانب فالاتحاد الأوروبي هو من رسم الخطط ووضع البرامج على الرغم من أن تلك المجهودات تبلور عنها في الأخير ما يسمى بالشراكة، وفيما يلي سنوضح ذلك:

أ- على الصعيد البنيوي

الاتحاد الأوروبي هو من يصوغ مجمل القواعد ويلزم الجيران بقبولها، وهو من ينظم العمل الجماعي ويحدد الأطراف التي بإمكانها المشاركة في ذلك العمل والبرنامج.

ب-على الصعيد الادائي

الاتحاد الأوروبي هو من يتصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية من أجل الوصول إلى حلول متوافقة مع أهدافه.

ت-على المستوى الإداري

الاتحاد الأوروبي هو من يملي المعايير ويحدد الاتجاه الواجب اتباعه[2].

في الحقيقة المتوسطية هي دائرة من الدوائر التي تحاول أن تجذب إليها العلاقات الدولية العربية تحت تأثيرات لعبة الصراع العالمي، وتوازنات القوى الإقليمية عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن **20**، وعلى النحو الذي يقطع توجه هذه العلاقات نحو الدائرة العربية الاسلامية فهو هادف إلى طمس الهوية العربية الإسلامية تحت مبررات المصالح المادية في وقت تشهد فيه هذه الهوية تحديات كبيرة بقدر ما تشهد أيضا المصالح العربية تحديات خطيرة، والمتوسطية ليست إلا مظاهر جديدة لمظاهر السيطرة القديمة

[1]- المرجع نفسه، ص: 47.

[2]- رقية العاقل، "المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي – من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط،:، في مجلة: أبحاث قانونية وسياسية، العدد: 4، نوفمبر 2017، ص: 88.

جاءت في شكل مبادرات تعاون هادفة إلى مواجهة التحديات المشتركة بين الطرفين، لكن هنا يبقى التساؤل المطروح حول ماهية هذا المشترك من تهديدات أو مصالح، وحول مدى تطابقه مع منظور الطرفين المعنيين (شمال المتوسط الأوروبي وجنوبه، وشرقه العربي إلى جانب إسرائيل)[1].

وفي الأخير كملاحظات تقييمية حول المبادرات الجهوية التي اهتمت بموضوع الشراكة والتعاون من أجل حماية المنطقة المتوسطية من الأخطار المستجدة والتهديدات الأمنية الجديدة نستطيع القولبأنها تركزت في النقاط التالية:

- أولا هناك عامل يتعلق بالإرث الاستعماري الطويل لدول شمال المتوسط فكلا الطرفين يعتبران الآخر هو الجاني، فبالنسبة للطرف الغربي دائما يصور العرب والمسلمين بالمتخلفينوالمتطرفين، وحتى بالنسبة للطرف العربي فهو لازال يرجع أسباب تخلفه عن التنمية بجميع أبعادها إلى الاستعمار.
- في ظل عدم وجود توازن وتكافؤ بين طرفي الشراكة فهذا سيقف كحاجز أمام قيام تنمية مشتركة حقيقية لصالح الطرفين.
- التعاون التكنولوجي في هذه الشراكة الذي طرحه الاتحاد الأوروبي أشبه بإعلان النوايا فهو تجاهل قضية إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول العربية.
- ليس من المنطق تحرير حركة التجارة وحركة رؤوس الأموال في حين تقيد حركة عنصر العمل.
- هناك تخوف كبير حول هذا النمط من المشاريع التي يمكنها دمج إسرائيل في المنطقة حتى في ظل تعثر عمليات السلام.
- من المعلوم بأن هناك مشاكل تسود العلاقات الأوروبية الأمريكية ومشاكل أخرى ترتبط بالدول الأوروبية بعضها ببعض، فالمشروع المتوسطي ربما يعبر عن نية الطرف الأوروبي في كسر الهيمنة الأمريكية على المنطقة والاستحواذ عليها في إطار تحقيق المصالح، كما يمكن أن يكون مدخلا من مداخل تكريس تلك الهيمنة وربطها باستراتيجية الأمن الغربية التي لازالت تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]– مدحت العراقي، "حلم قديم ..وكوابيس جديدة السوق العربية المشتركة بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة"، في دورية: دراسات اقتصادية، العدد: 9، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، جويلية 2007، ص: 48.

- يتصادم المنظور الأوروبي لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والهجرة والأمن التقليدي في مشروع الشراكة مع كثير من المنطلقات العربية حول هذه القضايا وعلى نحو يثير إشكالية التدخلات الخارجية وعدم مراعاة المصالح العربية.
- وما يعاب أكثر على هذه المشاريعأنها تحمل كل المسؤولية لدول الجنوب بخصوص الاستقرار السياسي والأمني والتكامل الاقتصادي اعتبارا بأنها تنظر لها كمناطق لمصادر التهديد الجديدة، فالملاحظ هو فرض الأجندة الأوروبية عموما على المتوسط ككل وعلى العرب خصوصا، ويتضح ذلك من خلال أساليب العلاج المقترحة للمشاكل الاقتصادية والإرهاب والهجرة.

ثالثا- آليات دولية

1-دور حلف شمال الأطلسي في التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط

مع بروز مجموعة من التطورات الدولية والإقليمية في حوض البحر الأبيض المتوسط ظهرت مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي تحول اهتمام حلف شمال الأطلسي من التركيز على بؤر التوتر في الجنوب مخافة من احتمال انتشارها إلى دول الشمال، وقد برر الحلف مساعيه لإقامة الحوار الأطلسي على أساس أنه منطقة مصالح خاصة بأوروبا وأن الحوار يشكل جزءا لا يتجزأ من مصالح خاصة بأوروبا وأن الحوار يشكل جزءا لا يتجزأ من مقاربته للأمن وأرضية لبناء الثقة والتعاون بينه وبين دول المنطقة[1].

وقد أعلن عن مبادرة الحوار المتوسطي أواخر سنة **1994** وكان الهدف منها إنشاء منتدى لبناء الثقة يستطيع الحلفاء من خلاله معرفة المزيد حول المشاكل الأمنية في بلدان الجوار وتبديد الفهم حول أهداف وسياسات الحلف، ويعتبر الحوار أحد أهم الحوارات الأمنية في المتوسط أطلقه الحلف مع سبعة دول من دول جنوب المتوسط هدفه الأساسي يتركز حول جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وازدهار من خلال العمل مع الشركاء المتوسطين على حل القضايا الأمنية المعقدة في المنطقة ودفع عجلة التنمية في دول جنوب المتوسط، مع ضرورة العمل على إرساء القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[2].

[1]- وفاء بوراس، "الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط"، في: المجلة الجزائرية للأمنوالتنمية، العدد:13، جويلية 2018، ص: 239.

[2]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

هناك عدة أسباب يعتبرها حلف الناتو مهمة لتشجيع الحوار وتعزيز الاستقرار والأمن في مناطق شمال افريقيا والشرق الأوسط الموسع، واحد الأسباب الرئيسية هو أن عددا من التحديات الأمنية الحالية مثل: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، البلدان العاجزة والجرائم الدولية المنظمة، هي كلها تحديات مشتركة للدول الأعضاء بحلف الناتو وبلدان هذه المناطق وهي بالتالي تستدعي ردودا مشتركة فضلا على ذلك، وفي مواجهة هذه التحديات أصبح الناتو أكثر التزاما في المناطقالتي تتعدى حدود أوروبا.

تندرج في هذا السياق عملية تعضيد الامن في أفغانستان ودوريات بحرية في البحر المتوسط لردع الإرهاب وبعثة تدريبية في العراق، ومن المهم مناقشة هذه التطورات مع بلدان منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع[1].

احتمالات عدم الاستقرار الكامنة في هذه المناطق والتي ترجع إلى العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية تثير قلقاكبيرا، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي في الشرق الأوسط يظل مصدرا رئيسيا للتوتر، ويجب أن يكون التقدم نحو إيجاد حل عادل وشامل ودائم لهذا النزاع في موقع الأولويةلدى بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل، وفي الوقت الذي لا يشارك فيه الناتو كمنظمة في عملية السلام في الشرق الأوسط فإن الحلفاء يدعمون أهداف خارطة الطريق، وهي مبادرة ترسم الخطوات التي يجب اتباعها للوصول إلى حل دائم للنزاع برعاية كل من الطرفين المعنيين مباشرة والمجموعة الرباعية المؤلفة من الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر أمن الطاقة مصدرا آخرا للقلق حيث أن **65%** من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر المتوسط، وهو أيضا يعتبر مصدر قلق بالنسبة لمنتجي الطاقة في المنطقة والبلدان التي يمر بها البترول والغاز عبر أراضيها[2].

وفيما يلي سيتم توضيح المحطات المهمة في مشروع الحوار المتوسطي عبر الجدول أدناه:

---

[1]– الناتو،"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، ص: 3، على الرابط الالكتروني:
https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_publications/20120116_secopmed-arb.pdf، تاريخ الدخول: 2021/9/1، على الساعة: 17:07.

[2]– المرجع نفسه، المكان نفسه

الجدول رقم (2)

المحطات المهمة في مشروع الحوار المتوسطي[1]

التواريخ	الأحداث
1994	انطلاق الحوار المتوسطي التحاق مصر، موريطانيا، المغرب، تونس وإسرائيل
1995	الأردن يلتحق بالحوار
1997	وضع أول برنامج عمل سنوي للحوار
1999	اتخاذ خطوات لتعزيز الحوار في قمة واشنطن
2000	الجزائر تلتحق بالحوار
2002	توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحواؤر في قمة براغ
2004	دعوة بلدان الحوار في قمة إسطنبول إلى إنشاء إطار موسع وأكثر طموحا لتحويل الحوار إلى شراكة حقيقية بشكل مواز

[1] – المرجع نفسه، ص:4.

2-الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المتوسطية

يعود اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الأمن في المتوسط إلى عدة اعتبارات أهمها:

- تصدع المعسكر الشيوعي وظهور نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أحداث **11 سبتمبر 2001** شكلت نقطة تحول هامة أفرزت العديد من الاستراتيجيات والسياسات الأمنية.
- تفاقم الأزمة في سوريا ومحاولة الأطراف التقليدية المهيمنة على المنطقة بالإشراف على شؤونها بحجة حل الأزمة.
- افرازات الربيع العربي ومطالبة الشعوب العربية بالانعتاق من نظم الحكم المستبدة الفاسدة[1].

من هنا أصبحت مشاكل وأزمات منطقة حوض البحر المتوسط تحتل مكانة خاصة ضمن اهتمامات صانعي السياسة الأمريكية ولعل أهم الدوافع والمحفزات بخصوص ذلك ترجع إلى ما يلي:

- اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة حوض المتوسط كفاعل استراتيجي يعود لموقع المنطقة ألجغرافي، ولتداعياته الأمنية على البنيان الأوروبي وقد اعتبر هذا هدفا هاما لأمريكاأثناء الحرب الباردة، وعلى الرغم من ذلك لم يكن لها دافعا حينها وأولوية في استراتيجياتها إلا أنه مؤخرا تغيرت المواقف مع تصاعد حدة تهديد داعش ومشكلة الدول الفاشلة في جنوب المتوسط والتي تؤثر بشكل كبير على الأمن الأوروبي هذا التأثير الذي من شأنه إلحاق مجموعة من الانعكاسات الغير مرغوبة على العلاقات الأمريكية الأوروبية عبر الناتو، التي بدأت تأخذ منحى آخر خصوصا بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وسعي كل من فرنسا وألمانيا لاستغلال ذلك الظرف بالتخلص من التبعية الأطلسية[2].
- الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائما وبشتى الوسائل لأن يكون لها تواجدا في المنطقة المتوسطية كطريق عبور لمناطق حيوية أخرى كقناة السويس والتنقل بين المحيط الأطلسي والخليج العربي والمحيط الهندي، ولعل هذا الهدف سيصبح أولوية نظرا لتزايد المطالب على

[1]- وليد يونسي، "المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة"، في دورية: دراسات وأبحاثالمجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 11، السنة: 11، العدد:2، حوان 2012، ص:353.

[2]- المرجع نفسه، ص: 354.

التواجد البحري الأمريكي في القارة الآسيوية، من هنا نستطيع الجزم بأن حماية أمن المتوسط من التهديدات الجديدة هو مطلب أمريكي بالدرجة الأولى[1].

- بما أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت عقب الحرب الباردة القطب المهيمن على النظام الدولي وما خولت لها المنظمات الدولية والإقليمية من سلطة على مختلف قضايا وشؤون الوحدات السياسية أصبحت تعتبر أن أي أزمة أو توتر خارج نطاق حدودها هي مسؤولة عنه وبالتالي وبما أن منطقة حوض المتوسط شهدت وإلى يومنا هذا عددا هائلا من الأزمات وبؤر التوتر، أصبح لزاما على هذه المناطق اللجوء إلى طلب المزيد من الدفاع والمساعدات الأمريكية[2].

وكإضافة جوهرية مهمة في هذا السياق الولايات المتحدة الأمريكية تنبهت لمدى توطيد العلاقات التجارية الأوروبية – العربية، والآسيوية – العربية وقد تجلى هذا من خلال التوسعات الأخيرة للاتحاد الأوروبي وإطلاق عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية الجديدة، ناهيك عن الزيادة الملحوظة في التبادلات التجارية الآسيوية مع المنطقة، إذن هذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية من تغيير سياستها تجاه المنطقة وقد تم ذلك عبر ما يلي:

- مبادرة **إيزنشتات** تجاه المغرب والتي خصص لها ما قيمته **5** مليون دولار.
- مبادرات أخرى متعددة الأشكال ومنها: **شراكة الشرق الأوسط، المبادرة التجارية للشرقالأوسط، منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط.**
- **اتفاقية التجارة الحرة** بين **الولايات المتحدة الأمريكية** و**الأردن** عام **2001(JUSFTA).**
- **اتفاقية التجارة الحرة** بين **الولايات المتحدة الأمريكية** و**المغرب** التي وقعت في **2 مارس 2004** لتوفر فرصة الدخول الحر لحوالي **95** بالمئة من المنتجات المغربية.
- مفاوضات توقيع اتفاقيات مماثلة مع كل من البحرين والعربية السعودية وبالفعل وصلت تلك المفاوضات إلى الهدف المرغوب[3].

---

[1]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

[2]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

[3]– بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995– 2008)، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص– ص: 41– 42.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن هذه الاتفاقيات جاءت أولا من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال فتحها أمام الصادرات في إطار تنافسي مع دول الاتحاد الأوروبي التي اكتسحت المنطقة، أما السبب الآخر الذي وقعت هذه الاتفاقيات من أجله فهو محاولة اخراج المنطقة من حالة الركود الاقتصاديالذي طالها والذي سيخلف حتما آثارا سلبية غير مرغوبة تتعلق بزعزعة الأمن والاستقرار الاجتماعي، السياسي والاقتصادي.

إذن الواقع لطالما أثبت بأن المنطقة المتوسطية أضحت محل تنافس بن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما صرح به "**لارسون**" **Larsonحين** قال:

"**إن المنتجات والخدمات الامريكية معوقة بالنظر إلى المزايا التي يتمتع بها الأوروبيون**"[1].

مضيفا:

"**إنه من الضروري إيجاد منفذ مساو لمنفذ الأوروبيين والاستفادة من قواعد اللعبة نفسها، لأن السوق العربية وإن كانت صغيرة اليوم فإن إمكانية نموها كبيرة، وعلى أمريكا أن تحصل على نصيبها من الكعكة حتى تعيد على الأقل التوازن إلى ميزانها التجاري الذي عانى عجزا ب 17.9 مليار دولار عام 2003**"[2].

وفي العام نفسه حقق الاتحاد الأوروبي فائضا في معاملاته التجارية مع دول المتوسط والمجموعة العربية بما يعادل **30 مليار دولار**[3].

[1]– المرجع نفسه، ص: 43.

[2]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

المحور الرابع: المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط

تمهيد:

المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط هي المقاربة التي قدمها وزير الخارجية الأسبق "**رمضانلعمامرة**" في إطار الندوة الحادية عشر لاجتماع وزراء خارجية دول مجموعة **5+5** التي احتضنتها العاصمة البرتغالية "**لشبونة**" يوم**2014/5/22** ، المقاربة الجزائرية الشاملة هذه تقوم بالأساس على ثلاثية: الأمن، التنمية، وحسن تسيير الموارد البشرية بما يحقق الاستقرار في غرب المتوسط[1].

وقد عرض الوزير الجزائري مقاربة الجزائر ضمن تأكيده على مدى تشبث الجزائر بالعقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على احترام الشؤون الداخلية للدول، مع التأكيد على أن الأمن في المتوسط غير قابل للتجزئة، وذلك في إشارة منه إلى الازمة في سوريا وحتى مالي، هذه الأزمات التي تسببت في نزوح مئات الآلاف من الفارين مما عانوه من ويلات الحرب، وفي هذا السياق دعا الوزير المجموعة الدولية إلى الالتزام بمسؤوليتها تجاه هذا النمط من الأزمات وذلك من خلال إيجاد حوار شامل وتعاون تشاركي يضمن حل مختلف أزمات الفضاء المتوسطي، مع ضرورة حث الجزائر على تجفيف منابع الإرهاب بالساحل الافريقي، ومحاربة الجريمة المنظمة[2].

أولا- التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

لقد تواصلت عمليات التحولات السياسية منذ العام **1989** حيث تم الترخيص لحوالي **57** حزب من مزاولة نشاطها السياسي، هذه التنظيمات التي شملت كافة الاتجاهات والتيارات الدينية والسياسية إلا أن المنعطف التاريخي -أو بالأحرى- نقطة التحول الهامة في هذا السياق تعلقت بنشوب الصدام بين قوات الجيش وجبهة الإنقاذ الإسلامية[3]، إذن مما لا شك فيه أن بداية التنازع والشقاق الذي أفضى إلى أزمة أمنية ودخول الجزائر في حرب أهلية دامية انطلقت بوادره من هذا التاريخ.

ما من شك أن المحطة الفاصلة في تاريخ الجزائر السياسي تتعلق باعتماد التعددية السياسية بعد أزمة أكتوبر **1988** المعروفة وهنا فقط طمح الشعب الجزائري إلى الكثير من التطلعات والأحلام التي أراد

---

[1]- ليلى عصماني وهشام بن حداد، مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، د.د.ن، د.س.ن، ص: 99.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص: 99- 100.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص: 147.

تحقيقها على أرض الواقع وفي مقدمتها الحصول على الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية وفق ضوابطها الحقيقية والمطالبة بتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وها هنا دخلت الجزائر غمار التجربة الديمقراطية والبدء ببناء مؤسسات الدولة القائمة على الشرعية الدستورية.

فبالحديث عن السلطة السياسية في الجزائر في ظل الأحادية الحزبية يمكننا القول بأنها احتكرت بشكل غير شرعي من طرف الحزب الواحد، وفي هذا السياق أشار الأستاذ "**عدي هواري**" الى ذلك بقوله:

إن الاعتماد على أحادية الحزب أدت إلى طريق مسدود بفعل عملية الاقصاء والتهميش التي تعرضت لها قوى اجتماعية وسياسية ذات توجهات مغايره لتوجهات الحزب الحاكم بحيث منعت من الوجود ضمن إطار شرعي[1].

وبالرجوع إلى نتائج التعددية والتغيير نستطيع القول بأنها اعتبرت نتائج غير مرغوبة لما ساقت إليه المجتمع من عنف وعدم استقرار وانعدام الأمن بجميع مستوياته، ناهيك عن انهيار معالم الاقتصاد الوطني، وتأثرالحياة الاجتماعية من خلال فقدان – أو بالأحرى– العجز عن تكريس قيم الترابط، التكافل والتضامن الاجتماعي بسبب انعدام الأمن وبقاء الافراد في عزلة عن بعضهم البعض.

فقد عمقت مرحلة الانتقال التي عاشتها الجزائر بدءا من عقد الثمانينيات من القرن الماضي – والتي ميزتها استحداث ترسانة من الأحزاب السياسية– النظرة السلبية لنشاط الأحزاب والنخب القيادية المرتبطة بها بعد ما آلت إليه الأوضاع على إثر إلغاء أول انتخابات في إطار تبني أسس النظام الديمقراطي[2].

وفي نفس السياق لا بد من التذكير بأن إعلان حالة الطوارئ ابتداء من العام **1992** قد زاد من تعميق أزمة العمل الحزبي في البلاد وغياب الثقة بيمن مختلف أطياف المجتمع المدني والمجتمع السياسي[3]، فالتعددية المنشودة لم تحدث تغييرا حقيقيا جوهريا بل هي مجرد حبر على ورق، حيث أن خصوصيات النظام السياسي بقيت قائمة، ناهيك عن استمرار سيطرة المؤسسات الأمنية والعسكرية على زمام الأمور مركزة قبضتها وسيطرتها على المؤسسات السياسية المدنية، واستمرارية طبيعة العلاقات السائدة قبل تلك التجربة وهي سيطرة السلطة التنفيذية وهيمنتها على باقي السلطات مما كرس لنا مدى تجذر اساسيات النظام السياسي السابق على تاريخ التعددية.

---

[1]– يوسف جحيش، "التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية"، في دورية: الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد: 5، مارس 2015، ص –ص: 232 – 233.

[2]– عبد الناصر جابي، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل"، في مرجع: قوي بوحنية وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص– ص: 196– 197.

[3]– المرجع نفسه، ص: 198.

لقد اشتدت الأزمة الأمنية في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وإلغاء النتائج يوم **1992/1/13**،وللإشارة فإن هذا الحدث يعتبر بداية للمرحلة الثانية من مراحل الأزمة والتي استمرت حتى الشروع في تطبيق مشروع الميثاق الوطني من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي تم الاستفتاء عليه بتاريخ **2005/9/29**[1].

هذه الحقبة تعتبر من أصعب المراحل التي عاشتها الجزائر حكومة وشعبا اعتبارا بأن انعدام الأمن طبعها وألقى بتأثيراته الجانبية على جميع مناحي الحياة، ولأن أهم ما ميز هذه المرحلة هو بروز وولادة العديد من الجماعات الإرهابية التي ارتكبت مجازر شنيعة في حق الشعب الجزائري حيث سميت تلك الجرائم ب: "**مجازر سنوات الجمر من العام 1993 والى غاية 1997 تقريبا**"[2]، وقد تم اعلان حالة الطوارئ التي اعتبرها "**بنجامانستورا**" **Ben Jamin Stora**أمرا صائبا والذي تزامن مع بداية الأزمة الأمنية، حيث اعتبره السبيل الأفضل لحماية الأمن العمومي وممتلكات الدولة العمومية، كما أنه أنجع وسيلة حسب رأيه يمكن من استمرارية السير العادي والحسن لأداء نشاط مؤسسات الدولة العمومية، وقد تدعم هذا القرار بإصدار حكومة "**بلعيد عبد السلام**" لمرسوم صدر بتاريخ **1992/9/30** والمتضمن مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، وهذا كله جاء كنتيجة حتمية لما آلت إليه الأوضاع فقد وصلت الدولة إلى مرحلة الانهيار وإلى الخطر الوشيك، فكما هو معلوم وبعد القيام بحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقرار أصدر من طرف المحكمة العليا زاد العنف والتخريب وتحول الصراع من طبيعته السياسية إلى العنف المسلح[3].

إذن أهم ما واجهت به الحكومة هذا الوضع الأمني المتأزمكأول خطوة هو اصدار المرسوم**92- 44** المتضمن إعلان حالة الطوارئ هذا القانون خول للسلطة التنفيذية أن تحكم رقابتها على المواطنين وذلك في إطار ممارستهم لواجباتهم وقد فرضت نوع من الخناق على الحريات العامة وذلك بسبب حفظ النظام العام في ظل هذه الظروف الأمنية المأزومة،وللإشارة فقد دعا القانون المتضمن إعلان حالة الطوارئ إلى ضرورة الالتزام بما يلي:

---

[1]– نصر الدين نواري، الصحافة والإرهاب في الجزائر، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص: 100.

[2]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

[3]- Stora Ben Jamin, Du terrorisme autopsic de la tragédie Algérienne aujourd'hui, Ed Rocher Noir, France Paris, 1995, p : 24

- تأسيس مراكز أمنية من أجل وضع كل من يشتبه فيه، خصوصا إذا كان يشكل خطرا على الأمن والنظام العموميين.
- التدخل في حق حرية التنقل والإقامة لدواع أمنية محضة.
- تطبيق اجراء التفتيش ليلا ونهارا وبشكل دائم ومستمر.
- حضر كل أنواع التجمهر والتجمع والتعبير عن الرأي.
- عرض الأشخاص المشتبه فيهم بخصوص تهديد أمن الدولة وسلامة أفرادها ومؤسساتها أمام هيئة القضاء العسكري من أجل المحاكمة، وبالتالي التأثير على حق الدفاع عن النفس وفقدانه بشكل مطلق[1].

إذن هذا أهم ما ميز الوضع الأمني خلال هذه الحقبة الزمنية المريرة من تاريخ الجزائر والممتدة من عام **1992** وإلى غاية **1999** تقريبا، حيث بدأ انفراج الأزمة تدريجيا من خلال تبني كمشاريع وبرامج المصالحة والوئام المدني، إلا أن الأمر الأكيد في هذا السياق هو أن الأمن انعدم في البلاد خصوصا وأن الإرهاب أحكم قبضته وعمل في شكل منظم وذلك من خلال بروز مجموعة من التنظيمات الإرهابية التي قتلت ونهبت وتركت آثارا في نفوس الشعب كافة سواء الضحايا منهم أو غير الضحايا.

1- الإجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي لمكافحة الإرهاب

هذا الطرح يفرض علينا التعرض إلى العديد من المسائل المتعلقة على الأقل بأهداف السياسة الخارجية الجزائرية وكذلك دور الجزائر على المستوى الإقليمي بخصوص معالجة بعض الأزمات التي من شأنها تغذية التهديدات الأمنية الجديدة **(الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر، المخدرات....)**، إضافة إلى الدبلوماسية الجزائرية والقضايا الدولية.

أ- أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

الوحدات السياسية الدولية وعلى اختلاف طبيعة نظمها السياسية تتبني جملة من الأهداف بخصوص سياساتها العامة على المستوى الخارجي حيث أنها تسعى دائما إلى المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي*، وذلك لن يتم إلا من خلال إتباع الضرورات التالية:

[1]- عبد المنعم نعيمي، "قراءة في المرسوم الرئاسي 92- 44 المتضمن اعلان حالة الطوارئ"، على الرابط الإلكتروني: http://www.alkanounia.com ، تاريخ الدخول: 2019/3/6، على الساعة: 10:15.

- إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار الإقليمي.
- الدخول في تحالفات مع دول أخرى.
- الحصول على المعونات العسكرية والاقتصادية، ناهيك عن الدخول في معاهدات دولية رسمية وتكتلات سياسية، اقتصادية وعسكرية.
- العمل وبكل جهد على زيادة قوة الدولة.
- تبني خطط استراتيجية الغرض منها تطوير الاقتصاد ودعمه.
- العمل على نشر الثقافة المحلية والإيديولوجية الخاصة بها.
- المشاركة في دعم أسس السلام المحلي، الإقليمي والدولي[1].

من خلال هاته النقاط المعبرة عن الأهداف العامة للدولة نستنتج بأن السياسة الخارجية تصبو إلى ما يلي:

- حماية الإقليم من أي عدوان خارجي أو توتر أو أزمة أو نزاع أو تفكك داخلي.
- العمل على تنمية إمكانيات الدولة من القوة على كافة المستويات والميادين، وذلك بغرض ردع أي عدوان واعتداء خارجي.
- الرفع من مستوى معيشة المواطن وتحقيق رفاهيته.

---

* الأمن يشار إليه على أنه: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة مسبقا" وللإشارة فإن للأمن أربع مستويات أولها أمن الفرد وذلك بحفظه من أي تهديد وأخطار تهدد حياته وممتلكاته المادية والمعنوية، والمستوى الأخر يتمثل في الأمن الوطني ضد الأخطار الممكن أن تهدد الدولة وتمس كيانها وسيادتها وهو ما يعرف بالأمن القومي، وهناك مستوى ثالث للأمن ألاوهو الأمن الإقليمي والمتضمن اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات المحدقة بها، وفي الأخير نجد ما يعرف بالأمن الدولي العالمي وهو من اختصاص وعمل المنضمات الدولية مثل: الأمم المتحدة ومجلس الأمن اللذان يعملان على حفظ الأمن والسلام الدوليين. إذن الأمن القومي يعبر عن مجموعة من السياسات التي تتخذها الدول لضمان سلامة الإقليم والدفاع عن مكتسبات الدولة وحمايتها من أي تدخل – أو بالأحرى – من أي استغلال، وقد اتسع هذا المفهوم في العقود الأخيرة من الزمن ليشمل العديد من القضايا وليس بالضرورة تلك المسائل ذات الطبيعة العسكرية والأمنية ليتسع بذلك ويشمل جملة من الإجراءات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بعد أن أثبت أن هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان والمهددات الخارجية مثل صراع الفروق الطبقية وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة وهي ممثلة في: الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية و الثقافية. للمزيد من التفاصيل حول أبعاد الأمن القومي راجع في ذلك: زكي عبد المعطي، الأمن القومي قراءة في المفهوموالأبعاد، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص– ص: 01 – 04.

[1] – أمين دبور، "السياسة الخارجية"، من الموقع الالكتروني: https://www site.iugaza.edu.ps، تاريخ الدخول: 2018/12/12، على الساعة: 21:35.

- الدفاع عن معتقدات الدولة والمجتمع أمام جملة التحديات والمصاعب التي تواجهها من التيارات المعاكسة لعقيدتها.
- السعي نحو دعم وتحقيق السلام الدولي، وللإشارة فإن هذا الهدف يصنف ضمن الأهداف المعلنة لكل الدول[1].

هناك مبادئ وطنية ثابتة تتبنى عليها السياسة الخارجية وتتحكم في صياغة أهدافها ورسمها على المدى القريب، المتوسط والبعيد، كما أن العوامل الشخصية تلعب دورا حاسما في ذلك، أما بالنسبة للثوابت والمبادئ الوطنية للسياسة الخارجية الجزائرية فهي تتمثل في مجموع المواثيق الوطنية، حيث أنها فصلت بدقة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية[2]، وللإشارة فإن أكثر المواثيق الوطنية الرسمية التي حددت وبدقة مبادئ السياسة الخارجية في الجزائر منذ عهد الاستقلال نجد دستور **1976** الذي خصص فصلا كاملا لتبيان تلك المبادئ، كذلك دستوري **1989** و**1996** أشارا إلى تلك المبادئ في ثلاث نقاط أساسية فقد عبرت المواد: **(25)**، **(26)**، **(27)** من دستور **1989*** عن ذلك[3].

وفيما يلي سنعرض تلك المواد المبينة لأهم الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية وهذا ما من شأنه تسهيل عملية استخلاص أهدافها.

المادة **(86)** من دستور **1976**:

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– حجال صادق وهشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، في: دورية العلوم السياسية والقانون، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، العدد: 03، 2017، ص: 136.

* نصت المادة **(25)** من دستور **1989** على أن:

"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".

أما المادة **(26)** فقد نصت على ما يلي:

"الجزائر متضامنة مع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري".

المادة **(27)** تنص على أن:

"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه". نقلا عن: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المواد: 25، 26، 27، على الرابط الالكتروني: http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1016-1989 ، تاريخ الدخول: 2019/01/01، على الساعة: 00:00.

[3]– حجال صادق وهشام الغنجة، مرجع سبق ذكره، ص:138.

"تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية".

المادة **(87)** من نفس الدستور:

"تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب، تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية، وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية".

المادة **(88)** من نفس الدستور:

"تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية".

المادة **(89)** من نفس الدستور:

"تمتنع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية".

المادة **(90)** من نفس الدستور:

"وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

المادة **(91)** من نفس الدستور:

"لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".

المادة **(92)** من نفس الدستور:

"يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة".

المادة **(93)** من نفس الدستور:

"يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"[1].

إذن مضامين هاته المواد توحي لنا بأن الجزائر بلد من البلدان المنادية بضرورة تبني خيارات السلم والأمن وتفعيل المبادئ الدبلوماسية في تسيير علاقاتها الخارجية بدلا من اعتماد الحرب والنزاعات في ذلك، حيث أنها تسعى لإنشاء علاقات ودية مع دور العالم ككل بعيدا عن مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول والإنقاص من سيادتها.

عموما الجزائر تسعى جاهدة للحفاظ على كيانها من خلال عدم السماح لأي طرف آخر من فرض سيطرته على سياساتها، وبالتالي المساس الغير المشروع بسيادتها الوطنية هاته الأخيرة التي تمثل ركن أساسي من أركان الدول.

وعلى ذكر مفهوم السيادة* نستطيع القول بأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية، حيث أن الدولة بمقتضاها تحظى بحرية مطلقة تامة في إدارة وتسيير شؤونها الخاصة بالبيئة المحلية، الإقليمية والدولية، لكن هذا الوضع لم يبق كذلك مع بروز مجموعة من المتغيرات التي أفرزت تراجعا ملحوظا في مدى تطبيق هذا المبدأ على المستوى العملي، خصوصا على مظهره الخارجي وذلك بسبب تعارض هذا المظهر الخارجي للسيادة مع باقي سيادات الدول الأخرى، ومع ذلك رفضت الدولة رفضا تاما مطلقا المساس بهاته الخاصية التي تميزت بقداستها منذ زمن بعيد، وبالتالي رفض أي تدخل أجنبي أيا كان نمطه والمستهدف لشؤونها الداخلية وسلامة إقليمها[2].

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، من الموقع الالكتروني:-http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976، ، تاريخ الدخول: 2019/01/01، على الساعة: 18:35.

* السيادة كقاعدة دولية ظهرت منذ سنة **1468** في إطار نصوص معاهدة وستفاليا والتي أكدت وبكل وضوح أن الدولة لها شؤون متعلقة بالبيئة الداخلية لنظامها السياسي وأخرى متعلقة بالبيئة الخارجية كما أبرزت المعاهدة ضرورة عدم التدخل في تلك الشؤون من قبل الكيانات الأخرى فالمبدأ إجباري لا بد من الالتزام به في علاقات الدول ببعضها البعض، وهناك اتجاه فكري سائد يؤكد بأن السيادة بمفهومها المعاصر تعود إلى القرن السادس عشر وأول من استخدمها هو الفقيه الفرنسي "**جونبودان**" فعمل بها في النظام الفرنسي، ثم اهتم " **توماسهوبز**" بالاصطلاح مع بدايات القرن السابع عشر ليتواصل ذيوعه فتردد على الألسنة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها في العام **1776** ومع هذا الإقبال على المفهوم أصبح محوريا في دساتير بعض الدول، وعلى إثر كل هذا أخذ المفهوم يتطور بتسارع فبعد ارتباطه بالأمير الحاكم في وقت ما تطور المبدأ ليرتبط بالشعب الصاحب الفعلي للسلطة. للمزيد انظر: عبد الرحمن مسعد زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابعالدولي، ط.2، مصر: دار الكتب القانونية، 2008، ص: 500.

[2]– عبد القادر بوراس، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص: 19.

إذن أهداف السياسة الخارجية للجزائر ترتبط بسيادتها، كرامة شعبها واستقلالية مؤسساتها إلى غير ذلك من الأمور التي تعطي للبلاد هيبتها بين الأمم، وإذا ما حاولنا التركيز في هذا السياق على دور العوامل الشخصية في تحديد أهداف السياسة الخارجية فإننا نؤكد على الفكرة القائلة بأن الجزائر مع تولي "**عبدالعزيزبوتفليقة**" الحكم استطاعت استرجاع أمنها، سلامة إقليمها ومواطنيها بفضل سياسات المصالحة والوئام التي كان لها صدى واضح في قضية احتواء الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد خلال حقبة التسعينيات تقريبا منذ العام **1992** وإلى غاية يومنا هذا لازال مشروع المصالحة الوطنية قائما بحكم بقاء بعض الشبكات الإرهابية التي لازلت تحاول زرع الفتنة والشتات في هذا الوطن، عموما وكما هو معلوم الجزائر وبعد استطاعتها محاربة هاته الجماعات الإرهابية والتفاوض معها استعادت مكانتها الدولية بعد أن كانت تعيش في عزلة فرضتها عليها الظروف الأمنية الغير مستقرة في البلاد.

فهناك العديد من الباحثين والمفكرين من اعتبروا العوامل الشخصية لها دورا فاعلا في توجيه قرارات السياسة الخارجية انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات التي بينوها*، فقد أكد أصحاب هذا الطرح من أن تفسير تأثير العوامل الشخصية في عملية صناعة القرار على مستوى السياسة الخارجية يتم من خلال معرفة طبيعة المميزات الشخصية للفرد المكلف بصناعة القرار، حيث أن القيادة لها تأثير واضح ودور حاسم بخصوص مسألة توجيه السلوك الخارجي للدولة، ففي بعض الأحيان تتسم شخصية القائد بالانفتاح مثلا وعدم الانطواء والاهتمام بما يجري في الداخل على حساب ما يحدث في الخارج فعند هذا الحد يولي القائد اهتماما كبيرا لقضايا التعاون والمشاورات على المستوى الخارجي، الإقليمي والدولي، وكذلك يدعم المشاركة في القمم الدولية المنعقدة ويعترف بالدول الأخرى ومدى مساهمتها في تقوية الأطراف الأخرى، ناهيك عن اهتمامه بمسائل التجارة والاستثمارات الأجنبية وطرق جلبها، ودعم المفاوضات لحل النزاعات[1],

* العنصر البشري يعتبر فاعلا في العلاقات الدولية ومحورا رئيسيا في إدارة تلك العلاقات، وعلى الرغم من أن الوحدات السياسية الدولية هي الإطار الذي يتم من خلاله تبادل تلك العلاقات إلا أن الإنسان هو الذي يديرها ويخطط لها وينظمها، لذلك يمكن الجزم بان فهم الظواهر الدولية ومختلف جوانبها يتطلب ضرورة دراسة شخصيات الأفراد الذين يتخذون القرارات بالنيابة عن دولهم، وللإشارة فان تحليل عملية صنع القرار السياسي يسهم بدوره في تحليل دور الشخصية أي دور القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة في أي مجتمع، حيث يتضح وزن هاته القيادة ومدى تأثيرها. للمزيد من التفاصيل حول نظريات الشخصية القيادية ودور هاته الأخيرة في عملية صنع القرار السياسي راجع في ذلك: علي محمد بيومي، دور الصفوة فياتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، من الصفحة: 43 إلى الصفحة: 50.

[1]– عديلة محمد الطاهر، "تعظيم دور العوامل الشخصية فـي صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب"، في: مجلة البحوثالسياسية والإدارية، العدد: 05، ص: 163.

مع حلول العام **1999** وتولي السيد "**عبدالعزيزبوتفليقة**" الحكم اهتم باستعادة السلم والأمن داخل الوطن وقد عمد بالتوازي مع ذلك إلى محاولة استرجاع مكانة الجزائر على المستوى الخارجي إقليميا ودوليا، فكما هو معروف الأزمة الأمنية التي عصفت ببلادنا جعلتها تعيش في عزلة فرضتها تلك الظروف فقد اهتم القادة السياسيين آنذاك بحل الأزمة واستتباب الأمن الداخلي وأهملوا جوانب أخرى في السياسة العامة تحديدا تلك المتعلقة بالشؤون السياسية الخارجية، وحتى من بين تداعيات تلك الأزمة على المستوى الخارجي هو عدم مجيء السياح إلى الجزائر والنظر إلى المواطن الجزائري على أنه شخص معنف وفي الكثير من الأحيان نعت باسم "**الإرهابي**"، ما إلى ذلك من الانعكاسات الخطيرة الأخرى.

عموما شخصية السيد "**عبدالعزيزبوتفليقة**" هي تلك الشخصية المتفتحة الراغبة في بناء علاقات خارجية وإحياء مكانة الجزائر في المجتمع الدولي حتى أنه سمي ب: "**الدبلوماسيالمحنك**"، وبالرجوع إلى بعض نصوص الخطابات الرئاسية التي ألقاها على مسامع الشعب الجزائري نلمس ذلك بشكل جلي، وفيما يلي سنعرض بعض المقاطع منها.

"الجزائر عاشت أزمة وطنية متعددة الأوجه كادت تهدد كيان الدولة الوطنية والنظام الجمهوري"[1].

"إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينيات قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية"[2].

"لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تحمل له، لأننا ننطلق من حقيقة أساسية وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذا إلى جسم المجتمع فساهمت في تفجيره وإضعافه"[3].

من خلال هذه الأقوال التي أدلى بها الرئيس "**عبدالعزيزبوتفليقة**" نلمح جيدا مدى اهتمامه بشؤون السياسة الخارجية ومحاولته وبكل جهد من تغيير النظرة السلبية التي أصبح العالم يرى الجزائر بها، مبرزا في برنامج عمله تحسين الأوضاع الداخلية بما يعزز صداقات التعاون والشراكة مع المحيط الخارجي، ولعل أهم وأول خطوة في ذلك تتركز حول استتباب الأمن والقضاء على ظاهرة الإرهاب في الجزائر.

---

[1]– عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 / 2004"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004/ 2005، ص: 51.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص: 52.

إذن من خلال كل ما تم التعرض إليه نستخلص أهم الأهداف لبرنامج العمل الوطني خلال مجيء عبد "**العزيزبوتفليقة**" للحكم في النقاط التالية:

- العمل على تكريس دولة الحق والقانون من خلال تثبيت أسس الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد في المجتمع.
- استمرارية الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تطوير الاقتصاد الوطني في إطار العصرنة، وإتباع النهج الجديد القائم على أسس المنتظم اللبرالي.
- العمل وبكل جهد على دعم أسس الاستقرار والوئام المدني، مع ضرورة تعميق ثقافة التحديث والاجتهاد من خلال تكثيف جهود التضامن الاجتماعي.
- ضرورة استعادة مكانة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي وإخراجها من قوقعة العزلة التي عاشتها خلال العشرية السوداء وذلك من خلال تطوير علاقات التعاون الدبلوماسية والانفتاح على الآخر في ظل سياسات العولمة.
- انتهاج جميع أطر التضامن، التسامح، الازدهار والتقدم[1].

إذن نلمس من خلال ما سبق أن الرئيس "**عبدالعزيزبوتفليقة**" اهتم اهتماما كبيرا بقضايا وشؤون السياسة الخارجية انطلاقا من عدة اعتبارات أولها أن أي بلد لا يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة الدولية، خصوصا وأننا اليوم نعايش فترات حاسمة طبعتها تحولات كثيرة متعددة الجوانب والأبعاد، فقد برزت مفاهيم الاعتماد المتبادل، حسن الجوار، التعاون بجميع مستوياته الإقليمية والدولية إلخ...، لذلك وجب علينا كأفراد نعيش في مجتمع أن نتعايش مع هاته الظروف طوعا أو كرها.

ب-دور الجزائر على المستوى الإقليمي

بداية نشير إلى نقطه أساسية هامة مفادها أن هناك مجموعة من القضايا التي ترسم توجهات السياسة الخارجية خصوصا في قضايا الجوار الإقليمي لطالما يحاول الإعلام والنصوص الرسمية تصويرها، تلك الأسس تتلخص في النقاط التالية:

- رفض إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على التراب الوطني.

[1]- إبراهيم رماني، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 - 2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، ط1، الجزائر: منشورات ANEP ، ص: 18.

- التمسك بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول والإيمان بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع احترام سيادتها الإقليمية ووحدتها الترابية.
- اعتراف الجزائر الرسمي والعلني بجمهورية الصحراء الغربية، ودعوتها الحثيثة بضرورة تبني مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الصحراوي.
- تحفظ الجزائر تجاه التغيير الغير سلمي للنظم والمؤسس على العنف الغير مشروع، فقد رفضت الانقلاب في موريتانيا وكذلك تحفظت بخصوص الأحداث في تونس وليبيا[1].

وللتذكير فإن السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها، فهي تعبر عن الاتجاهات العامة المتبناة من قبلها في علاقاتها مع جل أشخاص القانون الدولي العام، وذلك انطلاقا من مصالحها القومية، لذلك فهي لا تعدو أن تكون مجرد مجموعة أهداف وطنية تسعى الدولة إلى تحقيقها، كما تعبر عن ذلك النشاط السياسي الذي يقوم به صانع القرار والرامي إلى التعاون مع البيئة الخارجية طبعا وفق ما يخدم المصالح العامة الكبرى، وكما هو معلوم الجزائر متمسكة إلى اليوم بضرورة حق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال، كما أن لها حق التحكم التام في ثرواتها الوطنية في إطار الإيمان بضرورة تطبيق مبدأ عدم التدخل عمليا، إضافة إلى رفض استخدام القوة أو حتى التهديد بها كحل للقضاء على النزاعات المحتمل وقوعها[2].

لقد سجلت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة عودة قوية لفتت انتباه الكثيرين على مستوى الساحة الدولية، وقد كان نجاح وساطتها في حل ومعالجة بعض القضايا ومواقفها الشجاعة إزاء ذلك يعد مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة الحراك الدولي، ولعل الملاحظة الأكيدة والملموسة في هذا السياق تتجلى في أن تلك الدبلوماسية شهدت عقدين ذهبيين الأول تمثل في سنوات السبعينيات وإلى غاية **1979**، والعهد الثاني الذهبي تمثل في مرحلة انفراج الأزمة التي عاشتها البلاد في السنوات القليلة

[1]- عبد القادر عبد العالي، "السياسة الخارجية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، في: دورية المجلة الجزائريةللأمن والتنمية، العدد: 07، 2014، ص: 18.

[2]– مصطفى بوتورة، "سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان"، في: صحيفة الشعب اليومية، السبت 21 مارس 2015 .

الماضية، ولعل النقطة الجوهرية التي لا بد من الإشارة إليها في هذا الإطار هي مدى تمسك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية وعدم تغيرها بتغير الحكومات والرؤساء[1].

لذلك إذا ما عدنا مثلا إلى "**ملفالصحراءالغربية**" فإن بلادنا لازالت متمسكة بدعمها للقضية وتشبثها بآلية الحل السلمي في إطار المفاوضات، لأن القضية لا تخص الطرفين المغربي والصحراوي فحسب بل هي قضية تؤثر على جل المناطق المجاورة لها والجزائر واحدة منها.

الجزائر دولة متضامنة مع كافة الدول الإفريقية دون أي استثناء وهي من الدول المدافعة عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال من أي نوع من أنواع الاستعمار، وفي هذا الصدد فإن البلاد متمسكة بقرار دعمها ومساهمتها لتطبيق مخطط السلام* تطبيقا كاملا بخصوص القضية[2].

وفي سياق آخر وبخصوص دور الجزائر دبلوماسيا على المستوى الإقليمي تجلى في العديد من المظاهر والمناسبات فمثلا الجزائر لعبت دور الصدارة في تبني خيارات رفع التحديات المرتبطة بالعولمة وتمكين القارة الإفريقية من تقلد دور اللاعب الفاعل الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي، مع تطوير آليات الديمقراطية وإقامة السلم والأمن في القارة الإفريقية[3].

وللتذكير فإن وصول "**عبدالعزيزبوتفليقة**" للحكم تزامن مع تحولات جيوسياسية مهمة في القارة الإفريقية حيث أسس الاتحاد الإفريقي عام **2000** في إطار قمة "**لومي**" وذلك بغرض إصلاح السياسات القطاعية

---

[1]– فايزة سايح، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، في: الحوار، 2009/04/09، على الرابط الالكتروني: https://www.djazairess.com/elhiwar/12454، تاريخ الدخول:2019/03/27، على الساعة: 01:27.

* التفاوض بالنسبة لقضية الصحراء الغربية أخذ منحى آخر وشكل منقطع النظير، وذلك بسبب عدم البحث الجاد عن حل عادل ونهائي للقضية بدل العرقلة وفرض تسوية غير عادلة، لقد أجريت العديد من المفاوضات والنقاشات تحت وساطة الأمم المتحدة وعلى رأسها مناقشات لشبونة، برلين ووصولا إلى هيوستن في سبتمبر **1997** هاته الأخيرة التي اعتبرت مضيعة للوقت وفقط حيث أن الميكنيزمات المستخدمة من قبل "**جيمسبيكر**" **JamesBecker** لم تكن إلزامية وذات أهمية بالنسبة للطرف المغربي الذي تعنت وتمسك برغبته الواضحة ومع ذلك واصل "**جيمسبيكر**" في خططه ومجهوداته حتى تم التوصل إلى التوقيع على خارطة الطريق المسماة "**اتفاقيةهيوستن**" والتي هي الأخرى لم تؤت ثمارها بسبب الرفض المغربي المتكرر لتوصياتها. للمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع: خطري الزين، "المفاوضات حول الصحراء الغربية: مفاوضات للحل أم للتعطيل"، على الرابط الالكتروني: https://mapnr.blogspot.com/2014/01/blog-post_5820.html، تاريخ الدخول: 2019/03/28، على الساعة: 20:22.

[2]– إبراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 347– 348.

[3]– جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: المحددات والأبعاد"، في: مجلة آفاق لعلم الاجتماع، د. س. ن، ص: 173.

لدول القارة والعمل في إطار تنسيق الجهود والعمل المشترك من خلال إرساء سبل وآليات التعاون جنوب – جنوب[1].

ولعل هذا ما تجلى من خلال العديد من الخطابات السياسية التي ألقاها الرئيس "**عبدالعزيزبوتفليقة**" في العديد من القمم والمناسبات فقد أقر بمدى تمسك الجزائر بوعودها المرتبطة بالعمل المشترك والتعاون مع نظيراتها من الدول الإفريقية بغرض النهوض بالقارة وتطوير سياسات دولها واقتصادياتها.

وهذا ما توضح من خلال هذا التصريح المدلى به في "**معهدجنوب إفريقياللشؤونالدوليةجوهانسبورغ**" بتاريخ **18/ 10/ 2001**، حيث قال:

"فإن الجزائر منذ أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية تولي أهمية واضحة بينة لمشاكل إفريقيا دون أن تهمل مع ذلك المشاكل الدولية الأخرى ولا وجه للغرابة في هذا، إذ أن الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا إفريقيا في المقام الأول دون التنكر لانتمائها للعالم العربي وللعالم المتوسطي لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا"[2].

ما يمكن الإشارة إليه وبشكل ملح في هذا الإطار هو التذكير بأن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في الآونة الأخيرة ركزت أكثر على البعد الأمني وذلك تجلى خصوصا من خلال قضايا الجوار المغاربي للجزائر والساحل الصحراوي اللذان عرفا تحولات سياسية وأزمات أمنية مهددة لباقي دول الجوار الإقليمي[3].

وبما أن الجزائر أدركت أنها من بين الفواعل التي ألقيت على عاتقها مهمة إدارة العملية الأمنية في المنطقة[4] فإنها جعلتها أولوية من أولويات سياستها الخارجية، ولعل أهم الدلالات أو المؤشرات بحول هذا الخصوص تركزت فيما يلي:

---

[1]– المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[2]– إبراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص: 467.

[3]– سمير قط، "السياسة الخارجية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، في: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد:01، جانفي 2017، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص: 77.

[4]– بوحنية قوي، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، على الرابط الالكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html، تاريخ الدخول: 2019/04/03، على الساعة: 20:14.

فالمؤشر الأول تجلى في مدى ضرورة تعاطي الجزائر مع الفضاء الإفريقي الذي ميزته الهشاشة والأزمات المتعددة الأبعاد والجوانب، ومن الضروري على هذا البلد أن يولي أهمية للمقاربة الأمنية حتى ولو كان ذلك على حساب المجالات الاقتصادية[1].

أما المؤشر الثاني فقد تجلى من خلال قبول الجزائر لدور الفاعل من أجل إدارة الوضع المأزوم في "**منطقةالساحل**" التي تعتبر مصدرا للتهديدات بكل أنماطها ومستوياتها، وفي هذا السياق اعتمدت الجزائر أسلوبا انكفائيا معتمدا على الذات من أجل ضمان وتأمين الدبلوماسية الأمنية[2].

وأخيرا لازالت إفريقيا تعاني من جملة متعددة من الأزمات التنموية فهي لازالت تصنف ضمن خانة الدول الهشة التي اعتبرا كل من "**ستيوارت**" و "**براون**" أن لها ثلاث أبعاد رئيسية ألا وهي: الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات والحفاظ على شرعية النظام وضمان استمراريته وبقائه[3].

ما من شك أن صناع القرار في الجزائر– واعتبارا من تراكم جملة من الأزمات المهددة للقارة الإفريقية ككل، وبحكم أنها جزء من القارة يؤثر ويتأثر بما يحدث– أدركوا تماما مدى ضرورة وضع وظيفة التدخل الدبلوماسي من أجل حل المشاكل هاته في أجندة سياستها الخارجية كأولوية، لأن تلك المشاكل تعتبر تهديدا ملموسا للجزائر، وهذا ما فسر من خلال وساطتها الجادة والمتعددة في حل بعض الأزمات.

وعلى ذكر الوساطة الجزائرية في حل أزمات دول إفريقيا سنعرج على توضيح دورها الحيوي في احتواء "**النزاع المالي –الطوارقي**"، الذي هدد كيان الدولة المالية وكاد يلقي بتداعياته السلبية على باقي مناطق الجوار الإقليمي وعلى رأسها الجزائر التي تتواجد هي الأخرى في صحراءها الأقلية الترقية*.

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

* الأقلية الترقية في الجزائر حقيقة لا تشكل تحديا يهدد سلامة وأمن البلاد بسبب عدم ظهور مطالب تدعو إلى حق الانفصال وبناء كيان مستقل لها من قبل قادة القبائل الترقية، لكن ومع نشوب الأزمة في شمال مالي مع حلول العام **1990** تحولت النظرة لهاته المسألة من قبل صناع القرار في

1– في الجزائر حقيقة لا تشكل تحديا يهدد سلامة وأمن البلاد بسبب عدم ظهور مطالب تدعو إلى حق الانفصال وبناء كيان مستقل لها من قبل قادة القبائل الترقية، لكن ومع نشوب الأزمة في شمال مالي مع حلول العام **1990** تحولت النظرة لهاته المسألة من قبل صناع القرار في الجزائر، للمزيد من التفاصيل حول التحديات الأمنية لأزمة الطوارق راجع: سفيان ريموش وحكيمة علالي، "السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، في مرجع: بومدين طاشمة، المشكلات السياسية قي القارة الإفريقية، ط.1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ، 2016، ص– ص: 643 – 688.

عموما – وكما أسلفنا القول– لعبت الجزائر دورا أساسيا محوريا في متابعة تطورات النزاع المالي – الطوارقي هادفة إلى الحفاظ على وحدة الدولة ومحاربة نوايا الانفصال والتشرذم هناك، معتمدة من خلال ذلك أساليب راقية للحوار وحسن الجوار الإقليمي والتقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في حدود المرغوب تماشيا مع احترامها للمواثيق الدولية.

باختصار دور الجزائر بخصوص تلك الأزمة تمثل في اتخاذها لموقف يدعو إلى ضرورة المحافظة على الوحدة الترابية المالية، وعدم إقصاء الأقلية الترقية والدفاع عن حقوقها المشروعة في العيش بسلام وتعاون وتآخي بين باقي السكان[1].

وبحلول العام **2006** اشتد النزاع وهذا ما أدى إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية النزاع المسلح بشكل نهائي والذي لطالما مثل تهديدا خطيرا لمنطقة الساحل الإفريقي[2]، وللتذكير فإن المشرف على هاته الوساطة هو السيد الرئيس "**عبدالعزيزبوتفليقة**" وقد أوكلت المهمة هاته إلى الدبلوماسي "**عبدالكريمغريب**" وقد اعتبرت هاته الاتفاقية بحق مخرج حقيقي للأزمة، حيث نصت مضامينها على ما يلي:

- انسحاب القوات العسكرية التابعة للحكومة المالية من المناطق الخاصة بالطوارق.
- دعم الوحدة الترابية الوطنية المالية والتأكيد عليها[3].

وكما هو معلوم الأزمة الترقية في مالي بدأت بتمرد هاته الأخيرة في الشمال على نظام الحكم القائم، ثم تطورت وتصاعدت إلى أن أضحت المنطقة منطقة استقطاب وجذب بالنسبة للجماعات الإرهابية التي مثلت تهديدا أمنيا خطيرا إقليميا ودوليا، وللإشارة فإن التدخل الأجنبي بزعامة الدولة الفرنسية زاد الطين بلة، وبخصوص الجزائر فقد اتخذت موقف الحياد الإيجابي– بعد أن كانت لها مساعي عديدة حميدة تتضمن الحل السلمي والتسوية العادلة– مع حلول العام **2012**[4].

---

[1]– نبيل بوبية، "المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، السنة الجامعية: 2011/2010، ص: 136.

[2]– المرجع نفسه، ص: 140.

[3]– خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، السنة الجامعية: 2011/2010، ص: 179.

[4] – Aida Ammour Laurence , « L'Algérie et les crises régionales entre velléité hégémonique et repli sur soi », sur le lien : http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf, le : 06/04/2019, 01 :34.

هذا القرار أرجعته الباحثة "**لورنسعايدةعمور**" إلى مجموعة من الأسباب ألا وهي انشغال البلاد بأمور أهم وهي التحضير لانتخابات تشريعية مع حلول العام **2012**، والإقبال أيضا على انتخابات رئاسية في العام **2014**.[1]

ما تجدر الإشارة إليه في الأخير هو أنه وبرغم نجاح الدبلوماسية الجزائرية في حل قضايا إفريقيا بما فيها أزمة مالي إلى حد ما، إلا أن الأزمات المتجذرة في القارة لا زالت تهدد كيانات دولها وعلى اختلاف طبيعتها، فالمطلوب هو تكثيف المزيد من الجهود في ظل دعم أسس التعاون جنوب – جنوب وخلق بيئة ملائمة للعمل المشترك قوامها مكافحة الإرهاب بجميع أنماطه في المنطقة، ودعم برامج التنمية في جل مناطق الساحل الإفريقي خصوصا والتي تعاني من الفقر،التهميش واستبداد نظم الحكم.

ت- الدبلوماسية الجزائرية والقضايا الدولية

للجزائر دور هام وحاسم في معالجة بعض القضايا ذات البعد الدولي وقد تجلى ذلك من خلال تدخلها الدبلوماسي في العديد من المرات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى اهتمامها بالبيئة الخارجية التي يتفاعل معها نظامها السياسي.

فالجزائر لطالما أكدت على أهمية التعاون الدولي بكل أنماطه وصوره[2]، سواء كان هذا التعاون مؤطرا لأغراض سياسية أم اقتصادية أم أمنية، ولعل أهم ما عمدت إليه الجزائر في الآونة الأخيرة وجعلته في صميم اهتمامها بعد مجيء الرئيس "**عبدالعزيزبوتفليقة**" إلى الحكم هو التعاون على الصعيد الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الإرهاب الذي عانت منه تقريبا جميع أقطار العالم بما فيها الجزائر.

وفي هذا الإطار عبر "**عبدالعزيزبوتفليقة**" عن ذلك بقوله بمناسبة افتتاح السنة القضائية **2001/ 2002** بتاريخ **2001/10/28**:

"لقد دفعت الجزائر ضريبة ثقيلة من أرواح بشرية وخسائر مادية في كفاحها ضد الإرهاب الذي يعصف بها منذ أكثر من عشر سنوات وما انفكت تدعو بقية المجتمع الدولي إلى تعاون وثيق فعال لوضع حد للشبكات التي تغذي الإرهاب، ولقطع المساعدات التي يستفيد منها في بعض البلدان الغربية ولتفكيك مصادره من مال وسلاح ودعاية، وباختصار دعت الجزائر إلى خوض معركة لا هوادة فيها ضد أولئك الإرهابيين وفي جميع الميادين.

[1] -Ibid

[2] – مصطفى بوتورة، مرجع سبق ذكره.

وإن ما يدعو للارتياح في أوساط الشعب الجزائري الذي كافح بمفرده هذا الوباء زمنا طويلا هو كون هذا الرعي قد صار اليوم أمرا يتقاسمه العالم أجمع، ولا شك في أن الجزائر ضمن هذه التعبئة التي تتحدد معالمها ضد الإرهاب في العالم كله ستكون شريكا حازما ونشيطا حتى تتمكن الحياة الدولية من أن تستعيد في إطار الشرعية الدولية هيئتها الطبيعية القائمة على قواعد القانون المعترف بها والمقبولة من لدن الجميع ... لقد كشفت المحنة أشياء كثيرة ويسوؤني أن أكرر أمامكم بأن الجزائر والشعب الجزائري قد كافح وحده بلا مبالاة البعض من الأشقاء والأصدقاء وربما بشماتة البعض الآخر، ولكن الشعب الجزائري له تاريخ عريق تمتد جذوره لآلاف السنين فكم من محنة عرف وكم من محنة واجه وخرج دائما منتصرا موحدا مهما كانت المؤامرات المدبرة ضده"[1].

وفي لقاء جمعه بالشخصيات السياسية ورجال الأعمال الأمريكيين بمؤسسة "**جيمسبيكر**"/ **هيوستن** في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ **02/ 2001/11** صرح قائلا:

"فنحن فيما يخصنا خبرنا الإرهاب الذي أصابكم منذ أكثر من عشر سنوات وبالرغم من كل ما بذلناه من مجهودات لتحسيس المجموعة الدولية حول مأساتنا فإنه قد تعين على الشعب الجزائري أن يواجه لوحده وفي جو من اللامبالاة شبه العامة هذه الآفة التي تهدد البشرية جمعا، مثلما لمستم ذلك يقينا عندكم مؤخرا، إنني لمتيقن من أن التعبئة الحالية للرأي العام والحكومات ستسمح بوضع حد لهذا العنف الهمجي البشع الأمر الذي يفرض علينا وعلينا أن نقر بذلك استعمال وسائل عسكرية وأمنية بل والقيام بدراسة نقدية شجاعة للأوضاع الدولية التي أتاحت بروز الإرهاب في البلدان الإسلامية وفي بقية العالم على حد سواء"[2].

نلاحظ جليا مدى اهتمام صانع القرار الجزائري ببناء علاقات دبلوماسية مع المحيط الخارجي وذلك لن ينجح إلا من خلال دعم أسس التعاون على دحر الإرهاب والقضاء عليه لدعم وضمان مبدأ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والعيش المشترك في إطار حوار الحضارات والاعتماد المتبادل سواء في المجال الاقتصادي أو الأمني أو السياسي أو الثقافي.

فكما هو معلوم الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة يصعب مواجهتنا حيث أنها تبرز كنتيجة لتراكم جملة من العوامل الشخصية، النفسية، الثقافية، السياسية والاقتصادية، وقد أدى اختلاف أراء قادة الدول حول الإرهاب ومسبباته وخصوصياته إلى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بخصوص التعاون من أجل مكافحته والتصدي له، وفي الحقيقة يمكن القول بأن أغلب الجهود الدولية المبذولة بخصوص الكشف عن

[1]– نقلا عن: ابراهيم رماني، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 762– 763.

[2]– نفس المرجع، ص: 763.

حقيقة ومصادر الإرهاب باءت بالفشل مما عرقل مسألة الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحته، حتى أن المؤتمر المنعقد في عام **1973** لبحث الإرهاب والجريمة السياسية قد انتهى إلى

نتيجة مفادها أن عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة النشاطات الإرهابية هو العقبة الرئيسية التي تحول دون اجتثاث هذا الداء والخطر[1].

وللإشارة فإن الظاهرة الإرهابية لم تقتصر على دولة بعينها أو مجموعة إقليمية وإنما هي ظاهرة يمكن وصفها بالظاهرة العالمية، وقد نظر إليها العديد من الباحثين والمفكرين بأنها الشكل الأساسي للصراع في العلاقات الدولية، وبديلا عن الحروب ذات الطبيعة التقليدية، خصوصا وأن الإرهاب أضحى يعمل بشكل منتظم ومخطط له متكيف مع شروط العولمة، التطورات التكنولوجية والإعلامية والمعرفية الحاصلة على مستوى العالم، وهذا ما أضفى على الظاهرة المزيد من التعقيد، التشابك وصعوبة الحل[2].

وللتذكير فإن أحداث **2001/09/11** الواقعة في الولايات المتحدة الأمريكية أعطت مصداقية وثقة أكبر للمشاريع المقترحة من قبل الجزائر والتي لطالما دعت إلى تثمينها والعمل بها من أجل مكافحة الإرهاب والحد من انتشاره المتسارع واللامتناهي، وهذا ما ثمن التجربة الجزائرية في مكافحته على المستوى الإقليمي والدولي، وفي إطار المؤتمر العالمي لقمة الأمم المتحدة لعام **2005** وفي مداخلة ألقاها رئيس الدولة الجزائرية دعا وبإلحاح إلى ضرورة دعم وتبني خيارات مكافحة الإرهاب والحد منه، كما أثنى بدور هيئة الأمم المتحدة في دعم سبل التعاون الدولي وترقيته بغرض مكافحة الإرهاب من خلال أولا القضاء على مصادر تمويله وعلى الشبكات التي تقوم بتقديم الدعم اللوجستيكي له[3].

إذن نشير ونؤكد على أن الجزائر – وبحكم تجربتها في الحد من ظاهرة الإرهاب والخروج من تداعياتها السلبية تدريجيا منذ البدايات الأولى لانفراج تلك الأزمة –، أصبحت تمثل قطبا عالميا رائدا في هذا الصدد، لذلك يعد التعاون الدولي بخصوص مكافحة الإرهاب خطوة أولى من شأنها دعم آلياته على مستوى باقي الميادين.

---

[1]– محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، من الموقع الالكتروني:
www.assakina.com/center/parties/35328.html ، تاريخ الدخول: 2018/08/05، على الساعة: 19:43.

[2]– عادل جارش، "الإرهاب الحديد: دراسة في المفهوم، الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة"، في: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 09، العدد:03، ديسمبر 2018، ص: 281.

[3]– حكيم غربي، "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"، على الرابط الالكتروني:https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/، تاريخ الدخول: 2019/04/09، على الساعة: 21:09.

تأسيسا على ما سبق فإن المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب ومواجهة خطره تلخصت في الخطوات التالية:

- ضرورة التأكيد على مبدأ تخفيف المنابع المادية والمعنوية الفكرية المفعلة للظاهرة الإرهابية.
- التركيز على مبدأ المقاربة الشاملة بمعنى الربط بين قضايا السلم والأمن والتنمية بأبعادها الشاملة لمواجهة تحديات الظاهرة الإرهابية.
- التركيز على الأطراف الخارجية في مواجهة هذا التحدي الصعب وذلك من خلال تبني العمل المشترك وتنسيق الجهود على المستوى الإقليمي دون المساس بالسيادة الوطنية والتدخل في الشؤون المحلية.
- الشراكة والتعاون على المستوى الدولي أيضا بهذا الخصوص دون السماح للأطراف الخارجية بالتدخل في شؤون الدولة الداخلية[1].

وعلى الرغم من أن الجزائر واجهت المعضلة الأمنية بمفردها حتى أنها خلال مرحلة التسعينات باتت تعيش في عزلة دولية ولم تلقى أي نوع من المساعدة للخروج منها، إلا انها وبحكم تجربتها لم تبخل بمساهمتها في مكافحة الإرهاب عبر العالم أو ما اطلق عليه عقب أحداث **11سبتمبر2001** باسم: "**الإرهابالدولي**" من خلال استخدامها للعديد من الخطط والبرامج.

[1]– مخلوف ساحل، "المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات"، في: مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد:3، 2016، ص – ص: 32 – 33.

2- الإجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي لمكافحة التطرف والراديكالية

تعتبر الجزائر بأن مواجهة أزمتي التطرف والراديكالية لن يثمر النتائج المرغوبة إلا بتضافر الجهود على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية، ومن هنا صاغت خطة عمل تتمحور حول التقيد بالمبادئ التالية:

- وضع قضية مكافحة التطرف* والتصدي للراديكالية** في خانة اهتمام جميع الشركاء، وذلك من خلال إقامة برامج فعالة بخصوص ذلك والمضي نحو معاقبة كل متورط قفي حركات نشر الراديكالية وأعمال التطرف.
- ضرورة التوعية من ظاهرة الخوف من الإسلام والتعريف بمبادئ هذا الدين الذي تركزت قواعده حول مسألة السلام ونشر الأمن والطمأنينة، وادراج هذه المسألة في أجندات المنظمات الإقليمية والدولية.
- المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تخص مكافحة التطرف.
- دعم فكرةإنشاء جمعية علماء دول منطقة الساحل نظرا لما تشهده هذه المنطقة من فراغ ديني كبير خصوصا بعد انهيار شمال مالي وتدمير أجزاء من المدينة الأثرية العلمية في دولة مالي "**تمبكتو**".
- الشروع في تطبيق برامج تكوين الأئمة في بلدان منطقة الساحل.
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج هادف إلى مشاركة الجزائر بتجربتها في مكافحة الإرهاب، وذلك بغرض محاربة ظاهرة التطرف العنيف، وقد ثمن هذا التعاون بوضع

---

*التطرف هو تبني أو التمسك بأفكار أو أيديولوجيات أو معتقدات متشددة. ومن أجل التوضيح، يتم تأسيس بعض الأيديولوجيات أو المبادئ الدينية بالصورة التي تتيح اعتناقها بنهج متشدد أو معتدل. فالتطرف هو تبني النسخة المتشددة من أيديولوجية أو مبدأ ما، والذي عادة ما يكون مرتبط بالدين، إلا أنه في الحقيقة قد يتعلق بأي معتقدات.

الراديكالية هيفي الاصطلاح فالراديكالية تعني النهج الذي تتبعه الأحزاب السياسية لتحقيق الإصلاح الشامل الجذري للمجتمع، كما أن لها صفة التقدمية؛ فهي تهتم بجوانب المجتمع ومشاكله بشكل شامل في المجالات السياسية، الاقتصادية، والفكرية، والاجتماعية، والدستورية وما إلى ذلك؛ بهدف تحقيق تغيرًا جذريًا ينقله من حالة الكود والتراجع والتخلف إلى حالة التقدم، ومن الدلالات الأخرى للراديكالية هي " **التطرف"، وفي الوقت الحالي يتم إطلاق مصطلح الراديكالية على الأحزاب، والحركات، والجماعات التي تتميز بالتطرف، والتشدد في أسسها ومبادئها.

كمية كبيرة من الوثائق والأرشيف المكتوب والسمعي البصري تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة[1].

ثانيا- التجربة الجزائرية في مواجهة الهجرة والمشاكل البيئية

1-آليات مواجهة الهجرة من منظور السياسات الجزائرية

بداية نشير إلى أنه لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم قوتها وإمكانياتهاأن تتصدى لظاهرة الهجرة الغير شرعية وحدها،بل لا بد من التعاون على المستوى الجهوي والإقليمي والدولي، فالتنسيق في مجال التصدي لظاهرة الهجرة الغير شرعية لا بد أن يشمل تبادل المعلومات بصفة اجمالية وفعالة.

ومن أجل إنجاح آليات التصدي هذه وجب التعرف على ما يلي:

- طرق التوغل والتسلل للتراب الوطني وكشف ممرات الدخول والخروج المستعملة.
- التعرف على الجماعات المختصة بالتهريب.
- البحث والكشف عن الشركاء المحليين والأجانب.
- جمع المعلومات وتقصي الحقائق في أماكن تجمع المهاجرين ونقاط التقاءهم لكشف شبكات التهريب.
- جمع المعلومات على المستوى المركزي لمديرية شرطة الحدود والتنسيق بين مختلف مصالح الأمن الأخرى.
- دعم مصالح أمن الحدود بوسائل حديثة ومتطورة تساعد وتسهل الكشف ومتابعة وتقفي آثار المهاجرين.
- القيام بدوريات مستمرة على محيط المطارات والموانئ وعلى طول الحدود البرية لاستشعار أي حركة مشبوهة للمرور.
- المراقبة الدائمة والمستمرة للحدود بصفة مستمرة، آلية ونظامية[2].

---

[1]- قوي بوحنية، "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تقييم حصيلة"، في مرجع: قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحةالإرهاب إلى هندسة الأمن، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص- ص: 94- 95.

[2]- فريزة عودية، "مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية"، (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة)، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2015/2014. ص: 216.

واذا ما ركزنا على جانب آخر جد مهم ألا وهو مجموع الإجراءات القانونية المتخذة بهذا الشأنفإننا نجد بأن الجزائر وضعت ترسانة من القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وسنستهل هذا بالحديث عن فكرة أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تعتبر جريمة، وذلك طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم **2008/8/31** ، واستنادا لهذا تتم محاكمة الشخص المهاجر بطريقة غير شرعية وفقا للمادة **175** من القانون **90/10** المؤرخ في **2009/2/25** المعدل والمتمم للأمر **66/65** المؤرخ في **1966/5/8** المتضمن قانون العقوبات الجزائري[1].

وبما أن ظاهرة الهجرة السرية أصبحت في تزايد مستمر التزمت الدولة الجزائرية بإعادة النظر في القوانين السابقةحتى تكون المستحدثة أكثر صرامة وموضوعية[*]، وعلى الرغم من إصدار العديد من القوانين والتشريعات بهذا الخصوص إلا أنه يمكن القول بأن القانون الأنجع من بينها هو القانون البحري الجديد الصادر سنة **1998** في مواده **544**إلى **594** ومن **857**إلى **859** والذي عالج أو تصدى نوعا ما للظاهرة كونه كان أكثر فعالية وردع نوعا ما، كما أن القانون رقم **11/8** والمؤرخ في **2009/8/28** المتعلق بشروط دخول الأجانب شدد من إجراءات الإقامة حيث ربطها بمجموعة من الإجراءات الجزائية العقابية كما هو موضح من المادة **38**إلى **50** والذي من المفروض أن يعطي نتائج إيجابية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والشبكات والأشخاص المسؤولون عنها[2].

2-آليات مواجهة المخاطر البيئية من منظور السياسات الجزائرية

التهديدات البيئية أصبحت تهدد كافة دول العالم بدون استثناء لذلك فإن مسؤولية مواجهة هذا النوع من التحديات الجديدة تقع على عاتق جميع الوحدات السياسية الدولية، والجزائر واحدة منها، وهي تعد قطبا هاما في المنطقة المتوسطية.

---

[1]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

[*] أهم القوانين المتعلقة بالحد من ظاهرة الهجرة والتصدي لها:

- قانون 11/8 المؤرخ في 2008/6/25.

- قرار وزاري مشترك المؤرخ في 1986/6/17 والمتضمن تطبيق إجراءات المرسوم رقم 111/75، وكذلك قانون رقم 10/21 المؤرخ في 1981/7/11 المتضمن شروط تشغيل العمال الأجانب.

- المرسوم 1/9 المؤرخ في 2009/2/25 يعدل ويتمم الامر رقم 156/66 والمؤرخ في 1966/6/3 والمتضمن إجراءات جزائية وعقابية في الجانب المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين خصوصا المادة 103 مكرر.

[2]- فريزة عودية، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

إن السياسة المتبعة في حماية البيئة تعتبر حجر الأساس لإرساء دعائم التنمية المستدامة حسب ما نصت عليه المحافل الدولية بحيث تقوم على مبدأين:

- ادماج القابلية البيئية في استراتيجية تنمية البلاد ضد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر.
- وضع سياسة عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص[1].

وبناءا على ذلك فقد تبنت الجزائر جملة من الآليات الرامية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أوجد المشرع الجزائري مجموعة من القوانين التي تنص على حماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة نذكر منها:

الجدول رقم (3)

التشريعات التي أصدرتها الجزائر في مجال حماية البيئة 2011/2001[2]

السنة	**القانون**	**المجال**
2001	**19-01**	يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها
	20-01	يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة
2002	**02-02**	المؤرخ في **5 نوفمبر 2002** يتعلق بحماية الساحل وتثمينه
	08-02	المؤرخ في **8 ماي 2002** يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها
2003	**01-03**	المؤرخ في **17 فيفري 2003** يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة
	02-03	المؤرخ في **17 فيفري 2003** يتعلق بالقواعد العامة للاستقلال والاستغلال السياحي للشواطئ
	03-03	المؤرخ في **17 فيفري 2003** يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية

[1]– منى طواهرية، "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 11، جويلية 2017، ص: 166

[2] - République Algérienne Démocratique et Populaire, Rapport National De Développement Durable Des Nations Unies (CDD), 2001, p-p6:- 7

	10-03	المؤرخ في **19 جويلية 2003** يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
	16-03	المؤرخ في **25أكتوبر2003** يتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا
2004	**03-04**	المؤرخ في **23 جوان 2004** يتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة
	07-04	المؤرخ في **14 اوت 2004** يتعلق بالصيد
	09-04	المؤرخ في **14 اوت 2004** يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة
	20-04	المؤرخ في **25 ديسمبر 2004** يتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة
2005	**03-05**	المؤرخ في **6 فيفري 2005** يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازة النباتية
2006	**14-06**	المؤرخ في **14 نوفمبر 2006** يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها
2007	**06-07**	المؤرخ في **13 ماي 2007** يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها
2008	**15-08**	المؤرخ في **20 جويلية 2008** يحدد قواعد مطابقة البنايات واتمام إنجازها
	16-08	المؤرخ في **20 جويلية 2008** يتضمن التوجيه الفلاحي
2009	**03-09**	المؤرخ في **25 فيفري 2009** يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش
	06-09	المؤرخ في **11 أكتوبر 2009** المتعلق بالمياه
2010	**02-10**	المؤرخ في **29جوان2010** يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
	03-10	المؤرخ في **15 أوت2010** يحدد شروط وكيفيات

		استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة
	04-10	المؤرخ في **15 أوت 2010** متضمن القانون البحري
2011	**02-11**	المؤرخ في **17 فيفري 2011** يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة

أيضا تم وضع دستور البيئة وهو خاص بكل ما يتعلق بقضايا البيئة، والقانون رقم **16-01** المؤرخ في **6 مارس 2016** يتضمن التعديل الدستوري لا سيما المادة **68** منه والتي نصت على ما يلي:

"للمواطن الحق في بيئة سليمة تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين المعنويين لحماية البيئة"[1].

البيئة تعرضت إلى مخاطر عدة منها استنزاف مواردها وتدهور نوعيتها ناهيك عن مشكلات التصحر، التلوث، استنزاف المياه مع إمكانية حدوث ندرتها، والمعدلات المرتفعة للكثافة السكانية ناهيك عن الاحتباس الحراري...إلخ، لذا أصبح لزاما على الأفراد والحكومات في جميع البلدان المتقدمة منها والمتخلفة من العمل الجاد من أجل حماية البيئة، وذلك من خلال انتهاج آليتي المعالجة والوقاية في الوقت نفسه، بمعنى أدق إصلاح الأوضاع السائدة المتدهورة للبيئة المحلية والعالمية، وكذلك العمل على تكريس أساليب الوقاية من تفاقم المشاكل البيئية الراهنة والتخفيف من حدة آثارها.

الحكومة الجزائرية اهتمت بهذا الشأن معتبرة بأن البيئة وسلامتها تعتبر مدخلا من مداخل التنمية ليس فقط المستدامة بل التنمية الشاملة ومن أجل المحافظة عليها وحمايتها تم اتباع سياسة بيئية تساهم في صناعتها الفواعل المحلية – الداخلية والفواعل الخارجية الدولية والإقليمية.

[1]- المرجع نفسه، ص- ص: 166- 167.

أ- مضمون السياسة البيئية في الجزائر (على المستوى المحلي)

- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة

هذا المخطط تم الاعداد له في خضم عرض التقرير الوطني الأول حول حالة البيئة ومستقبلها في الجزائر الخاص بعام **2000**، وقد تم اعتماده من طرف مجلس الوزراء بتاريخ **12 أوت 2001** وبعد أن عرضت مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي أوردها التقرير حول وضع البيئة الراهن ومستقبلها في البلاد، تحتم ضرورة اتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة الوضع البيئي ومحاولة مجابهة تحديات الأزمة الايكولوجية مستقيلا وها هنا التزمت الحكومة بالإعداد والتحضير لمخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة كمرجعية لإستراتيجية وطنية بيئية شاملة، هذا وبالإضافة إلى فتح نقاش وطني موسع حول حالة البيئة مع ضرورة إشراك كافة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين على مستوى البلديات، المدن والولايات، وقد انطلق النقاش رسميا بتاريخ **12 ماي2001** متركزة أهداف هذا الأخير على دعم وتشجيع مشاركة كافة أطياف المجتمع في مهمة حماية البيئة[1].

بعد تحليل تلك المؤشرات المقدمة من طرف التقرير الوطني حول البيئة تم التوصل إلى أن أبعاد وحجم خطورة الأزمة الإيكولوجية في الجزائر تتمركز حول:

- الصحة ونوعية حياة المواطنين.
- إنتاجية الرأسمال الطبيعي واستدامته.
- كفاءة استغلال الثروات المتاحة وتنافسية الاقتصاد بصفة عامة[2].

وتأسيسا على تلك المشاورات والتحليلات تم اعتماد استراتيجية وطنية بيئية بعيدة المدى (**المخططالعشري 2011/2001**)، والتي ينتظر أن تتحقق أهدافها على المدى القصير والمتوسط، إلى جانب ذلك سطر المخطط مجموعة من الأهداف ذات الأولوية للفترة الممتدة من عام **2001** إلى عام**2004**[3].

---

[1]- نور الدين محرز ومريم صيد، "التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر"، في: مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، د.س.ن، ص- ص: 191- 192.

[2]- المرجع نفسه، ص: 192.

[3]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

- **الاستراتيجية الوطنية للبيئة**

لقد حدد التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة لسنة **2003** أربع أهداف أساسية لهذه الاستراتيجية تمحورت حول ما يلي:

- تحسين الصحة ونوعية المعيشة للمواطنين.
- المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين مردوديته.
- تخفيض الخسارة الاقتصادية وتحسين التنافسية.
- حماية البيئة الشاملة[1].

ب-دور الفواعل الخارجية في بلورة السياسة البيئية في الجزائر

- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**

قامت الجزائر بتوقيع العديد من الاتفاقيات اعتبارا من أنها واحدة من شركاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط **(اتفاقية برشلونة)*** وهي أول خطة تم اعتمادها كبرنامج للبحار الإقليمية تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولعل أهم ما سعت إلى تحقيقه هو مكافحة التلوث البحري وكانت تضم ستة عشر بلدا إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي[2].

في سنة **1995** تم تصميم خطة عمل لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط وللإشارة فإن هاته الخطوة اعتبرت مرحلة ثانية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، بما

---

[1]- محمد أحميداتو، "الاستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة" في: حوليات جامعة الجزائر 1، ج1، العدد: 31، ص: 88.

* في مؤتمر برشلونة تم إدراج التعاون الاقتصادي حيث تعهد الطرفان الجزائر والأوروبي بتعزيز تعاونهما الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة، وقد هدف التعاون في المجال الاقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، كما يشجع التعاون الاقتصادي التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، وقد اعتبر الحفاظ على البيئة والتوازنات الإيكولوجية عنصرا أساسيا للتعاون، وللاشارة فإن التعاون الاقتصادي على الخصوص يتحقق من خلال دعم الحوار بين الطرفان، وقد تضمنت أعمال الشراكة ما يلي:
التكامل الاقتصادي وتنمية الهياكل القاعدية، البحث العلمي والتكنولوجي، التربية والتعليم المهني، المجال الثقافي، المسائل الجمركية، المؤسسات الجهوية وتنفيذ البرامج والسياسات المشتركة، كما ناقش هذا الباب عديد القضايا ومنها قضايا البيئة حيث عزم الطرفان على تشجيع التعاون الثنائي في مكافحة تردي الأوضاع البيئية والتحكم في التلوث والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف ضمان تنمية مستديمة وضمان نوعية البيئة وحماية صحة الأشخاص. إلياس غقال، "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2017/2016، ص- ص: 37- 38.

[2]- منال سخري، السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية، ط.1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص: 263.

يأخذ بعين الاعتبار جوانب قوة وضعف الخطة، وبعدها أصبحت الخطة تضم **21** بلدا متوسطيا إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي ومن خلال هذه الخطة أبدت جل الأطراف عزمها وحرصها الشديدين على مواجهة التحديات المتعلقة بالتدهور البيئي للبحر المتوسط والمناطق الساحلية والداخلية وربط الإدارة المستدامة للموارد بالتنمية بهدف حماية إقليم المتوسط[1].

باختصار إن ما هدفت إليه هذه الاتفاقية هو:

- تقدير التلوث البحري ومكافحته.
- ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية البحرية والساحلية.
- إدماج عنصر البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية عبر منع التلوث والحد منه واستئصاله قدر المستطاع سواء كان ناجما عن مصادر برية أو بحرية.
- حماية التراث الطبيعي والثقافي.
- تعزيز التعاون بين الدول الساحلية المتوسطية.
- المساهمة في النهوض بالأوضاع الحياتية[2].

إذن تعتبر هذه أهم الأهداف التي قامت عليها هذه الاتفاقية، وللإشارة فإنها تعتبر في الوقت نفسه تحديات لأنه ليس من السهل تحقيقها من قبل فرد واحد أو جماعة أو دولة، ولكن لن يتحقق ذلك إلا من خلال تضافر الجهود الوطنية والدولية لأن الكل مسئول أمام البيئة وما يحدث فيها من تهديدات.

- **المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة AMCEN**

تأسس المؤتمر الوزاري الافريقي للبيئة في **ديسمبر 1985** عقب مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة الذي عقد في القاهرة بمصر، ومهمته تتمثل بالأساس في الدعوة لحماية البيئة في إفريقيا لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بشكل ملائم ومستدام وذلك من أجل ضمان تحقيق التنمية ببعديها الاجتماعي

[1] – المرجع نفسه، المكان نفسه.

[2] – المرجع نفسه، ص: 264.

والاقتصادي وعلى جميع المستويات، ولضمان أن الأنشطة والممارسات الزراعية تلبي احتياجات الأمن الغذائي في المنطقة[1].

لقد لعب هذا المؤتمر دورا مهما متضمنا ما يلي:

- توفير القيادة على مستوى القارة من خلال تعزيز الوعي وتوافق الآراء بشأن القضايا البيئية العالمية والإقليمية.
- وضع مواقف مشتركة لتوجيه الممثلين الأفارقة في المفاوضات بشأن الاتفاقات البيئية الدولية الملزمة قانوناً.
- تعزيز المشاركة الأفريقية في الحوار الدولي حول القضايا العالمية ذات الأهمية لأفريقيا.
- مراجعة ورصد البرامج البيئية على المستويات الاقليمية والوطنية.
- توفير التوجيه الاستراتيجي والسياسي الإقليمي لتعزيز الإدارة البيئية السليمة من أجل التنمية المستدامة.
- تشجيع تصديق البلدان الأفريقية على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمنطقة.
- بناء القدرات الأفريقية في مجال الإدارة البيئية[2].

منذ الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، تم تطوير عدد من البرامج والمبادرات والأنشطة لتسهيل التنفيذ الفعال لولايته تجاه حماية البيئة في إفريقيا، وقد نفذت العديد من التدابير الملموسة فيما يتعلق بتطوير السياسات الإقليمية، وزيادة الوعي، والدعوة، والتنسيق، وإدارة المعرفة ونشرها والتدريب.

وقد استطاعت من خلال قدرتها القوية على الجمع بين الحكومات والمؤسسات الأفريقية وشركائها في التنمية للتداول وصياغة مواقف مشتركة بشأن القضايا الهامة للنظر فيها على الصعيدين الإقليمي والدولي والعالمي[3].

على العموم لقد استطاع المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة منذ تأسيسه أن يساهم في:

[1]- UN Environment programme, The African Ministerial Conference on the environment, on:https://www.unep.org/regions/africa/african-ministerial-conference-environment, 3/6/2021, 18 : 21
[2]- ibid
[3] - Ibid

- تسليط الضوء على القضايا البيئية على جميع المستويات (**الحد من الفقر، الصحة البشرية** و**الحيوانية** و**النباتية**، و**التجارةوحفظ المياه، إدارة الغابات** و**إدارة الأحواض** و**الأنهار**).
- توفير منتدى لتبادل وجهات النظر وبناء توافق الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بين واضعي السياسات على المستويات الوطنية فالمحلية، الإقليمية والعالمية.
- توفير صوت مشروع في إفريقيا بشأن المسائل البيئية.
- انتاج عدد مشترك من المنشورات المساعدة في نشر المعلومات البيئية بإفريقيا.
- تطوير المبادرة البيئية للشراكة الجديدة وهي واحدة من الإنجازات الرئيسية للمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة[1].
- **الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD**

فيما يتعلق بالمبادرة البيئية التي تمخضت عن **النيباد** فهي تركزت حول الاعتراف بأن البيئة الصحية والمنتجة شرط أساسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأنه لا بد من الجمع المنهجي للمبادرات لوضع برنامج متماسك للبيئة[2].

ويتمثل الهدف البيئي بشكل أساسي في القضاء على الفقر فقد توضح وتأكد في أجزاء مختلفة من العالم أن القاعدة البيئية الصحية تسهم إسهاما كبيرا في تمكين العمالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر[3].

- **الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة**

هذا الميثاق صدر عن اللجنة المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي التابعة للاتحاد المغاربي، والجزائر بحكم أنها عضو مؤسس للاتحاد وقعت على الاتفاقية، وقد تعهدت الدول – في مجال حماية البيئة– بما يلي:

- العمل على اتباع مناهج التنمية المستدامة حتى تمكن هذه التنمية من الاستجابة للحاجيات الآنية دون الاضرار بنصيب الأجيال القادمة في هكذا احتياجات.

---

[1]– منال سخري، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

[2]– المرجع نفسه، ص: 272.

[3]– المرجع نفسه، المكان نفسه.

- اتباع سياسات تنموية تكرس البعد البيئي القاري لتفادي حدوث اختلالات في التوازنات الطبيعية.
- العمل على ضرورة الحد من تدهور التربة الناجم عن التصحر.
- دعم المشروع الإقليمي لمقاومة التصحر في البلدان المغاربية.
- العمل على ترشيد المياه في الدول المغاربية.
- معالجة المياه المستعملة الصناعية والمنزلية.
- رعاية المحميات الطبيعية الموجودة في الدول المغاربية.
- دعم المؤسسات والمصالح المعنية بمقاومة التلوث الصناعي والتصرف في الفضلات المنزلية.
- العمل على ضرورة توحيد الإجراءات القانونية لردع إغراق السفن أو القوارب البحرية عمدا، أن تخلص السفن من النفايات في المياه الإقليمية لدول إتحاد المغرب العربي.
- المحافظة على الميزات البيئية وعلى توازن الموارد الطبيعية المساهمة في النشاط السياحي.
- اعتماد التخطيط العمراني كأداة رئيسية في رسم سياسات التعمير على الصعيدين المحلي والمغاربي[1].

وفي الأخير سنلخص برامج السياسة البيئية المعتمدة في الجزائر وأهم الأهداف التي تصبو إليها في المستقبل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4)

برامج السياسة البيئية وأهدافها في الجزائر[2]

أهداف المخطط الوطني للمناخ (2050/2015)
- تقليص انبعاث الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون. - النهوض باستعمال الطاقات النظيفة. - تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية. - ملائمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية: تحسين النظام المائي، التشجير المكثف، وتوسيع السدود الخضراء من اجل مكافحة التصحر.

[1]– منال سخري، مرجع سبق ذكره، ص– ص– ص: 274– 275– 276.

[2]– ربيعة بوسكار، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2016/2015، ص– ص: 178– 179.

- ملائمة الفلاحة مع التغيرات المناخية.

البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة (2030/2011)

- وتقدر التكلفة الاجمالية للبرنامج ب: **80-100مليار دولار (تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات).**
- القانون رقم **04- 09 (2004)** حول الطاقات المتجددة.
- الصندوق الوطني للطاقات المتجددة (2009) يمول ب: 1% من الجباية البترولية.
- الأهداف في أفق 2030:

• 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف ميغاواط للسوق الوطنية (22% من الإنتاج الكهربائي).

• تغطية 40%من حاجيات البلد من الكهرباء:

الطاقة الشمسية الحرارية والضوئية **(37%)** وطاقة الرياح **(3%)** وستنتقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من **2%** سنة **2011** إلى **5%** سنة **2015**، و**14%** سنة **2030**.

• خلق نحو **200** ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

• اقتصاد نحو **600** مليار متر مكعب من الغاز.

• الرفع من معدل ادماج الصناعة المحلية:

40% سنة **2030**.

• إحداث أول محطة توليد كهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز توفر **150** ميغاواط منها **25** ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية **(حاسي مسعود)**.

• وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة.

• **2015- 2020**: مرحلة نشر وتصنيع التجهيزات.

• **2020- 2030**: مرحلة التطوير على نطاق واسع.

الخاتمة

في الختام وجب الإشارة إلى نقطة جد مهمة ألا وهي اختلاف وجهات النظر حول طبيعة التهديدات الأمنية ومصادرها وتداعياتها، فدول الضفة الشماليةتنظر لتهديد الإرهاب بأنه ينطلق من مبررات داخلية ليتغذى خارجيا، بمعنى أن ظاهرة الدول الفاشلة في دول جنوب المتوسط هي السبب في ظهور الجماعات المتطرفة، كما أن فساد الأنظمة أصبح يغطى بمبرر الإرهاب، في حين أن دول الجنوب ترى عكس ذلك معتبرة بأن الأطراف الخارجية تغذي التطرف وتدعمه لاجل خدمة أغراض سياسية، فالعامل الخارجي هو المبرر الأساسي للأعمال الإرهابية، كما تفضل الدول المغاربية التعامل مع الإرهاب وفق منطق الوطنية، كسياسة المصالحة الوطنية والعفو الشامل الذي اعتمدته الجزائر على غرار باقي الدول المغاربية، بالإضافة لإجراءات المصالح الأمنية الهجومية والردعية عبر مختلف مناطق التجمعات الإرهابية في دول المغرب العربي.

أما بالنسبة لطبيعة تهديدات الهجرة الغير الشرعية حول دول الضفة الشمالية فتتعامل معها هذه الأخيرة من منظورين سياسة متشددة وصارمة في التعامل مع المهاجرين، وسياسة بحث سبل التعاون مع دول الجنوب لدفع وتيرة التنمية بجميع أبعادها وتحسين الظروف المعيشية التي مع ترديها تزداد الهجرة، في حين دول الجنوب ترى بأن تشديد شروط الهجرة الشرعية القانونية هي الدافع الحقيقي لها.

إلى جانب اعتبار الخهجرة كورقة رابحة لدفع الدول الأوروبية لدعم التنمية وتدعيم الشراكة والاعتماد المتبادل، وبالرغمخ من كثرة اتفاقيات ومبادرات التعاون البيئية منذ القرن **20** إلا أن التفاوت في التقدم خاصة التقني عرقل ذلك، كما أن كل طرف سواء من دول الشمال أو دول الجنوب يحمل الآخر مسؤولية المشاكل البيئية، ما عرقل الكثير من المبادرات الأمنية العالمية خصوصا إذا تعلق الأمر بالالتزامات المالية والتقنية، فبالرغم من الروابط التاريخية المشتركة لدول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط إلا أنها كشفت أن معظم الاتفاقيات المبرمة بينهما والمبادرات الأمنية والعلاقات المختلفة والتحركات الدبلوماسية ترتكز على بناء الأمن والسلام، لكن الواقع العملي يكشف غير ذلك فمعظم الدعم المادي محدود ومتواضع بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى المتجاورة إقليميا في سبيل تحسين مستويات التنمية.

وللإشارة فإن معظم التجارب أثبتت أن العلاقات القائمة بين الضفتين تتسم بعدم التوازن حيث غالبا ما تعود بالنفع والمصلحة على دول الشمال والعكس بالنسبة لدول الجنوب.

لكن تبقى طموحات وانشغالات الطرفين محصورة في كيفية مجابهة التحديات الأمنية واحتوائها والحد منها على الأقل إن لم نقل القضاء عليها فمن أجل تفعيل علاقات تعاون أمني تستجيب للتحولات العالمية الراهنة والمؤثرة باستمرار على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية ما يلي:

- لا بد من تجاوز الطرح المادي في مكافحة الإرهاب الدولي والتركيز على جوانب أخرى له، فالمجابهة والعقوبات لم تجدي نفعا لأنها تبقى كحلول مؤقتة، في حين أنه لا بد من دعم التنمية الفكرية للمجتمعات خاصة منها العربية المسلمة وتأمين الفرد من التطرف وهذا ما يعرف بالأمن الفكري وتكثيف الجهود الرسمية وغير الرسمية لالزاميته، وذلك من خلال دحض كل ما يؤثر على الفرد من وسائط اتصالية مضرة بعقله وتجلب الشبهة للإسلام من العقائد المظللة لتأهيل العقول المسلمة نحو مستقبل بناء لحضارة عريقة تتصدى لدواعي الفساد، وترسيخ عقيدة إسلامية صحيحة عبر مختلف المجتمعات.
- كما يجب على دول جنوب المتوسط من إعادة النظر في أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية في ظل التحولات العالمية الجديدة بمختلف أبعادها لحماية الفرد من كل ما قد يؤثر على انحراف سلوكه، أما بالنسبة لدول الشمال فعليها إعادة النظر في سياسة المغالطة ضد الإسلام والمسلمين، لأنه لا يمكن استمرار بناء مواقف المجتمعات الغربية وتشكيل رأي عام ضد الإسلام والمسلمين بالاعتماد على حقائق مزيفة ومفتعلة خاصة وأن الروابط الإنسانية تزيد من تفاعل المجتمعات، لذا ينبغي إعادة النظر في مسألة قبول هوية الآخر.
- ومن أجل مجابهة تهديد الهجرة الغير شرعية يجب على كل دول ضفتي المتوسط أن تكثف الجهود من أجل تحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة من خلال وضع سياسة طويلة المدى وخطط استراتيجية للتنمية الشاملة على مستوى دول الجنوب بمساعدة دول الشمال مع الاخذ بعين الاعتبار طلبات الهجرة وتنظيمها حسب طلبات سوق العمل، وتوفير الوسائط الاتصالية والإعلامية لتوعية الأفراد الراغبين في الهجرة خاصة منهم الشباب بالفرص المتاحة في الغرب.
- يجب على دول جنوب المتوسط التكفل بالطاقات البشرية الشابة وإدراج طموحاتها ضمن خطط استراتيجية لتوفير ظروف الاستقرار اللازمة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والأمنية، لأنه مهما تغيرت وجهات النظر حول التفسيرات المبررة للإرهاب والهجرة إلا أنها

تبقى لها علاقة بمؤشرات الخلل في الولاءات الوطنية، خاصة على مستوى الثقة في النظم السياسية ومدى قدرتها على تحسين الظروف وتجاوز أزمات النظام السياسي.

- إن بناء علاقات تعاون أمني بين ضفتي المتوسط تشترط التكافؤ في الفرص المتاحة حسب المصالح الجماعية المشتركة **(الأمن المتوسطي)** في مختلف العلاقات من اعتماد متبادل إلى الأبعاد الأمنية للشراكة، لا بد من دحض الفجوات بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالتنمية الشاملة.
- من أجل تحقيق الأمن البيئي في المتوسط لا بد من الانطلاق من ضرورة تسيير الموارد البيئية بعقلانية من خلال تدعيم الجهود العلمية للدراسات البيئية، وتمويل برامج البحث العلمي على مستوى المعاهد والجامعات وإدراج الدراسات الاستشرافية ضمن الخطط القومية للدول والأقاليم في ظل تنسيق الاتحادات المجالية لذلك كاتحاد بيئي مغاربي يتولى دراسة واقتراح حلول علمية للمشاكل الأمنية المشتركة وتدعيم قوة تفاوضية مع مختلف الهيئات الدولية.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهم الأحداث في العلاقات الأورومتوسطية	**69**
2	المحطات الهامة في مشروع الحوار المتوسطي	**78**
3	التشريعات التي أصدرتها الجزائر في مجال حماية البيئة **2011/2001**	**105**
4	برامج السياسة البيئية وأهدافها في الجزائر	**113**

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

1- باللغة العربية

1- أبو عطية، السيد، سياسات الأمن الدولي في عالم متغير نحو مجتمع دولي آمن. ط.1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

2- بوحنية، قوي، "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تقييم حصيلة"، في مرجع: قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحةالإرهاب إلى هندسة الأمن، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

3- بوسكين، ادريس، أوروبا والهجرة الإسلام في أوروبا، ط.1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

4- بوراس، عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، 2009.

5- جابي، عبد الناصر، "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل"، في مرجع: قوي بوحنية وآخرون، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

6- واصل، عبد الرحمن، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.

7- الزوي، أبو العلاء ، السلم والأمن في البحر المتوسط، طرابلس: د. د. ن، 1989.

8- زروقي، إبراهيم، الجرائم العابرة للحدود الجزائرية مظاهرها وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2016.

9- الحاج،علي،سياسات دول الاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

10- حجازي محمد، محمد، الجغرافيا السياسية، د.د.ن، 1997/1996.

11- حسين الفتلاوي، سهيل، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، ط.2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

12- مسعد زيدان، عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابعالدولي، ط.2، مصر: دار الكتب القانونية، 2008.

13- معوض أحمد، نازلي، العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقيات افيان إلى تأميم البترول، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978.

14- مقري، عبد الرزاق، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلاتالتنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012.

15- مظلوم، جمال، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1990.

16- نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

17- نواري، نصر الدين، الصحافة والإرهاب في الجزائر، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015.

18- نصر محمد، محمد ، مكافحة الإرهاب الدولي دراسة تطبيقية على مكافحة غسيل الأموال، ط.1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

19- سعد حقي، توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21م، ط.1، جامعة بغداد، 2003.

20- سخري، منال، السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية، ط.1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

21- عبد الحميد نبيه، نسرين، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

22- علي محمد بيومي، دور الصفوة فياتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

23- عصماني، ليلى وبن حداد، هشام، مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، د.د.ن، د.س.ن.

24- فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

25- صالح، وهبي، قضايا عالمية معاصرة، ط.1، دمشق: دار الفكر، 2001.

26- صاغور، هشام، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، ط.1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

27- رزيق المخادمي، عبد القادر، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

28- ريموش، سفيان وعلالي، حكيمة، "السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي" في مرجع: بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الافريقية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2016.

29- رماني، إبراهيم، مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999 - 2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، ط.1، الجزائر: منشورات ANEP.

30- رمضان، زبيري، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

31- خليل حمد، ثائر، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

32- خليل، حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

33- خشيم عبد الله مصطفى، أبو القاسم ، الشراكة الأوروبية المتوسطية (النتائج وردود الأفعال)، ط.1، لبنان: معهد الإنماء العربي، 2002.

34- خضر، بشارة ، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

1-باللغة الفرنسية

35- A , Sottile, Le Terrorisme International, R. C. A . D .I ? Vol, 65, 1938

Ben Jamin, Stora, Du terrorisme autopsic de la tragédie Algérienne aujourd'hui, Ed Rocher Noir, France Paris, 1995.

ثانيا- الدوريات:

35- أحميداتو، محمد، "الاستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة" في: حوليات جامعة الجزائر 1، ج.1، العدد: 31.

36- بوتورة، مصطفى، "سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان"، في: صحيفة الشعب اليومية، السبت 21 مارس 2015.

37- بوسبتة، محمد الصغير، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو- جزائري"، في: مجلة العلوم القانونيةوالاجتماعية، العدد: 5، الجلفة: جامعة زيان عاشور.

38- بوراس، وفاء، "الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط"، في: المجلة الجزائرية للأمنوالتنمية، العدد:13، جويلية 2018.

39- جحيش، يوسف، التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، في دورية: الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 5، مارس 2015.

40- جراية، الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، في: مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد:8، الوادي: جامعة حمة لخضر، جانفي 2014.

41- زقاغ، عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 01، جامعة الجزائر 3: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، سبتمبر 2011.

42- زراق بعرة، مريم، "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط التجاري البحري الجزائري في العصر الحديث"، في: مجلة المعارف للبحوثوالدراسات التاريخية، العدد: 3، د.س.ن.

43- طواهرية، منى، "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 11، جويلية 2017.

44- يونسي، وليد، المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، في دورية: دراسات وأبحاثالمجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 11، السنة: 11، عدد 2 حوان 2012.

45- محمد، بن عمارة، "مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا"، في: مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية.

46- محمد الطاهر، عديلة، "تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب"، في: مجلة البحوثالسياسية والإدارية، العدد: 05.

47- محفوظ، عقيل، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟"، في: دورية دراسة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012.

48- محرز، نور الدين، وصيد، مريم، "التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر"، في: مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، د.س.ن.

49- مختار الجمال، أحمد، "الاتحاد من أجل المتوسط بداياته، تطوراته، ومستقبله"، في: قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية. ديسمبر 2008.
50- ساحل، مخلوف، "المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات"، في: مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد:3، 2016.
51- عادل،جارش، "الإرهاب الحديد: دراسة في المفهوم، الطبيعة، الأنواع وإجراءات المواجهة"، في: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 09، العدد:03، ديسمبر 2018.
52- عادل، جارش، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، في: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد: 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2017.
53- العاقل، رقية، المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي – من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الاتحاد من أجل المتوسط، في مجلة: أبحاث قانونية وسياسية، العدد:4، نوفمبر 2017.
54- عبد الواحد الجاسور، ناظم، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية"، في: المجلة السياسية والدولية.
55- عبد العالي، عبد القادر، "السياسة الخارجية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، في: دورية المجلة الجزائريةللأمن والتنمية، العدد: 07، 2014.
56- العراقي، مدحت، "حلم قديم ..وكوابيس جديدة السوق العربية المشتركة بين النظرية وتحديات الكيانات الاقتصادية البديلة"، في دورية: دراسات اقتصادية، العدد: 9، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، جويلية 2007.
57- صادق، حجال والغنجة، هشام، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، في: دورية العلوم السياسية والقانون، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، العدد: 03، 2017.
58- قاسمية، جمال، "العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)، في: مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد: 15.
59- قط، سمير، "السياسة الخارجية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، في: مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد:01، جانفي 2017، برلين: المركز الديمقراطي العربي.
60- الغرام، جهاد، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: المحددات والأبعاد"، في: مجلة آفاق لعلم الاجتماع، د. س. ن.

ثالثا- المواد العلمية الغير منشورة:

1-رسائل الدكتوراه

61-بوسكار، ربيعة، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2016/2015.

62-حشوف، ياسين، "إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2017/2016.

63-فريزة عودية، "مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية"، (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة)، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2015/2014.

64-غقال، إلياس، "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2017/2016.

2- مذكرات ماجيستير

65-بويبة، نبيل، "المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، السنة الجامعية: 2011/2010.

66-بشكيط، خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، السنة الجامعية: 2011/2010.

67-محمد الطاهر، عديلة، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 / 2004"، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004/ 2005.

68-ميهوب، وسام، "أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية"، (رسالة ماجيستير غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم ألسياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2014/2013.

69-العايب، خير الدين، "الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة "، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 1995/1994.

رابعا- المحاضرات:

70- عبد المعطي، زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوموالأبعاد، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

71- عبد القادر، خليفي، "مؤتمر برلين 1885/1884 وتقسيم القارة الإفريقية "، محاضرات مقياس: الاستعمار وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا، السداسي السادس، وهران: جامعة أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، السنة الجامعية: 2020/2019.

72- خطير، نعيمة، "الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية.... إشكالية التعريف والتوظيف"، جامعة الجزائر3.

خامسا- التقارير:

1- باللغة العربية

73- وكالة البيئة الأوروبية، "القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط"، تقرير وكالة البيئة الأوروبية، كوبنهاغن: وكالة البيئة الأوروبية، 2006.

2-باللغة الفرنسية

74- République Algérienne Démocratique et Populaire, Rapport National De Développement Durable Des Nations Unies (CDD), 2001

سادسا- المواد العلمية الالكترونية:

1-باللغة العربية

75-الأمين، محمد، "استجابات النبات للإجهاد المائي"، الهندسة الزراعية، على الرابط الإلكتروني: https://agronomie.info/%D8%A5%D8%B3%، تاريخ الدخول: 2021/3/14، على الساعة: 19:55.

76-أخبار العالم، "إحصائية جديدة: سكان دول الاتحاد الأوروبي في تناقص"، على الرابط الالكتروني: https://arabic.rt.com/world/1133137-%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7، تاريخ الدخول: 2021/8/23، ساعة الدخول: 12:08.

77- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، من الموقع الالكتروني: http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976، تاريخ الدخول: 2019/01/01، على الساعة: 18:35.

78-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المواد: 25، 26، 27، على الرابط الالكتروني: http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1016-1989 ، تاريخ الدخول: 2019/01/01، على الساعة: 00:00.

79-دبور، أمين، "السياسة الخارجية"، من الموقع الالكتروني: https://www site.iugaza.edu.ps، تاريخ الدخول: 2018/12/12، على الساعة: 21:35.

80-الهواري، محمد، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، من الموقع الالكتروني: www.assakina.com/center/parties/35328.html ، تاريخ الدخول: 2018/08/05، على الساعة: 19:43.

81-وليد إسكاف، محمد ، "حق استخدام القوة ودوره في العلاقات الدولية"، على الرابط الالكتروني: https://achr.eu/old/art575.htm#:~:text=1%2D%20%D8%AA%D8%AD%

D8%B1%D9%8A%D9%85%20%D8%A، تاريخ الدخول 2013/09/17، ساعة الدخول: 00:07.

82-زاده الكوردي، أكرم ، "إشكالية تعريف الإرهاب دراسة قانونية، من الرابط الالكتروني: https://portal.arid.my/Community/bf19a277-4696-4b58-a5e8-6267bfa40710.pdf، تاريخ الدخول: 2021/2/14، على الساعة: 18:30.

83-الزين، خطري، "المفاوضات حول الصحراء الغربية: مفاوضات للحل أم للتعطيل"، على الرابط الالكتروني: https://mapnr.blogspot.com/2014/01/blog-post_5820.html، تاريخ الدخول: 2019/03/28، على الساعة: 20:22.

84-زكي، عبد المعطي، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد"، من الموقع الالكتروني: https://stgcenter.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA، تاريخ الدخول: 2021/3/12، على الساعة: 11:19.

85-حسن عبد الرحمن، أزاهر، "ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب، التداعيات، ومقترحات الحلول"، على الرابط الالكتروني: http://41.67.44.46/handle/123456789/806?mode=full ، تاريخ الدخول: 2021/3/19، على الساعة: 20:09.

86-"طبقة الأوزون: العلاقة بين الاحتباس الحراري وبين ثقب الأوزون"، من الموقع الالكتروني: https://montadamahdi.net/essaydetails.php?eid=2766&cid=43، تاريخ الدخول: 2021/3/19، على الساعة: 20:55.

87-الموسوعة السياسية، "التهديدات الأمنية"، من الموقع الالكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84، تاريخ الدخول: 2021/2/6، على الساعة:21:7.

88-منظمات دولية واقليمية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، من الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8، تاريخ الدخول: 2021/2/17، ساعة الدخول: 11:45.

89-المعاني الجامع، تعريف ومعنى تهديد في معجم المعاني الجامع/ معجم عربي- عربي، من الموقع الالكتروني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%87%D8 ، تاريخ الدخول: 2021/1/29، ساعة الدخول: 10:36.

90-مقعاش، مراد، "التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو-جزائري"، من الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=42040، تاريخ الدخول: 2021/2/12، على الساعة: 23:42.

91-مروان، محمد ، "أهمية البحر الأبيض المتوسط"، على الرابط الالكتروني: https://mawdoo3.com/أهمية_البحر_الأبيض_المتوسط ، تاريخ الدخول: 2019/09/27، على الساعة: 12:08.

92-الناتو،"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع" على الرابط الالكتروني:
https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_publications/20120116_secopmed-arb.pdf، تاريخ الدخول: 2021/9/1، على الساعة: 17:07

93-نعيمي، عبد المنعم، "قراءة في المرسوم الرئاسي 92- 44 المتضمن اعلان حالة الطوارئ"، على الرابط الإلكتروني: http://www.alkanounia.com ، تاريخ الدخول: 2019/3/6، على الساعة: 10:15.

94-سايح، فايزة، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، في: الحوار، 2009/04/09، على الرابط الالكتروني: https://www.djazairess.com/elhiwar/12454، تاريخ الدخول:2019/03/27، على الساعة: 01:27.

95-ساسة بوست، "ماذا تعرف عن الأقليات في الجزائر وعلاقة الدولة بها؟"، من الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com/minorities-in-algeria/، تاريخ الدخول: 2021/3/12، على الساعة: 10:18.

96-سليم، عمرو، "أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجنب حروب المياه المحتملة"، من الموقع الالكتروني: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy، تاريخ الدخول: 2021/3/14، على الساعة: 7:00.

97-سماح، سهايلية، "الجغرافية السياسية للبيئة المتوسطية وأهميتها في الاستراتيجيات الدولية"، في: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسيةوالاستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط الالكتروني: https://www.politics-

dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8، تاريخ الدخول: 2021/6/8، على الساعة: 17:52.

98-قوي، بوحنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا"، على الرابط الالكتروني، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html، تاريخ الدخول: 2019/04/03، على الساعة: 20:14.

99-الرئيسية سياسة واقتصاد، "سد النهضة"، من الموقع الالكتروني:https://www.dw.com/ar/%D8%B3%D8%AF-%D8%A7، تاريخ الدخول: 2021/3/14، ساعة الدخول: 7:43.

100- الشوامرة، نشأت، "الصراع التركي اليوناني في البحر المتوسط .. تاريخه وأبعاده"، من الموقع الالكتروني: https://www.noonpost.com/content/38106، تاريخ الدخول: 2021/8/25، على الساعة 23:56.

101- تعريف التهديدات الأمنية والمصطلحات المشابهة لها، على الرابط الالكتروني: https://www.elsiyasa-online.com/2019/11/blog-post_68.html، تاريخ الدخول:2021/1/29 ، على الساعة: 11:34.

102- خلف موسى، حسين، "قضايا المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي الرؤى والاشكاليات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، من الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=882 ، تاريخ الدخول: 2021/3/19، ساعة الدخول: 12:54.

103- غربي، حكيم، "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"، على الرابط الالكتروني:https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/، تاريخ الدخول: 2019/04/09، على الساعة: 21:09.

75- باللغة الفرنسية

104- Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe, Act Final , HELSINKI 1975, p 2, http://www.osce.org

105- Laurence ,Aida Ammour, « L'Algérie et les crises régionales entre velléité hégémonique et repli sur soi », sur le lien : http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf, le : 06/04/2019, 01 :34.

106- UN Environment programme, The African Ministerial Conference on the environment, on:https://www.unep.org/regions/africa/african-ministerial-conference-environment, 3/6/2021, 18 : 21

الفهرس

العنوان	الصفحة
محتوى المادة / البرنامج السداسي الأول	**2**
مدخل عام	**7**
المحور الأول: جيوبوليتيكا البحر المتوسط	**9**
تمهيد	**9**
أولا– الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية	**10**
المفهوم العام للجغرافيا السياسية	**10**
التعريف بمنطقة حوض البحر المتوسط	**12**
الأهمية الإستراتيجية والأمنية لحوض البحر المتوسط	**16**
الأهمية الحضارية	**16**
الأهمية الجيوسياسية	**17**
الأهمية الاقتصادية	**17**
ثانيا– الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي والجزائر	**18**
الموقع الجيوبوليتيكي للاتحاد الأوروبي	**18**
الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر	**19**
المحور الثاني: البيئة الأمنية في المتوسط	**21**
تمهيد	**21**
أولا– ماهية الأمن	**21**
تعريف الأمن	**21**
تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة	**25**
مستويات الأمن	**27**
ثانيا– ماهية تهديدات الأمن	**29**
التعريف بمصطلح التهديد	**29**
تعريف التهديدات الأمنية	**29**
أشكال التهديدات الأمنية	**30**
حسب المجال	**30**

التهديدات العسكرية والسياسية	**30**
التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية	**34**
التهديدات البيئية	**35**
من حيث درجة الخطورة	**35**
تهديدات فعلية	**35**
تهديدات محتملة	**36**
تهديدات كامنة	**36**
تهديدات متصورة	**36**
من حيث درجة التماثل	**36**
التهديدات الأمنية التماثلية	**36**
التهديدات الأمنية اللاتماثلية	**36**
ثالثا– واقع الأمن في المتوسط	**38**
طبيعة العلاقات بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط	**39**
تداعيات التهديدات على الأمن في حوض المتوسط	**42**
آثار التهديدات السياسية	**42**
آثار التهديدات الاجتماعية	**45**
آثار التهديدات الايكولوجية	**49**
آثار التهديدات العسكرية	**59**
المحور الثالث: آليات التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط	**61**
تمهيد	**61**
أولا– آليات فردية	**61**
السياسات العربية	**61**
السياسات الأوروبية	**64**
ثانيا– آليات جهوية	**66**
الشراكة الأورومتوسطية	**67**
الاتحاد من أجل المتوسط	**72**
تقييم مشروعي الشراكة الاورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط	**74**
ثالثا–آليات دولية	**76**
دور حلف شمال الأطلسي في التصدي للتهديدات الأمنية في المتوسط	**76**

الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة المتوسطية	**79**
المحور الرابع: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب	**82**
تمهيد	**82**
أولا- التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب	**82**
الإجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي لمكافحة الإرهاب	**85**
الاجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي لمكافحة التطرف والراديكالية	**102**
ثانيا- التجربة الجزائرية في مواجهة الهجرة والمشاكل البيئية	**103**
آليات مواجهة الهجرة من منظور السياسات الجزائرية	**103**
آليات مواجهة المخاطر البيئية من منظور السياسات الجزائرية	**104**
الخاتمة	**115**
قائمة الجداول	**118**
قائمة المراجع	**119**
الفهرس	**131**